

الملحقات

الكلمات والتقديم

1. افتتاح الندوة

1. 1 د. يوسف موزر, رئيس الجهاز الرقابي النمساوي, الأمين العام للإنتوساي ,
النمسا

2.1 شا تسوكانك, الشؤون الاقتصادية والاجتماعية, نائب الأمين العام للأمم
المتحدة
.2



21st UN/INTOSAI Symposium
21^e Symposium ONU/INTOSAI
21. VN/INTOSAI Symposium
21^o Simposio NU/INTOSAI
الندوة ٢١ للأمم المتحدة والانتوساي

13 – 15 July 2011, Vienna, Austria / 13 – 15 juillet 2011, Vienne, Autriche
13. – 15. Juli 2011, Wien, Österreich / 13 al 15 de julio de 2011, Viena, Austria

Topic/Thème/Thema/Tema/الموضوع

- Effective practices of cooperation between SAIs and citizens to enhance public accountability •
- Pratiques efficaces de coopération entre les ISC et les citoyens afin d'améliorer la reddition des comptes publics •
- Wirksame Praktiken der Zusammenarbeit von ORKB und Bürgern zur Förderung der öffentlichen Rechenschaftspflicht •
- Prácticas efectivas de la cooperación entre las EFS y los ciudadanos para aumentar la rendición de cuentas pública •

الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمواطنين لتعزيز المساءلة الحكومية

كلمة الافتتاح

BASIC PAPER / RAPPORT DE BASE / GRUNDLAGENPAPIER / PONENCIA BASE

prepared by/préparé par/verfasst von/elaborado por

الأمير الأمين العام

INTOSAI SECRETARY GENERAL

1. الرقابة المالية العامة الخارجية في تحول

تتمتع الرقابة المالية العامة بتقاليد طويلة الأمد، التي تعتمد على فكرة أساسية، حيث اختبرها المواطنات والمواطنين كحاجة لرقابة بكامل المجالات، خاصة أين تتواجد استعمال الوسائل العامة بقطع النظر عن النظام العام للدولة.

نتجت بداية الرقابة المالية العامة من قبل المواطنات والمواطنين، وتتمثل في هذا الصدد تدقيق استعمال الميزانية العامة.

وفي نطاق نظام ديمقراطي، فإن الرقابة تقع على عاتق البرلمانات بمعنى " على تقديم ممثلي الشعب ". فالبرلمانات لا تمارس بنفسها مهمة الرقابة من حيث المجال العملي، ولكنها مرتبطة بالدرجة الأولى بالرقابة والتشاور مع الأجهزة الرقابية وبتقاريرها. وهذا يبين بأن البرلمان، الذي يعتبر السلطة العليا للرقابة ولكن المؤسسات الرقابية للأموال العامة تعتبر برلمانات طبيعية.

وتتمثل مهمتنا، حينئذ، كأجهزة رقابية، في الإظهار للشعب وللإدارة وللسياسة كمنظمة مستقلة بالمجال التنفيذي من جلب الانتباه حول التطورات، وتقديم توجيهات إلى الإدارة العامة والحكومة من خلال تقديم توصيات من أجل التجنب بهذه الطريقة تطورات سيئة. وخلال مهمتنا الرقابية لا بد من توجيه الانتباه إلى الشفافية وتقديم معلومات دقيقة بتقاريرنا ومستقلة وموضوعية إلى البرلمانات من أجل مطالبة الحكومة والإدارة. فالأجهزة الرقابية تساعد، حينئذ، البرلمانات الوطنية لإنجاز مهامها.

وفي نفس الوقت، تتصرف البرلمانات كشريك ومندوب للمواطنين والمواطنات لضمانة، بأن الأموال التي عهدت للموظفين الحكوميين كأمانة، يجب استخدامها بصفة اقتصادية وفعالية وحذرة وشرعية ومتناسقة مع متطلبات المجتمع.

فالأجهزة الرقابية، حينئذ، تلعب دورا هاما كعمود فقري للدعم لجميع الأنظمة الديمقراطية، لوضع النقاط على الحروف لأهمية مبادئ التسيير الإداري والحاكمة الجيدة والشفافية والمساءلة وخاصة لتطوير الرقابة بالقطاع العام.

ولكن خاصة الطريقة الجديدة والتغييرات المتصلة بها وبالخصوص منها التغييرات الناتجة عن الازمة الاقتصادية والمالية قد برهنت بان الرقابات تعتبر الضامن الأساسي لتفادي ذلك. ولا يتسم عملنا كأجهزة رقابية ولا يعترف به إلا إذا قمنا بإعلام المواطنات والمواطنين، وبصورة واضحة، حول عملنا ومهامنا المتعددة للدولة والمجتمع وكنظرة لمؤسسة ذات أهمية وضرورية لتحقيق مصالحهم.

وهذا يفترض بأن تقحم الأجهزة الرقابية مطالب المواطنات والمواطنين بعملهم وإعلامهم بهذا الصدد. ومن الضروري أيضا، أن يتم إعلام المجتمع بعملنا المتعلق بالرقابات والنتائج، وبذلك

يصبح المواطنين والمواطنون، قد تم إضافتهم، أخيراً، بوضعية تمكنهم للمطالبة بتنفيذ نتائج الرقابة. ولذلك من الضروري بأن يشارك المواطنين والمواطنون بصورة نشطة بالمناقشات السياسية وتحقيق نتائج الرقابة. والمهم توفير برنامج عمل ملائم الذي يسمح للمواطنين والمواطنين بالمشاركة في هذا العمل. فالذي يرى بأن ذلك غير ذات أهمية، ولكن يستطيع المشاركة بشكل نشط والدفاع عن مصالحه، ولكنه على استعداد للالتزام بالمشاركة بكامل طاقته.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يوجد العديد من الطرق المختلفة العملية وطرق يمكن مناقشتها وتغييرها وإعدادها كتطبيقات جيدة ومحسوسة ويمكن تحقيقها بشكل متناسق مع النشاط العملي.

وهذا المدخل، الذي يجب إشراك المواطنين والمواطنين في عمل الجهاز الرقابي وأيضا في مسار المساءلة تجاه المجتمع، ليعتبر ذلك خاصة ذا أهمية، بالنظر بأن ذلك أيضا من مهمة الجهاز الرقابي بالمساهمة في نطاق الكنفيدريالية للدول من أجل تحقيق أهداف التطور بألفية الأمم المتحدة.

ومن أجل ذلك، أنا سعيد، بأن التعاون بين الأمم المتحدة والإنتوساي، الذي سيتواصل حاليا بمناسبة انعقاد الجلسة المشتركة 21. ومن خلال الموضوع الهام " سياسات تعاون الجهاز الرقابي والمواطنين " لتطوير المساءلة تجاه المجتمع. فدوة الأمم المتحدة/ الإنتوساي، ستأخذ أهمية حول التطورات الحالية وضرورة النتائج الناجمة عنها، بمناسبة مشاركة المواطنين والمواطنين في مسار المساءلة العامة. وخلال الثلاثة أيام القادمة يجب العمل على إيجاد نقاط الانطلاق المشتركة للحلول اللازمة وأخيرا مساهمة ذات أهمية من أجل تطوير الشفافية و المساءلة من أجل تحقيق أهداف الألفية للتطور لمنظمة الأمم المتحدة.

وأغتنم هذه المناسبة، لتقديم الشكر للأمم المتحدة، التي وافقت على هذا الموضوع للعمل مع منظمة الإنتوساي لتحقيق أهدافنا. وخاصة، أتوجه بالشكر للأمين العام المساعد. زوا سوكانك لمشاركته بهذه الندوة وكذلك لفريقه لإنجازه الإعداد للندوة. وهذا يعتبر إشارة تقدير واحترام متبادل لتصريح الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بان كيمون الذي عبر فيه في مقدمة وثيقته حول الاحتفال بمرور بـ 250 سنة على تأسيس الجهاز الرقابي النمساوي : " الأمم المتحدة وكذلك الرقابة المالية العامة الخارجية التزاما بتطوير الإدارة العامة، بحيث يجب أن تكون دقيقة وتعمل على التحقيق المستمر لتطوير البرنامج الدولي للنمو. نحن أعضاء شراكة طبيعيين ويسعدني هذا التعاون خلال سنوات طويلة مع المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنتوساي) وخاصة فيما يتعلق بسلسلة الندوات المشتركة الهامة.

وأريد، في هذا الصدد أيضا، تقديم الشكر للإدارة العامة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمانة العامة للأمم المتحدة لدعم جهودنا في استقلالية الأجهزة الرقابية وكذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمصادقته على القرار المتعلق بإعلان ليما ومكسيكو ونشره على المستوى الدولي.

يساهم قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة خاصة على إنشاء شروط قاعدية للعمل الفعال للأجهزة الرقابية. وأمل بأن تحقق هذه الندوة خطوة إلى الأمام من أجل إدخال إعلاني ليما ومكسيكو على هذا الأساس بقرار الجمعية العامة بمنظمة الأمم المتحدة.

2. التعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين من أجل تشجيع المساءلة حول الأموال العامة

2.1 أنشطة الإنتوساي في دعم التعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين وحتى الآن

تبين جهود الإنتوساي من أجل دعم استقلالية فعالة للأجهزة الرقابية من خلال قرار الأمم المتحدة، بأن التعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين يعتبر موضوع هام للإنتوساي، وخاصة منذ السنوات الأخيرة. بحيث تسمح استقلالية الأجهزة الرقابية، فقط، بالحيادية والموضوعية وبالثقة والتي تعتبر شرط أساسي للتعاون الوثيق بين الأجهزة الرقابية والمواطنين.

إن مجهود الإنتوساي لإعلام المجتمع بنتائج الرقابة المرتقبة والتوصيات المقدمة، تم تحديدها بالوثيقة المحتوية على مبادئ الإنتوساي. ففي سنة 1977، حدد إعلان ليما مبدأ إعلام البرلمان والمجتمع بنتائج أنشطة الأجهزة الرقابية بطريقة مستقلة وذات مسؤولية. وبعد 30 سنة، حدد المؤتمر التاسع عشر للإنتوساي الحق والمسؤولية للجهاز الرقابي بأن يقرر بحرية حول محتوى والوقت لإصدار وتوزيع تقرير الرقابة. هذه المبادئ تبين الدور المسؤول الذي يمارسه مراقب الحسابات، بالنظر إلى دعم ثقة العموم للإجراءات المتخذة من أجل الرقابة للحسابات لصالح المجتمع، وأيضاً بان الوسائل العامة تتصف بالشفافية وتم استعمالها بصفة ذات ريعية واقتصادية وعملية.

وهذا الشعور بالمسؤولية، الذي يمثل المبدأ الأساسي بإعلاني ليما ومكسيكو، يوجد أيضاً بالخطة الإستراتيجية لمنظمة الإنتوساي. حيث تؤكد الخطة الإستراتيجية الجديدة على أهمية المواطنين من أجل تطوير الشفافية، لإجراءات المساءلة للمجتمع وتحديد الأهداف من أجل تطوير إدارة جيدة والإسراع بمكافحة الفساد. وهناك شرط أساسي، للتوصل لتحقيق الأهداف، يوجد اتصال حديث محدد وشفافي مع المواطنين لتوعية الضمير من أجل معرفة القيم والفوائد للأجهزة الرقابية. ولكن بالنظر بأن المصلحة تتضاعف، ليس فقط من قبل المواطنين والمواطنات ولكن أيضاً من قبل العموم ووسائل الإعلام بأداء الرقابة المالية العامة، فقد اعترفت الإنتوساي بشكل متزايد، بأنه يجب التأكيد على قيمة وفائدة الأجهزة الرقابية، وقد تمت مناقشة هذا الموضوع في العديد من اجتماعات اللجان بمنظمة الإنتوساي بهدف تعميق ثقة المجتمع بالأجهزة الرقابية.

ففي سنة 2009، تمت مناقشة دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد وذلك خلال انعقاد الندوة 20 بين الأمم المتحدة والإنتوساي، من أجل الإجابة الفعلية لمتطلبات مقاومة الفساد. إن الندوة لم تتخذ، فقط، خطوة إلى الأمام المتعلقة لدعم الأجهزة الرقابية في هذا المجال، ولكن أيضاً ساهمت بصورة فعالة بإنشاء شبكة تعمل على مقاومة الفساد، وإساءة استعمال الأموال العامة وإعطاء الأفضلية للشفافية بالإدارة العامة.

بالخصوص، لقد ساعدت الندوة 19 بين الأمم المتحدة والإنتوساي سنة 2007 بصورة فعالة لتطوير الإنتوساي وأعضائها فيما يتعلق بالمساءلة بالمجتمع، بفضل التركيز على موضوع حول قيمة وفائدة الرقابة المالية العامة في محيط العولمة. وكان الهدف من هذه الندوة وضع الشروط الكفيلة من أجل العمل والتأكيد لقيمة وفائدة الرقابة المالية العامة. بالإضافة إلى هذه الندوة، تم إنشاء مجموعة عمل، تم تكليفها بهذه المهمة وتحديد هدفين هاميين: يجب أن يتمثل هدف لكل جهاز رقابي (1) أن يعمل كمنظمة مثالية (2) أن تكون معرفته كمؤسسة التي تعمل على تطوير حياة المواطنين والمواطنات بصورة جيدة. وأخيرا، لقد تمت مناقشة هذه الموضوع بعمق خلال انعقاد مؤتمر الإنكوساي 20 بجنوب إفريقيا سنة 2010. وفي نطاق إعلان جنوب إفريقيا، عبرت جميع الأعضاء، بأن دور الأجهزة الرقابية يحتوي بالدرجة الأولى في دعم الديمقراطية ومراقبة البرلمان من أجل ضمانه، بأن الوسائل المادية التي تم تخصيصها لصالح المواطنين والمواطنات والمجتمع المدني، قد تم صرفها بصورة دقيقة.

علاوة على ذلك، فقد تم التأكيد، بأن مجموعة العمل " القيمة والفائدة للأجهزة الرقابية " يجب عليها تطوير وسائل ومعدات متناسقة مع الاتصال وتطوير القيمة والفائدة للأجهزة الرقابية تجاه المستفيدين بالإنتوساي من المجتمع المدني والمواطنات والمواطنين، وستتم مناقشة الوسائل والمعدات خلال مؤتمر الإنكوساي 21 سنة 2013.

وبهذه الطريقة، تعتبر الإنتوساي قد تقدمت بخطوة أخرى لتوضيح عملها والفائدة التي تمثل لصالح الدولة والمجتمع وللإدارة والحكومة والبرلمان.

2.2 مسؤولية الإنتوساي لدعم التعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين

تعتبر الندوة 21 بين الأمم المتحدة والإنتوساي الأخيرة لبدء مرحلة جديدة خلال تطور طويل من أجل توسيع التعاون بين الجهاز الرقابي والمواطنين بهدف تطوير الشفافية والمساءلة للحسابات العامة.

وبهذه المناسبة، أريد أن أشكر بشكل خاص السيد تارنس نامبامباي، رئيس الإنتوساي، ورئيس مجموعة العمل " القيمة والفائدة للأجهزة الرقابية " والأفروساي ، حيث أنه كان دائما تحت الطلب ويترأس هذه المرة كرئيس فني. ويعتبر داعم جيد من أجل أن تستطيع الإنتوساي الإجابة للمتطلبات التي تعمل على التعاون الجيد مع المواطنات والمواطنين مستقبلا.

ونوجه شكرنا أيضا إلى الصين لاختيارها المؤقت بموضوع الإنكوساي 2013 " الرقابة المالية العامة والحاكمية على المستوى الوطني " لتسمح بمواصلة هذه المناقشة الهامة على المستوى الدولي وتحدد النتائج والتوصيات القاطعة، اعتماد على مناقشات ونتائج ندوة الأمم المتحدة والإنتوساي 21 بهذه السنة.

وتعتبر هذه الندوة بصورة خاصة ذات أهمية منطقية لإعداد مؤتمر الإنكوساي 21 سنة 2013 ، والذي تمت الإشارة إليه بحضور ممثلين عن الأمم المتحدة والأمين العام لاتحاد البرلمانين الدولي والإنكوساي.

وأوجه شكري مرة أخرى إلى الأمين العام المساعد السيد شا سوكانك وللممثلين بلجنة الخبراء بالأمم المتحدة بالإدارة العامة والسيدة ادوارد والسيدة أوهانارت وللمدير قسم DPADM بالأمم المتحدة والسيد فيلارايال وللسيد الأمين العام لاتحاد البرلمانين الدولي والسيد أندرس جونسون وذلك لمشاركتهم بهذه الندوة.

رجع العديد من الاستجابات والتي تم إرسالها حول موضوع التعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين، حيث أظهرت بصورة واضحة الإهتمام بهذا الموضوع وأريد أن أتقدم بشكري لكل من قام بالرد على هذا السؤال، حيث أنهم ساهموا بصورة مسبقة بإجابة ذات أهمية. ومن خلال العديد من الإجابات والردود، أظهرت العديد من الأمثلة الهامة لدعم التعاون الفعال بين الأجهزة الرقابية والمواطنين، والتي يمكن كسبها، وأريد أن أشير للبعض منها:

. ومن أجل جذب انتباه المواطنين والمواطنات لعمل الأجهزة الرقابية، تصدر العديد من الأجهزة الرقابية منشورات وكتب وفيديو متعلقة بأنشطتهم. ويضع آخرون أيضا تحت تصرف المدارس والجامعات وسائل وأجهزة متعلقة بمهامها وأنشطتها. ويستخدم العديد الشبكات الاجتماعية (Face book) وتويتر أو يوتيوب وآخرون ينظمون رود شاو أو اجتماع عام من أجل إظهار إلى المواطنات والمواطنين أشغالهم وأنشطتهم والقيمة والفائدة للأجهزة الرقابية.

. ومن أجل الإطلاع على نتائج الرقابة والمعلومات المتعلقة بها تستخدم كافة الأجهزة الرقابية شبكاتهم العنكبوتية وتعمل مع وسائل الإعلام بالتعاون الوثيق وتصدر رسائل إعلامية وتنظم محاضرات إعلامية عندما يتعلق الأمر بالرقابة وخاصة منها الهامة والحالية. ويدي العديد من رؤساء الأجهزة الرقابية بتصريحات تلفزيونية و بالمذيع من أجل إشعار المجتمع حول نتائج وتوصيات الرقابة المنجزة.

. ومن أجل تطوير مشاركة المواطنين بالرقابة المالية العامة ، قامت بعض الأجهزة الرقابية بتجهيز ميكانيكية شكوى نوعية، من أجل إضافة طلبات المواطنين بتخطيط ومسار الرقابة. فلدى أغلبية الأجهزة الرقابية، يستطيع المواطنون والمواطنات تقديم طلباتهم بواسطة التلفون أو كتابيا وفي بعض الأحيان بالاتصال الشخص عند التشاور. تتم دراسة هذه الشكاوي جزئيا من قبل مصالح مختصة ويمكن أن ينتج عنها منشأ لغرض خاص في بعض البلدان.

وكذلك أيضا، تنجز الأجهزة الرقابية مقابلات مع المواطنين ومع مجموعات تعديل ومحادثات مع الخبراء، من أجل الحصول خلال فترة لإعداد المعلومات والمهارة من قبل أشخاص من خارج المنظمة من أجل إضافتهم بعملهم.

لا تمثل الأمثلة المذكورة إلا عدد بسيط من التطبيقات الموجودة التي تعتبر ذات فعالية في التعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين. فقد أشار العديد من الأجهزة الرقابية بأن هذا التعاون لا يمثل فقط فائدة للمواطنين والمواطنين، ولكن أيضا أن تكون خاصة ذات فائدة لعمل الأجهزة الرقابية.

ولي شخصيا وكذلك لمجموعة الإنتوساي ، سيكون هناك نجاح كبير إذا توصلنا تحقيق نجاح هذه الندوة، وتحديد نقاط انطلاق من اجل إيجاد الحلول المتعلقة بالاتصال المتبادل بين المواطنين والمواطنين، والتطوير والتبني الجماعي للنتائج كما يلي:

. مماثلة التطبيقات المثمرة للاتصال بين الأجهزة الرقابية والمواطنين،

. جعل الطرق الجديدة واضحة ومتجددة للتعاون و

. تعميق وتطوير الرقابة المالية العامة الخارجية، من اجل أن تلتزم أكثر لصالح المواطنين والمواطنين.

وإخلاصا لمبدأ الإنتوساي " تبادل التجربة تفيد الجميع "، تتمثل مهمتنا المركزية في التعاون الفعال مع الشبكة الدولية مستقبلا، من اجل تطوير وضع الأجهزة الرقابية دوليا والمتابعة والتوصل لتحقيق النتائج المذكورة بصورة منطقية. بحيث، فقط إذا كنا على مستوى الوضعية، للإجابة على المهمات الوطنية، بذلك يمكننا ضمانة ثقة المؤسسات والمجتمع بصورة دائمة. وتعتبر هذه الثقة القاعدة الأساسية لعملنا وقبول مؤسساتنا وكذلك استقلاليتنا.

3. المستقبل والتحديات

يتمثل الشرط الأساسي في التفاعل مع المحيط المتغير، أين تم انجاز الرقابة ولحاجيات المستفيدين في المسار الديمقراطي، ويمكن أن يكون كجهاز رقابي المثل الجيد لمتطلبات المجتمع.

وإذا أطلعنا المواطنين والمواطنين على النوعية والقيمة والفائدة لعملنا، وإذا قمنا بالترسيخ في ضمير المجتمع، يمكننا أن نكون على مستوى دعم الشفافية ومكافحة الفساد وإظهار مصداقيتنا وتعميق، أيضا، وضعنا كرقابة مالية عامة مستقلة بفضل دعم المواطنين والمواطنين.

يعتبر المواطنين والمواطنين كشراكة طبيعية، من اجل تطوير الشفافية في مجال المساءلة. وهناك جهودات مشتركة تعمل على تطوير المساءلة والشفافية المتعلقة بالحسابات، ولاستجابة الإدارة العامة لمتطلبات المواطنين والمواطنين، حيث تعتبر من الخطوات الأولى الأساسية لمكافحة الفساد والمساهمة للتوصل لتحقيق أهداف تطور ألفية الأمم المتحدة.

واعتمادا على وضعيتها المستقلة، تعتبر الأجهزة الرقابية أيضا كشريك طبيعي مع المواطنين،

وكذلك ومن خلال وضعيتهم الخاصة وواجباتهم ، العمل على ربط الاتصال النشط مع المواطنين والمواطنات من أجل تحقيق الشفافية والضمانة، و لتحقيق الأهداف الدولية للتطور بصورة سريعة. حيث أن الشفافية والمساءلة تعتبران وبشكل متزايد ذات أهمية خاصة، وان الأجهزة الرقابية كمؤسسات مستقلة ونشطة وذات مصداقية تجذب المزيد من الانتباه بأوساط المجتمع. تتصرف الأجهزة الرقابية كضامنين للمساءلة والشفافية، من أجل زرع وضمانة الثقة بالأوساط العامة وكمحامي في الاستخدام الفعال للوسائل العامة لفائدة المجتمع. وبالنهاية يعتبر ذلك شرط أولي لتسيير الأنشطة العامة، بحيث أن جميع الأشخاص الذين يسيرون الأموال العامة، الناتجة عن الضرائب، أن يأخذوا بعين الاعتبار رقابة المواطنين والمواطنات، المتعلقة باستعمال الوسائل العامة ونجاح برامجهم الحكومية للتطور، وأن يبقوا كذلك مسؤولين أمام البرلمان.

وكما بالنسبة لجميع أطراف الشراكة، فإن التعاون يعتبر فائدة متبادلة. وبفضل الاتصال التعاوني، في استطاعة المواطنين المشاركة بشكل نشط بالحياة السياسية، وذلك إذا نجحت الأجهزة الرقابية بأن تتخذهم بعين الاعتبار كمحكمة مستقلة وموضوعية، وستتدعم مكانتها من خلال دعم المواطنين لها.

ومن خلال كلمة الأمين العام للأمم المتحدة ، بان كي مون، يمكن القول عند استكمال مهمة هذه الندوة، قد توصلنا لبناء أحسن وأكثر ضمانة وأكثر عدالة للجميع.

زملائي الأعزاء، أعزائي السيدات والسادة،

أتوجه بشكري لكم جميعا لما قدمتموه من خلال مشاركتكم. ولكن شكري الخاص يتوجه إلى المحاضرين الذين قدموا لهذه الندوة نجاحا من خلال مشاركتهم الفعالة.

أظهر العديد من المشاركين بالندوة بأن الإنتوساي تستطيع أن تتصرف كمنظمة موجهة للمستقبل وطرح المهمات الحالية وأيضا بالنسبة للسنوات المقبلة، وبهذه الطريقة يمكنها المشاركة الفعالة في التطور المستمر بالرقابة المالية العامة الخارجية.

أطلب من حضرتكم المواصلة مثل ما فعلتم لحد الآن، بحيث تستطيع الأجهزة الرقابية التمسك بتطوير وضعيتها الشخصية من اجل ضمانة وتطوير المساءلة والشفافية، مثل ما تمت الإشارة إليه بوثائق المناقشة والتي تعتبر حجر الأساس لأنشطة الدولة مستقبلا.

لنبدأ العمل، أو كما قال نيلسون مانديلا :

" Yesterday is history, tomorrow an opportunity... Today is all to have, let s build together now ,,

Mr. Terence Nombembe [Chairman of the Governing Board of INTOSAI and Auditor General of South Africa],

Mr. Joseph Moser [President of the Court of Audit of Austria and Secretary General of INTOSAI],

Mr. Wolfgang Waldner [Secretary of State of the Ministry of Foreign Affairs of Austria],

Mr. Anders Johnson [Secretary General of the Inter-Parliamentary Union],

Excellencies,

Colleagues,

Ladies and Gentlemen,

It is a great pleasure to attend the UN/INTOSAI Symposium.

I am told that I am the first Under-Secretary-General for Economic and Social Affairs to attend the Symposium.

For several years, I have been trying to join you and share my thoughts. I have profound respect for supreme audit institutions (SAIs) and for the work you do.

You help make our world a better one, cleaner, healthier and stronger.

So, I wish to start by thanking INTOSAI for collaborating with the United Nations and for working with the Department of Economic and Social Affairs in convening this 21st UN-INTOSAI Symposium.

Our two organizations have had a long history of collaboration.

It is a collaboration that has yielded concrete benefits for our Member States, by enhancing public awareness of the role and contributions of supreme audit institutions and by disseminating the message of clean government, accountability and anti-corruption.

Excellencies,

While we celebrate our achievements, we are also keenly aware that we can, and should do more.

Amid continuing waves of globalization, our world is undergoing historic change.

Right now, humanity stands at a crossroads.

Some signs point in the right direction. Growth in a number of developing countries has contributed to poverty reductions. Thanks to social development, we have also witnessed improved child health and education, including for girls. Before the global financial crisis, the world was largely on track to meet the MDGs by 2015. Given political will, we can redouble our efforts and we can be back on track to achieving the MDGs, as shown at the MDG Summit last September.

Yet, other signs point in the wrong direction. Our ecosystems are under unprecedented stresses. Recently, a new report on the world's oceans found that accelerated environmental changes are causing much more serious damage than previously thought. We see food, oil and other commodity prices at historic highs. More and more countries are water stressed.

These crises are interlinked. Our dependence on fossil fuels worsens climate change, which in turn is threatening food production, leading to social unrest.

How can we tackle these inter-linked crises? How does this have to do with INTOSAI?

The answer is simple - Everything!

It has everything to do with INTOSAI, its members and your work.

Supreme audit institutions play a major role in auditing government accounts and operations and in promoting sound financial management and overall accountability.

You promote good governance by enhancing transparency, accountability, by fighting corruption and by fostering the efficient and effective use of public resources for the benefit of the public.

All of this work contributes to strengthening the three pillars of sustainable development.

The simple truth is – without good governance, sustainable development will not be sustained.

Excellencies,

I come before you today to appeal to you – join us in our shared pursuit of global sustainable development – an environmentally sustainable, socially just, equitable and economically prosperous world.

It is time we re-energize and reinforce our collaboration toward this goal.

It is time we bring our historic partnership to new heights.

We are ready to open a new Chapter in our collaboration.

Dear Colleagues,

Our discussions at this Symposium will focus on how supreme audit institutions can promote citizen engagement in accountability and how we can communicate the very relevant work of these institutions to the public.

The United Nations is ready to help disseminate your role and your tremendous contributions.

In doing so, we are highlighting our shared messages on accountability, anti-corruption and good governance.

During the three days of this 21st Symposium, I hope we will manage to identify ways in which our future cooperation can promote these shared objectives.

In this context, I would like to elaborate on anti-corruption.

Corruption continues to be endemic in many countries, developed and developing. This is not a developing world problem. As well as morally reprehensible, corruption affects overall economic performance, damages people's trust in public institutions and threatens the Rule of Law.

From a development perspective, corruption undermines the allocation of resources, leads to wastes and adds to business costs.

It weakens the institutional foundation on which sustainable development depends.

Sadly, corruption hurts the poor more, who already bear the brunt of economic decline, are more dependent on the provision of public services, and are least capable of paying the extra costs associated with all forms of corruption.

Clearly, good governance must start with and end with fight against corruption.

For several years, I have told my UN colleagues – public administration must accord priority attention to fighting corruption.

There will be no efficient and effective public administration so long as the scourge of corruption continues to poison public services to citizens. Only by fostering accountability, transparency and anti-corruption can we create an enabling environment to achieve the vision of sustainable development.

At my request, DESA has undertaken several initiatives.

The Department is actively engaged with the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), based here in Vienna, in implementing the provisions of the United Nations Convention against Corruption (UNCAC).

Through our Division of Public Administration and Development Management, DESA and UNODC have created a new category within the United Nations Public Service Awards. This award acknowledges those practices pursued by public administration to prevent and fight corruption.

Three weeks ago in Dar Es Salaam, Tanzania, the UN recognized innovative practices in this category for the first time, at the UN Public Service Awards. Local governments and public institutions in Egypt, Mexico, Oman, Republic of Korea, Romania, Slovakia and South Africa won the awards. The awards were given to initiatives that are considered both effective and replicable in other countries in fighting corruption, in areas such as transparent public procurement, transparent recruitment of civil servants and fair elections.

Also, together with UNODC, we have initiated capacity-building activities, such as training workshops and expert group meetings, to improve public sector institutions, enhance accountability and prevent corruption.

Excellencies,

We are ready to broaden and deepen our collaboration with INTOSAI and its members in this area. We need your expertise in audit and your knowledge of accountability.

In this regard, allow me to raise one question – how can this biennial forum be used to advance sustainable development by sharing lessons learned and best practices in strengthening public institutions, including audit institutions? How can we use this Symposium and other collaborative activities, including capacity building activities, in order to help Member States attain the best possible performance in public administration, and thereby serve the needs of all people?

I hope this 21st session of UN-INTOSAI Symposium will provide us with concrete ideas for action and for the way forward.

On our side, I have instructed DESA and its Division for Public Administration and Development Management to start building up our capacity in accountability, good governance and anti-corruption, working in conjunction with UNODC and INTOSAI.

Together, we can do more than we can do alone.

Ladies and Gentlemen,

Before I conclude, I want to bring to your attention the UN Conference on Sustainable Development, also known as Rio+20.

Rio+20 will focus on two themes, a green economy in the context of sustainable development and poverty eradication and the institutional framework for sustainable development, which is the UN speak for governance for sustainable development.

Good governance at all levels is essential for sustainable development.

There is a lot INTOSAI and its members can do in support of good governance for sustainable development.

Member States are looking at various options to strengthen institutions for sustainable development at the national, regional and international levels.

In my capacity as the Secretary-General of Rio+20, I invite you to examine this theme, assess gaps and obstacles and put forward your proposals for action and solutions.

Let INTOSAI and its members be our partner in our journey toward sustainable development.

Rio+20 is about tomorrow, about the future. And sustainable development should be our common future.

History has given all of us an opportunity to make a difference. You can contribute, by helping Member States build better institutions for sustainable development.

Let us do it, together, in partnership.

I thank you.

الملحقات

الكلمات والتقديم

2 المشاركات الفنية

2. 1 لجنة الاتصال بين الأجهزة الرقابية والمواطنين لتحسين المساءلة بالحسابات العامة: السيد ياشاك جازياسلكي, بولونيا
2. 2 تطوير معرفة المواطنون حول أنشطة الأجهزة الرقابية: أحمد ميداوي, المغرب
2. 3 اتصال المعلومات المتعلقة برقابة المواطنين, سارجاي ستاباتشين, روسيا الفيدرالية
2. 4 الاتصال المتعلق بالرقابة, التي يحولها المواطنون للأجهزة الرقابية, أميتاب, الهند
2. 5 ورقة عمل, م. أدوارد, المم المتحدة
2. 6 الوثائق ودراسة الحالات: السادة: أرولدو الجهاز الرقابي البرازيلي, سانديرا مورلي, كوليبيا, هادي بوأرنومو أندونيسيا, آلان فان شوتن, هولندا
2. 7 الطرق والشروط الضرورية لمشاركة المواطنين مسار الرقابة, دوشانك دونك, الصين
2. 8 وثائق ودراسة حالات: السيدة نانسي توربلانكا الجهاز الرقابي, الباراغواي, و والسيدة باتريسيا دالتون
2. 9 القيمة والفوائد والتحديات في التعاون بين الأجهزة الرقابية والبرلمانات, السيد أندرس جونسون, اتحاد البرلمانين الدوليين
2. 10 القيمة والفوائد والتحديات في التعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين: اختيارات المواطنون, مارتا أوهانارت

2. 11 القيمة والفوائد والتحديات في التعاون بين الأجهزة الرقابية ولمواطنين :وجهات نظر الأجهزة الرقابية ,كيوهو جو ,كوريا و تارنس نامبامباي ,جنوب إفريقيا

2. 12 الوثائق ودراسة الحالات السيدات والسادة :روسيو أوكستا من كوستريكا ,وفيباكا فان ستايمان من الدانمارك ,راؤول روبلاس من المكسيك ,أديلاينا غوزسلاس من فينيزويلا ,وأنريك بيروزنتي الأمم المتحدة.

2. 13 الوسائل التجديدية للتعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين في نطاق هدف ألفية النمو : السيد روبرتو فيلارايال إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة .



21st UN/INTOSAI Symposium
21^e Symposium ONU/INTOSAI
21. VN/INTOSAI Symposium
21^o Simposio NU/INTOSAI
الندوة ٢١ للأمم المتحدة والانتوساي

13 – 15 July 2011, Vienna, Austria / 13 – 15 juillet 2011, Vienne, Autriche
13. – 15. Juli 2011, Wien, Österreich / 13 al 15 de julio de 2011, Viena, Austria

Topic/Thème/Thema/Tema/ الموضوع

- Effective practices of cooperation between SAIs and citizens to enhance public accountability •
- Pratiques efficaces de coopération entre les ISC et les citoyens afin d'améliorer la reddition des comptes •
- Wirksame Praktiken der Zusammenarbeit von ORKB und Bürgern zur Förderung der öffentlichen Rechenschaftspflicht •
- Prácticas efectivas de la cooperación entre las EFS y los ciudadanos para aumentar la rendición de cuentas pública •

الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمواطنين لتعزيز المساءلة الحكومية

Communication between SAIs and citizens to improve public accountability

الإتصال بين الجهاز الرقابي والمواطنين لتحسين المحاسبة العامة

BASIC PAPER / RAPPORT DE BASE / GRUNDLAGENPAPIER / PONENCIA BASE

prepared by/préparé par/verfasst von/elaborado por

بولندا

POLAND

خلاصة تقديم من قبل ياشاك ياسركي ،

رئيس الجهاز الرقابي البولوني

اتخذ الإتصال مخرجا ذا أهمية وحيوية، واهتماما على المستوى الدولي العصري، وكذلك فيما يتعلق بالأجهزة الرقابية، التي تتمثل مهامها في إعلام المجتمع المدني بشروط أنشطة الدولة. وبناء على ذلك، فعند الإعلان عن نتائج أنشطتها إلى المواطنين من خلال الوسائط الإعلامية، فإن الجهاز الرقابي يضيف إلى ذلك نتائج المحاسبة العامة. وبوضوح، فإن دور وسائل الإعلام بمجال الرقابة لا يمكن تجاهله، لأن لديها العديد من المعلومات لتقديمها للمواطنين. ومنذ أن أدركت الإنتوساي أهمية الإتصال، الذي له علاقة بداخل التنظيم منذ عدة سنوات، فإن ذلك يعتبر أيضا الحدث المتمم بالأهمية الحيوية بالنسبة لمجموعات العمل الإقليمية. ومن أجل مناقشة المسألة بشكل محدد وفي دائرة محددة، فقد تم تنظيم ندوة بشهر ماي 2011 تحت رئاسة الأوروساي، خصصت للإتصال في العلاقة بين آراء المجتمع من خلال وسائل الإعلام. وقد تم توجيه الحدث للأشخاص المسؤولين بالإتصال بالأجهزة الرقابية (سواء المسؤولين بالإعلام أو الناطقين بذلك)، وكان الهدف من ذلك طريقة لفهم المسائل المتعلقة بالإتصال وللوعيات المستقبلية المتعلقة بالأجهزة الرقابية (رسالة لوصف محتوى الندوة ونتائجها الرئيسية).

وفي مجتمع الأجهزة الرقابية، يمكن ملاحظة موقفان أساسيان قريبان من الإتصال. يتمثل الموقف الأول، الذي يمكن أن يتصل بالطريقة التقليدية الوحيدة المتعلقة بالنعيات الخاصة بالأجهزة الرقابية، والمثابرة على اللغة الإصطلاحية بتقاريرهم، وتجاهل المطالب، حيث يلزم أن تتطابق المعلومة مع الإصطلاح. فالأجهزة الرقابية التي لها هذه المواقف، ولا تبذل المزيد من الجهود لحضورها بوسائل الإعلام وتعتقد بأن الذين لهم اهتمامات بنتائج عملهم يمكنهم الحصول عليه بطرق أخرى. ويعترف الموقف الثاني بأهمية إتصال الأجهزة الرقابية بوسائل الإعلام، وبالتعاون معها والناطقين باسمها ويطرحون القضايا بشكل نزيه حيث يمكنهم إيصال المعلومة بشكل فعال ومقتع.

يبدو أن هناك مواقف أخرى يمكن اتخاذها لدعم الإتصال بالمجتمع المدني من خلال الأجهزة الإعلامية، والتي يمكن تحديدها، على سبيل المثال، تلك التي تعمل على كشف الأخطار الممكنة والغير قانونية (إجراءات وقائية)، بالإضافة إلى تقديم الحسابات إلى المجتمع المدني لاتخاذ القرارات لفائدة وحماية الديمقراطية.

إن التعاون مع وسائل الإعلام، لا يعتبر بالشيء السهل في حد ذاته. بل يجب أن تظل مستقلة في النظام الديمقراطي، ولا تستطيع أن تجد نزعاً لتستجيب لاحتياجات الأجهزة الرقابية. يحتاج الجهاز الرقابي لتغيير مواقفه من خلال المرونة في نطاق إنشاء تعاون مع وسائل الإعلام الفعلية. فقد قدمت تجارب، كتلك التي تم تقديمها من قبل ممثلي القطاع الإعلامي عند انعقاد ندوة الإتصال والنتائج التي تم التوصل من خلالها، يمكن أن تكون لها انعكاسات إيجابية.

ومهما يكن، يجب على الأجهزة الرقابية تقديم ووضع تحت طلب وسائل الإعلام أجهزة ومعدات ذات جاذبية تجاه المجتمع. ويعتبر ذلك تحد آخر بالنسبة للأجهزة الرقابية، التي تحتاج إلى رقابة المخارج الحالية وتطوير تقارير الرقابة بصورة جيدة.



21st UN/INTOSAI Symposium
21^e Symposium ONU/INTOSAI
21. VN/INTOSAI Symposium
21^o Simposio NU/INTOSAI
الندوة ٢١ للأمم المتحدة والإنتوساي

13 – 15 July 2011, Vienna, Austria / 13 – 15 juillet 2011, Vienne, Autriche
13. – 15. Juli 2011, Wien, Österreich / 13 al 15 de julio de 2011, Viena, Austria

الموضوع / Thema / Thème / Topic

- Effective practices of cooperation between SAIs and citizens to enhance public accountability •
 - Pratiques efficaces de coopération entre les ISC et les citoyens afin d'améliorer la reddition des comptes publics •
- Wirksame Praktiken der Zusammenarbeit von ORKB und Bürgern zur Förderung der öffentlichen Rechenschaftspflicht •
- Prácticas efectivas de la cooperación entre las EFS y los ciudadanos para aumentar la rendición de cuentas pública •

الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمواطنين لتعزيز المساءلة الحكومية

Raising citizens' awareness for the work of SAIs

BASIC PAPER / RAPPORT DE BASE / GRUNDLAGENPAPIER / PONENCIA BASE

prepared by/préparé par/verfasst von/elaborado por

MOROCCO

RAISING THE CITIZENS' AWARENESS OF THE WORK OF SAIS

By: Dr. Ahmed El Midaoui

First President of the Court of Accounts of the Kingdom of Morocco
Chairman of the INTOSAI Capacity Building Committee

21st UN-INTOSAI Symposium, Vienna, 13-15 July 2011

Introduction

In all countries across the world, public action is going through a process of continued expansion and diversification. Meanwhile, citizens tend to express an increasing demand of information and transparency.

In fact, democracy can never be achieved only through providing citizens with the right to vote and choose their government, but also through giving them the right to get ahold of information and ask for accounts.

The obligation for public funds managers to report on their spending is now considered a fundamental of democracy. Each actor, regardless of his/her position, must shoulder his/her responsibility towards the achievement of a transparent, democratic, efficient and equitable public affairs' management. A constant concern of citizens is to have a means to express themselves and learn about the way public affairs are managed. The citizen also requires sanctions on the mismanagement and irregularities that occur in the use of public funds.

In this regard, Supreme Audit Institutions (SAIs), whose main attribute is to satisfy both the State and citizens, must meet this demand by intervening in a growing number of areas, wherever is a risk threatening the appropriate management of public funds.

How can an SAI build a relation of trust with citizens and efficiently respond to their concerns? What are the required conditions for SAIs to fully play their assigned role?

To respond to these questions, the present issue is tackled in two parts: the first one deals with the means to engage in view of increasing the citizens' interest in the work of SAIs, while the second addresses the requirements of SAIs to meet the expectations of citizens.

Part One: Ways to increase the citizens' interest in the work of SAIs:

The existence of an SAI derives its meaning from its usefulness to both the State and citizens through the proper public service auditing it provides. Since the majority of citizens does not have the needed skills and abilities to assess the management of public funds entrusted to the various entities and inform decision-makers, legislators and citizens about it, this task was entrusted to the SAI, whose mission is to audit the accounts, assess and analyze the actions of the government and provide citizens with appropriate information about that. In doing so, the SAI should address the concerns of these latter through good communication, accessible and readable reports, as well as more effective and efficient actions.

1- The importance of the Role of SAIs:

Through their efficient intervention, SAIs enhance the separation of powers at the state level and help their exertion in conditions of balanced relationships. The values of transparency, credibility and trust in good governance depend mainly on the existence of a real balance of power in carrying out financial transactions of the State, and that is with the objective of meeting the basic needs of public services and the aspirations of all citizens.

If the 19th century has experienced consecration in the democratic practice of the modern State through an effective and balanced coordination between the three branches (legislative, executive and judicial), and if the 20th century has witnessed the advent of a fourth power, that of the press and the media, the 21st century is now experiencing the coming on of a fifth power which is auditing. Auditing in this sense is very crucial in moralizing public life, making of the public finance management a more transparent one, restoring trust between the rulers and the ruled and allowing, through objective analysis, the constant improvement of public affairs management in general.

Throughout history, the modes of public finance management and the modalities of its control have always undergone continuous changes and adaptations as they are more closely tied to the constantly changing economic, political and social environment in which they operate.

In fact, in the 19th century, audit performed by the SAI has essentially focused on the regularity of financial and accounting operations and their compliance with the laws and regulations.

As the economic role of the state is getting broader, the SAI has adopted a more holistic approach that takes into account the regularity, the reality and the conformity of financial and accounting operations, as well as the management efficiency. Similarly, SAI's work and investigation methods are also experiencing a constant adaptation to the changes occurring in the public sector management.

In view of the reality and dynamics of this evolution, the SAI becomes gradually equipped to play its full role as a key actor in ensuring the proper management of public services in a constantly changing environment, its compliance with the applicable standards, laws and regulations, as well as in verifying if the resources afforded to public managers are used in an economic, efficient, and profitable manner.

In such a way, it would be easier for the SAI to better inform public authorities and citizens on the use of public funds and act for this management to become the most effective and economic possible by providing the needed expertise in assessment and recommending corrective actions. This is not only a requirement of efficiency, but is mainly a prerequisite of both democracy and performance.

2- The adoption of an adequate communication strategy:

Through its reports, the SAI has a duty to keep citizens informed about the management of public funds and services. This is mainly a way to have the citizen as a witness and gain his/her support in order for the SAI's recommendations to be taken into account.

In some cases, the non-awareness of the public of the SAI's work may limit its effectiveness. This can be a result of either the lack of the SAI's autonomy, its reluctance to communicate about its actions, or the inadequacy of its communication policy.

Also, it is necessary for SAIs to inform the public about their work and adopt an active communication strategy to get the best coverage of their work and highlight the main conclusions. To assure a good assimilation of the reports' content, the language used has to be plain and accessible and combines accuracy and precision on the one hand, and accessibility and readability on the other.

Yet, a proper dissemination of information requires a diversification of communication media. Thereby, the SAI can disseminate the results of its audits through the use of the new information and communication technologies.

This would make information about its activities and operations more accessible to the public on a wider scale.

The SAI should also interact with the public through the Parliament as it is the representative of the people. In like a manner, there becomes easier to create a dialogue between the rulers and ruled. Indeed, the members of the Parliaments enjoy legitimacy under their mandate, following their election by the citizens, and also have the right to raise issues on behalf of the citizens they represent. To reach the masses, the SAI can also have recourse to the help of the media and civil society organizations to disseminate information and reports.

3- Make the reports accessible, readable and impactful:

The SAI should work to increase the readability and accessibility of its reports. Indeed, reporting has become one of the main pillars on which the public finance auditing is built. Quality reporting is likely to contribute to the building of a culture of responsibility, accountability and transparency.

It is evident that the efficiency of communication is closely linked to both the quality of audits and their impact. Otherwise, the citizens would not show any interest in the SAI, nor react to its achievements. Therefore, it becomes necessary to engage SAIs in a process of continuous improvement, namely with regard to building the professional capacities of their human resources.

a- The characteristics of reporting :

According to the practices approved at the international level, SAIs' reporting should be characterized by the following attributes:

- Regularity of publication :

Regularity in the publication of audit reports is indispensable to the independence of the institution, as well as to the establishment of the principle of responsibility and accountability.

- Objectivity:

The attribute of objectivity is the culmination of a process both internally and externally.

Regarding the internal dimension, the SAI's independence includes the impartiality of auditors who must assess the quality of the audited entities' management and performance in accordance with objective and agreed criteria.

The objectivity of reports is further strengthened when the audited organizations are given the right of reply and express their points of view which must also figure in these reports.

- Accuracy:

The public nature of the reports is an advantage, but is also a real constraint as the findings must be truthful and properly presented. The reader should indeed be assured about the credibility and reliability of what is stated, as any misstatement could call into question the validity and credibility of the report as a whole.

b- The impact of reporting:

The publication of the SAI's reports is likely to trigger a dynamic of public management reform by correcting the observed dysfunctions. In addition, this publication is an opportunity for the institution to review its working methods so as to adapt them to the data of the institutional and administrative environment, as well as to the reality and the imperatives of the public sector management.

c- The contribution of the reports to the improvement of public management:

The publication of the SAI's reports induces a public debate within the political sphere and the media, as well as among citizens, professionals, intellectuals and academics. In this respect, we can say that these reports help the correction of dysfunctions, play a preventive role as to the mismanagement of public funds and services, and enhance debate and reflection that would help achieve better progress and performance.

- An improvement function

As part of the SAI's reports, the focus is put on the deficiencies observed at the management level. The SAI also suggests ways of improving this management and a follow up on the published recommendations is often introduced. This follow up can allow the correction of many deficiencies and thus help improve management practices.

- A preventive function

The SAI's reports have a deterrent effect, as they make public managers more concerned about the possibility for their work to be subject to criticism and brought into the knowledge of both citizens and stakeholders. In this way, the published remarks and observations become a sort of educational tool and

source of learning for certain managers, who try to anticipate their potential dysfunctions in advance while expecting to be audited.

d- Impact on the working methods of SAI:

For it to achieve a continuous process of improvement and always publish quality reports, the SAI should be receptive to feedback from the various users of these reports. To be impactful, these must also be of a highest quality in terms of both their content and the way they are presented.

Part two: SAI's requirements to meet the expectations of citizens:

SAI's independence, professionalism and analytical skills are the main determining factor of its effectiveness and credibility. In this way, it becomes easier for the SAI, as well as for the Government and the citizens to get a wider idea about the reality of public management and, thus, provide the needed support and corrections.

The requirements for the execution of an effective control by the SAI are the strengthening of their independence and the clarification of their status and responsibilities on the one hand, and the adoption of a clear strategy on the other.

In this regard, INTOSAI has a significant role to play in this regard, given its position as the speaker on behalf of SAIs, as well as its aim at promoting ideas, knowledge and experience exchange among them.

1- Strengthening SAIs:

a- Strengthening and supporting SAIs' Independence: is very crucial at the level of both their institutional framework and the status of their members and their field practices.

In fact, the staff independence can have a positive influence on the quality of audits carried out and can also add value and impact to the elaborated reports. It is not enough for an SAI to declare its independence and be in fact as such. It rather has to obtain effective results and meet the criteria defined by INTOSAI. According to the Lima Declaration on public auditing management guidelines, the principle of independence is designed to enable SAIs to perform their role in an objective and impartial manner. Therefore, SAIs must be kept aside from any external influence, including that of the audited entities.

From this perspective, independence is not seen as the only guarantee of an effective external public auditing, but also as an indicator of democracy as it

supports the separation of powers principle.

As SAIs enjoy an institutional positioning vis-à-vis the audited entities and other components of the institutional, political and economic environment of each country, the goal of their independence can only be achieved through the adoption of constitutional or legislative norms that grant the SAI's functional and financial autonomy. Yet, this goal must also be derived from the development of an attitude of objectivity and professionalism that has to be constantly cultivated among the SAI's staff.

b- Strengthening SAIs' status: by the establishment of an appropriate legal framework is not an institutional luxury, as it helps clarify its relation to other powers. This reinforced status leads to the establishment of relations of exchange and consultation with the other state institutions through the assistance provided to the Parliament and the Government from the part of SAIs, without being subject neither to their guidance in planning, nor in audit conduction.

c. Strengthening SAIs' powers: through a better definition of SAIs' missions and tasks in both the Constitution and the law, as well as through a clear understanding of their specific powers and responsibilities. In addition to the traditional skills of regularity audit, these responsibilities should basically include the assessment of management and performance quality, as well as the possibility of suggesting alternative solutions to the raised problems. In this context, the SAI should seek to develop adequate tools and methods to analyse the obtained results in light of the defined objectives and the significant differences recorded, and thus formulate suggestions that would help improve management and performance.

2- Establish a global strategy for SAIs:

While they call the other entities to be more effective, SAIs must serve as role models in this regard. In playing their role in with the applicable legislation and regulations, SAIs must ensure that the resources entrusted to public officials are used with economy, efficiency, effectiveness and for the well-being of citizens.

In this respect, SAIs should also adopt a comprehensive strategy that focuses on:

- ⦿ Capacity building: Given the specific tasks assigned to the SAI in the field of public auditing, building the institutional, organizational and professional capacities has to be an essential element for the establishment of a culture of accountability on the management of public funds with transparency and legal compliance with the standards of good governance and the efficient and profitable execution of performance requirements.
- ⦿ The adoption of auditing standards for more objectivity and professionalism: The SAI should constantly seek to strengthen the

professional capacities of its members through training, knowledge and experience sharing, as well as the adoption of both professional auditing standards and best practices. The standards help guide the auditor, circumscribe the scope of his/her investigations and determine the nature of the procedures to be used. It is in light of the standards that we can judge the quality of the audit or inspection's results.

- ④ Adoption of a strategic plan: The implementation of a control and performance indicators strategy helps guide the SAI in the exercise of its activities and assess both the effectiveness and impact of its actions, so that it can perform its functions under good conditions. This strategy must be established on the risk-based programming and the mastering of investigation and control tools to allow the identification of the major public action's issues and risks.
- ④ The intensive use of information and communication technology: The development of an appropriate information and communication system facilitates the work of the SAI by adopting into use the appropriate applications to improve both the working methods and the communication and analysis systems. The use of new information and communication technologies (NICT) is likely to strengthen and develop the capacities of the SAI's staff to carry out audit missions in a more professional and effective manner.
- ④ Ethics and integrity: This is to promote the effective implementation of the clearly formulated values of integrity and ethics within the SAI, based especially on the generally recognized principles of INTOSAI. Auditors should be regularly made aware of the need to abide by these values and implement them in all their operational interventions. Ethics, integrity and reputation of both the SAI and its members are crucial to the perceptions that citizens have about the SAI, as well as to the trust they place in its professionalism and impartiality.
- ④ The Consolidation and development of cooperation and experience exchange related achievements: The SAI should continuously cooperate with international organizations and / or regional and similar institutions to exchange experiences and improve its practices and know-how. The strengthening of these cooperation ties is a source of expertise and allows continuous adaptation and implementation of new scientific and technical approaches of audit and control. INTOSAI as a supporter of joint actions between SAIs has undoubtedly an important role to play in this regard.

3- The expected role of INTOSAI:

INTOSAI is an autonomous, independent, professional and apolitical institution that promotes the exchange of ideas, knowledge and experience among SAIs. In its capacity as representative of SAIs before the international community, INTOSAI has also as an objective the improvement of the SAIs' human resources capacities and performance.

The organization's vision is to promote good management practices through SAIs that should help their governments improve their performance and transparency, ensure accountability, maintain credibility, fight against corruption and enhance public confidence and promote the use of public resources in an effective and profitable manner for the benefit of all citizens. The strategy put in place by INTOSAI is essentially the consecration of auditing as an institutional power of its own. This strategy is mainly based on the following:

+ Sustainable building of professional and institutional capacity, while taking into account the SAI's characteristics and development level:

Capacity building should not be considered as a technical process that involves just a simple transfer of knowledge or organizational models. It must rather give due consideration to the context and environment in which the SAI operates. The chances of capacity building success become higher when the program is endogenous or internal to the SAI as this ensures its sustainability.

In this sense, capacity building requires the establishment of a long process that takes into account the specificities of the SAI and its environment, as well as the level of its development to entrench sustainable, profitable and interactive control that has to constantly reform and adapt to meet an advanced audit level and, thus, become a source of suggestion for decision makers in view of an optimal improvement of the public management system.

To do so in a progressive, professional and efficient manner, SAIs must be equipped with adequate professional capacity to understand and master the requirements and conditions needed to respond to the challenges imposed by an effective and efficient audit.

+ Modulated and progressive development of SAIs tools and working methods:


The scope of public auditing is constantly changing, as it is called to adapt to the realities of the socio-economic environment in which public entities operate. Its many perspectives cover several areas of SAIs' responsibility, such as program evaluation and public policy, the evaluation of risk management and strategic auditing. This is to engage in a deep reflection on the issues and current and future

challenges facing nations, particularly with regard to risk analysis and crisis prevention (regulation of international financial system, debt, environment ...)

Change in public service management techniques and systems makes it necessary to develop both the working and investigating methods, as well as the analytical capacities of SAIs.

In fact, it is important to build a solid, accountable, legal and compliant financial audit. It is also essential to establish an audit to assess the achieved management and performance quality in relation to the operation and projects entrusted to public entities.

However, it should be noted that the development of performance auditing by SAIs should be undertaken in a progressive manner that has also to be adapted to the development level of the institution, in particular, and to the economic, social and political environment in general.

 Strengthening the Communication strategy of INTOSAI that has to abide by the following objectives:


The establishment of forums for dialogue between INTOSAI members, and the use of the best opportunities offered by the New Communication and Information Technologies -NCIT-(experience sharing, seminars, exchange of experts, video conferences, ...);

- The promotion of INTOSAI and the role of SAIs in developing governance, transparency and performance in public management;

- Raising the awareness of public institutions (parliament, government, ...), influential international and regional organizations and other stakeholders (media, political leaders, NGOs, universities, major professional bodies, ...) of the image and role of both SAIs and INTOSAI;

- Raising the awareness of citizens and decision makers at both the national and international levels on the importance of the role and values of SAIs in reinforcing:

- Independence ;
- The institutional status, mainly through the elevation of the SAI to the rank of a constitutional institution and the implementation of a specific legal framework to it ;
- The financial autonomy to equip them with the necessary means to meet their obligations
- Professional competence and expertise.

 Establish sustainable partnerships with international development organizations and other donors to put into practice common actions with the aim of identifying capacity needs (diagnosis, strategic planning ...) and the implementing SAIs capacity building projects.

Conclusion

So as they can ensure a strategic and determining role in identifying and bringing into play responsibility within the State, as well as in being a real driver of good governance and transparency in public funds management, SAIs are expected to go through deep changes and adaptations.

Undeniably, public auditing is a dynamic process that requires a permanent steering for it to be effective in the modern democratic state, and that is by rectifying the shortcomings and inadequacies, warning about the risks and thereby protecting the State, society and citizens.

Through their objectives and functions, SAIs actions will be oriented towards the placement of citizens at the center of the public authorities' concerns. SAIs can help mobilize citizens around the State.

SAIs should also act to strengthen the mechanisms available to citizens, giving them a say on the management of public affairs and allowing them to express their views on the way the power delegated to elected representatives is exercised. At the same time, these have to be forced along with the designated authorities to report on their deeds and justify their actions.

The fact of having public entities develop a culture of accountability for their actions before citizens is an essential element of democracy, as it applies to all power holders and in all the public sector components, either they elected or not.

Ultimately, communicating the conclusions of the work of SAIs through a good strategy must aim at creating a climate of awareness and constant questioning of the established practices in terms of both their performance and quality. This is also sought to inform the public about the responsibilities of public actors so that they can be adequately controlled and, therefore, encourage more citizens to take part and commit to the building of a future with a new vision of confidence and commitment to promote the pursuit of progress and general well-fare.



21st UN/INTOSAI Symposium
21^e Symposium ONU/INTOSAI
21. VN/INTOSAI Symposium
21^o Simposio NU/INTOSAI
الندوة ٢١ للأمم المتحدة والانتوساي

13 – 15 July 2011, Vienna, Austria / 13 – 15 juillet 2011, Vienne, Autriche
13. – 15. Juli 2011, Wien, Österreich / 13 al 15 de julio de 2011, Viena, Austria

Topic/Thème/Thema/Tema/الموضوع

- Effective practices of cooperation between SAIs and citizens to enhance public accountability •
- Pratiques efficaces de coopération entre les ISC et les citoyens afin d'améliorer la reddition des comptes publics •
- Wirksame Praktiken der Zusammenarbeit von ORKB und Bürgern zur Förderung der öffentlichen Rechenschaftspflicht •
- Prácticas efectivas de la cooperación entre las EFS y los ciudadanos para aumentar la rendición de cuentas pública •

الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمواطنين لتعزيز المساءلة الحكومية

Sensibiliser les citoyens au travail des ISC

BASIC PAPER / RAPPORT DE BASE / GRUNDLAGENPAPIER / PONENCIA BASE

prepared by/préparé par/verfasst von/elaborado por

MAROC

SENSIBILISER LES CITOYENS SUR LES TRAVAUX DES ISC

Par: Dr. Ahmed El Midaoui

*Premier Président de la Cour des comptes du Royaume du Maroc
Président de l'INTOSAI Capacity Building Committee*

21^{ème} Symposium ONU-INTOSAI, Vienne 13-15 juillet 2011

Introduction

Dans tous les pays du monde, l'action publique n'a cessé de s'étendre et de se diversifier. Parallèlement, les citoyens expriment une demande accrue d'information et de transparence.

En effet, la démocratie n'est pas seulement donner aux citoyens le droit de voter et de choisir leurs gouvernements ; c'est aussi leur donner le droit d'être informés et de demander des comptes.

L'obligation de rendre compte des gestionnaires des deniers publics est aujourd'hui considérée comme une condition fondamentale de la démocratie. Chaque acteur, quel que soit le niveau où il se situe, doit assumer sa responsabilité pour que la gestion des affaires publiques soit transparente, démocratique, efficiente et équitable. Une préoccupation constante des citoyens consiste à disposer de moyens pour s'exprimer et s'informer sur la gestion de la chose publique. Le citoyen exige aussi que la mauvaise gestion et les irrégularités dans l'utilisation de l'argent public soient sanctionnées.

L'Institution Supérieure de Contrôle (ISC) qui n'a de raison d'être que si elle est utile à l'Etat et aux citoyens, doit répondre à cette demande, en intervenant dans un nombre croissant de domaines, partout où il y a un risque pour la bonne gestion des deniers publics.

Comment l'ISC peut elle établir des relations de confiance avec les citoyens et répondre de manière efficace à leurs préoccupations ? Quelles sont les conditions requises des ISC pour qu'elles puissent jouer le rôle attendu d'elles ?

Le présent thème sera traité en deux parties : La première consacrée aux moyens susceptibles d'accroître l'intérêt des citoyens aux travaux de l'ISC, alors que la deuxième partie traitera des conditions requises des ISC pour répondre aux attentes des citoyens.

Première partie : Les moyens susceptibles d'accroître l'intérêt des citoyens aux travaux de l'ISC

L'existence de l'ISC n'a de sens que si elle est utile à l'Etat et aux citoyens, en assurant correctement le service public d'audit mis à sa charge. Etant donné que les citoyens ne disposent pas tous des aptitudes et capacités nécessaires pour apprécier la gestion des deniers publics assurée par les différentes entités et d'en informer les preneurs de décision, le législateur comme les citoyens, cette tâche a été confiée, entre autres, à l'ISC qui a l'obligation d'apurer les comptes, d'auditer et d'analyser l'action du Gouvernement et d'en informer les citoyens.

Pour ce faire, l'ISC doit répondre aux préoccupations de ces derniers en communiquant mieux avec eux, en rendant ses rapports plus accessibles et plus lisibles, et en étant plus efficace et plus performante.

1- Importance du rôle de l'ISC

Par leur intervention efficiente, les ISC consacrent et renforcent la séparation des pouvoirs au niveau de l'Etat et aident à leur fonctionnement dans des conditions de rapports équilibrés. La transparence, la crédibilité et la confiance dans une bonne gouvernance dépendent justement de l'existence réelle d'un équilibre entre les pouvoirs au niveau de la réalisation des opérations liées à l'activité financière de l'Etat, pour répondre aux besoins fondamentaux des services publics et aux aspirations des citoyens.

Si le 19ème siècle a vu la consécration dans la pratique démocratique de l'Etat moderne, d'une articulation effective et porteuse d'un équilibre entre les trois pouvoirs (le Législatif, l'Exécutif et le Judiciaire), et si le 20ème siècle a vu l'apparition d'un quatrième pouvoir, au niveau : de la presse et des médias ; le 21ème siècle devrait connaître l'avènement d'un cinquième pouvoir : c'est le pouvoir de l'auditing. Cette activité est vitale pour moraliser la vie publique, rendre transparente la gestion des finances de l'Etat, aider à restaurer la confiance entre les gouvernants et les citoyens et permettre au moyen d'audits, d'analyses objectives de suggérer des solutions alternatives, en vue de contribuer de manière constante à améliorer la gestion de la chose publique.

A travers l'histoire, les modes de gestion des finances publiques et les modalités de leur contrôle ont subi et subissent des changements et des adaptations continus du fait de leur interaction avec l'environnement économique, politique et social changeant dans lequel ils évoluent.

En effet, au 19ème siècle, le contrôle de l'ISC portait essentiellement sur la régularité des opérations financières et comptables et leur conformité avec les lois et règlements.

Avec l'accroissement du rôle économique de l'Etat, l'ISC a adopté une démarche plus globale qui prend en considération à la fois la régularité, la réalité et la conformité des opérations financières et comptables et l'efficacité de la gestion.

De même, les méthodes de travail et d'investigation de l'ISC connaissent aussi une adaptation constante à l'évolution que connaît la gestion du secteur public.

Dans la réalité et la dynamique de cette évolution, l'ISC devient outillée pour jouer pleinement son rôle d'acteur incontournable en s'assurant de la bonne gestion des services publics dans un milieu et environnement en mutation et du respect des normes, des lois et règlements en vigueur ; et en vérifiant aussi que les ressources

confiées aux gestionnaires publics sont utilisées avec économie, efficacité, efficacité et rentabilité.

L'ISC peut ainsi mieux éclairer les Pouvoirs publics et les citoyens sur l'utilisation de l'argent public, et agir en vue que cette gestion soit la plus efficace et la plus économe possible en leur apportant l'expertise nécessaire pour évaluer la gestion publique et recommander des actions correctrices. C'est une exigence d'efficacité mais c'est surtout une exigence démocratique et de performance.

2- Adoption d'une stratégie de communication adéquate

L'ISC a pour devoir d'informer le citoyen notamment par le biais de ses rapports, ce qui est aussi une manière de prendre à témoin le citoyen et d'obtenir son appui pour que les recommandations de l'ISC soient prises en compte.

Dans certains cas, la méconnaissance par le public de l'action de l'ISC peut en limiter l'efficacité. Cela peut résulter soit de l'absence d'autonomie de l'ISC, soit de la réticence de cette dernière à communiquer, soit de l'inadéquation de la politique de communication suivie.

Aussi est il nécessaire que les ISC fassent connaître leur travail et adopter une stratégie de communication active afin d'obtenir la meilleure couverture de leurs travaux et en faire ressortir les principales conclusions dans un langage simple et accessible qui concilie d'une part la précision et l'exactitude, et d'autre part, l'accessibilité et la lisibilité.

Par ailleurs, une bonne diffusion de l'information requiert une diversification des supports de communication.

L'ISC peut ainsi diffuser les résultats de ses contrôles en mettant à contribution notamment les nouvelles technologies de l'information et de la communication. Cela rendra l'information sur ses activités et son fonctionnement plus accessible au public et à une échelle plus large.

L'ISC doit aussi communiquer avec le citoyen par le biais du Parlement qui est la voix du peuple et qui permet l'existence d'un dialogue entre gouvernants et gouvernés. En effet les parlementaires disposent d'une légitimité, issue du mandat qui leur a été conféré, par leur élection par les citoyens. Ils ont le droit de soulever des problèmes au nom des citoyens qu'ils représentent.

L'ISC peut aussi informer les citoyens, par le biais des médias et des organisations de la société civile.

3- Rendre les rapports accessibles, lisibles et avec un impact

L'ISC doit œuvrer en vue d'accroître la lisibilité et l'accessibilité de ses rapports. En effet, le reporting est devenu l'un des principaux piliers sur lequel repose le dispositif du contrôle supérieur des finances publiques. Un reporting de qualité est de nature à

contribuer à l'ancrage de la culture de responsabilité, de reddition des comptes et de transparence.

Il est évident que l'efficacité de la communication est tributaire de la qualité des audits et de leur impact¹. Autrement, les citoyens ne s'intéressent pas et ne réagissent pas aux travaux de l'ISC. D'où la nécessité d'engager les ISC dans un processus d'amélioration continue notamment des capacités professionnelles de leur capital humain.

a. Les caractéristiques du reporting

Conformément aux meilleures pratiques consacrées à l'échelon international, le reporting effectué par l'ISC devrait se caractériser par les attributs suivants:

- *La régularité de la publication*

La régularité de la publication des rapports d'audit est une condition *sine qua non* de l'indépendance d'une institution mais aussi de l'ancrage du principe de responsabilité et de reddition des comptes.

- *L'objectivité*

L'attribut d'objectivité est l'aboutissement d'un processus à la fois interne et externe.

S'agissant de la dimension interne, l'indépendance de l'ISC implique l'impartialité des auditeurs qui ne doivent juger de la qualité de la gestion et de la performance des organismes contrôlés qu'en fonction de critères objectifs et convenus.

L'objectivité des rapports est renforcée s'ils sont soumis à la contradiction. Cela permet aux organismes contrôlés d'exprimer leurs points de vue qui doivent aussi être publiés dans lesdits rapports.

- *L'exactitude*

Le caractère public des rapports constitue un atout mais aussi une véritable contrainte qui exige que les informations probantes exposées soient véridiques et que toutes les constatations soient correctement présentées. Il faut en effet donner l'assurance au lecteur que ce qui est énoncé est crédible et fiable; une seule inexactitude peut remettre en cause la validité et la crédibilité du rapport dans son ensemble.

b - L'impact du reporting

La publication des rapports de l'ISC est de nature à enclencher une dynamique de réforme de la gestion publique par le redressement des dysfonctionnements constatés.

En outre, cette publication est une occasion pour l'Institution de revoir ses méthodes de travail afin de les adapter aux données de l'environnement institutionnel et administratif et de la réalité et impératifs de la gestion du secteur public.

¹ Cf.: Guide publié par l'INTOSAI Capacity Building Committee "How to increase the use and impact of audit reports" téléchargeable sur le site: <http://cbc.courdescomptes.ma>

C - La contribution des rapports à l'amélioration de la gestion publique

La publication des rapports de l'ISC suscite un débat public au niveau de la classe politique, des médias, des citoyens, des professionnels et des milieux intellectuels et universitaires.

Sous cet angle, on peut dire que les rapports assurent à la fois une fonction de redressement des dysfonctionnements et une fonction de prévention de la mauvaise gestion et de contribuer à animer un débat et une réflexion qui peuvent aider à la réalisation de davantage de progrès et de performance.

- *Une fonction de redressement*

Dans le cadre des rapports de l'ISC, l'accent est mis sur les carences constatées au niveau de la gestion. L'ISC formule également des suggestions pour améliorer cette gestion. A cet égard, un dispositif de suivi des recommandations publiées dans les rapports est souvent mis en place. Cet exercice de suivi permet de redresser de nombreux dysfonctionnements et d'améliorer ainsi les pratiques de gestion.

- *Une fonction de prévention*

Les rapports de l'ISC ont un pouvoir dissuasif, en ce sens que les gestionnaires publics craignent que leur gestion ne soit critiquée et portée à la connaissance des citoyens et des différentes parties prenantes.

Les remarques et observations publiées deviennent de ce point de vue un outil pédagogique et une source d'apprentissage de certains gestionnaires qui anticipent le contrôle en redressant d'avance, les dysfonctionnements potentiels.

d- L'impact sur les méthodes de travail des ISC

Dans le cadre du processus d'amélioration continue et afin de publier toujours des rapports de qualité, l'ISC doit être à l'écoute des réactions des différents utilisateurs de ces rapports. Pour avoir le plus d'impact, les rapports doivent viser une qualité irréprochable tant au niveau de leur contenu, que de leur présentation.

Deuxième partie : Les conditions requises des ISC pour répondre aux attentes des citoyens

L'efficacité et la crédibilité des ISC, demeurent tributaires du degré de leur indépendance, leur professionnalisation et leurs capacités d'analyse. Cela permet à ces Institutions ainsi qu'aux Pouvoirs publics et aux citoyens d'apprécier de manière éclairée la réalité de la gestion publique et d'y apporter les soutiens et les corrections nécessaires.

Les conditions requises pour l'exercice d'un contrôle efficace par les ISC sont d'une part, le renforcement de leur indépendance et une clarification de leur statut et de leurs attributions et d'autre part l'adoption d'une stratégie claire.

L'INTOSAI qui a pour vocation de favoriser l'échange d'idées, de connaissances et d'expériences entre les ISC et qui en est le porte-parole attitré, a un rôle essentiel à jouer dans ce sens.

1. La consolidation de l'ISC :

a- Le renforcement de l'indépendance des ISC est primordial aussi bien au niveau de leur cadre institutionnel qu'au niveau du statut de leurs membres et de leurs pratiques sur le terrain. En effet, l'indépendance du personnel influence positivement la qualité des travaux de contrôle réalisés et donne de la valeur et du poids aux rapports élaborés. Il ne suffit pas qu'une ISC se déclare indépendante pour qu'elle le soit effectivement. Elle devrait à cette fin disposer de garanties effectives et répondre aux critères définis par l'INTOSAI. Selon la Déclaration de Lima sur les lignes directrices du contrôle des finances publiques, le principe d'indépendance est conçu pour permettre aux ISC d'accomplir leur rôle de manière objective et d'agir en toute impartialité. Pour ce faire, elles doivent être soustraites des influences extérieures, y compris celles des organismes contrôlés.

Vue sous cet angle, l'indépendance est non seulement un gage de l'efficacité de l'audit public externe, mais aussi un indicateur de démocratie, tant qu'elle s'inscrit dans la droite ligne du principe de séparation des pouvoirs.

S'agissant d'un positionnement institutionnel par rapport aux organismes audités et aux autres composantes de l'environnement institutionnel, politique et économique de chaque pays, l'objectif d'indépendance ne peut être atteint uniquement par l'adoption de normes constitutionnelles ou législatives consacrant l'autonomie fonctionnelle et financière des ISC, mais il doit découler également du développement d'une attitude d'objectivité et de professionnalisme qui doit être cultivée constamment par le personnel des ISC.

b- **Le renforcement du statut de l'ISC** par la mise en place d'un cadre juridique approprié, n'est pas un luxe institutionnel ; car il permet de clarifier leurs rapports avec les autres Pouvoirs. Ce statut renforcé, conduit à l'instauration de liens d'échange et de concertation avec les autres Institutions de l'Etat à travers notamment l'assistance que les ISC prêtent au Parlement et au Gouvernement, sans qu'elles ne soient soumises à leurs directives en matière de programmation et de conduite des contrôles.

c. **Le renforcement des attributions des ISC** par une meilleure définition de leurs missions et de leurs attributions dans la Constitution et dans la loi et par une précision claire de leurs pouvoirs et de leurs responsabilités. Ces responsabilités doivent comporter, en plus des compétences traditionnelles d'audit de régularité, l'appréciation de la qualité de la gestion et de ses performances, voire la proposition de solutions alternatives aux problèmes relevés. Dans ce cadre, les ISC devraient, entre autres, chercher à développer les instruments et les méthodes d'analyse des résultats obtenus par rapport aux objectifs escomptés, les écarts significatifs enregistrés tout en formulant les suggestions visant l'amélioration de la gestion et de la performance.

2- Mettre en place une stratégie globale pour l'ISC

Lorsque l'ISC appelle les autres à plus d'efficacité, elle se doit d'être exemplaire en la matière.

Pour qu'elle puisse remplir le rôle attendu d'elle ; en s'assurant en plus de l'indispensable respect de la législation et de la réglementation, que les ressources confiées aux responsables publics soient utilisées avec économie, efficacité et efficacité et ce pour le bien-être du citoyen, l'ISC doit adopter une stratégie globale qui porte, entre autres, sur :

- ④ Un pilotage stratégique : La mise en place d'une stratégie de contrôle et d'indicateurs de performance permet de guider les actions de l'ISC dans l'exercice de ses activités et d'évaluer l'efficacité et l'impact de ses actions afin qu'elle puisse accomplir ses missions dans de bonnes conditions. Cette stratégie doit être assise sur la programmation basée sur les risques et la maîtrise des outils d'investigation et de pilotage de nature à permettre l'identification des enjeux et risques majeurs de l'action publique.
- ④ Le renforcement des capacités : Compte tenu de la spécificité des missions dévolues à l'ISC dans le domaine de l'audit public, l'édification des capacités institutionnelles, organisationnelles et professionnelles doit être un élément essentiel pour la consécration de la culture de rendre compte de la gestion des deniers publics dans la transparence, la légalité, la conformité aux règles et aux normes de bonne gestion et de réalisation des performances requises de manière efficiente et rentable.
- ④ L'utilisation intensive des technologies de l'information et de communication : La mise en place d'un système d'information et de communication approprié permet de faciliter le travail de l'ISC en s'appropriant des applications informatiques adéquates en vue d'améliorer les méthodes de travail et les systèmes d'analyse et de communication. L'utilisation des nouvelles technologies de l'information et de communication (NTIC) est de nature à renforcer et développer les capacités des membres des ISC pour réaliser les missions d'audit avec plus de professionnalisme et de performance.
- ④ L'adoption de normes de contrôle pour plus d'objectivité et de professionnalisme : L'ISC doit chercher constamment à renforcer les capacités professionnelles de ses membres par la formation, le partage des connaissances, l'échange d'expériences et l'adoption des normes d'audit professionnelles et des meilleures pratiques. Les normes guident l'auditeur, l'aident à circonscrire le domaine de ses investigations et à déterminer la nature des procédures qu'il convient d'utiliser. C'est à la lumière des normes que l'on peut juger de la qualité des résultats d'un contrôle.
- ④ Ethique et intégrité : Il s'agit de promouvoir la mise en place effective au sein de l'ISC, des valeurs d'intégrité et d'éthique clairement formulées, en s'appuyant sur les principes généralement reconnus et plus particulièrement ceux développés par l'INTOSAI en la matière. Les auditeurs doivent être régulièrement sensibilisés sur la nécessité de s'imprégner de ces valeurs, de les mettre en œuvre et d'en observer l'esprit dans toutes leurs interventions opérationnelles. L'éthique, l'intégrité et la réputation de l'ISC et de ses

membres sont un élément crucial pour la perception qu'ont les citoyens de l'ISC et de la confiance qu'ils placent dans son professionnalisme et son impartialité.

La consolidation et le développement des acquis en matière de coopération et d'échange d'expériences : L'ISC doit développer en permanence la coopération avec les organismes internationaux et/ou régionaux et des Institutions similaires et ce dans le but d'échanger les expériences et d'améliorer ses pratiques et son savoir faire. Ce renforcement des liens de coopération constitue une source d'expertise continue et permet l'adaptation et la mise en pratique des nouvelles approches scientifiques et techniques d'audit et de contrôle. L'INTOSAI en tant que support des actions communes de toutes les ISC a un rôle important à jouer dans ce sens.

3- Le rôle attendu de l'INTOSAI

L'INTOSAI qui est une organisation autonome, indépendante, professionnelle et apolitique, a pour mission de favoriser l'échange d'idées, de connaissances et d'expériences, d'agir en tant que porte-parole attitré des ISC auprès de la communauté internationale et de veiller à l'amélioration continue des capacités et des performances des ISC membres.

La vision de l'organisation est de promouvoir les bonnes pratiques de gestion en mettant les ISC en mesure d'aider leurs gouvernements respectifs à améliorer leur rendement, parfaire la transparence, veiller à la reddition des comptes, maintenir la crédibilité, lutter contre la corruption, promouvoir la confiance du public et favoriser la perception et l'utilisation des ressources publiques de manière rentable et effective au profit de leurs citoyens.

La stratégie mise en place par l'INTOSAI vise essentiellement la consécration de l'auditing en tant que pouvoir institutionnel à part entière. Cette stratégie repose notamment sur les points suivants :

✚ Renforcement durable des capacités professionnelles et institutionnelles en tenant compte du niveau de développement et des spécificités des ISC :

Le renforcement des capacités ne doit pas être considéré comme un processus technique impliquant un simple transfert de connaissances ou de modèles organisationnels. Il doit accorder l'attention nécessaire au contexte et à l'environnement dans lesquels opère l'ISC. Les chances de succès du renforcement des capacités sont plus élevées lorsqu'il s'agit d'un programme endogène ou interne à l'ISC car cela assure sa durabilité.

Ce renforcement nécessite la mise en place d'un processus de longue durée qui tient compte des spécificités des ISC et de leur environnement et du niveau de leur développement et ce, en vue d'enraciner un contrôle durable, rentable, interactif et qui se réforme et s'adapte constamment afin d'atteindre le niveau avancé et majeur de l'audit et constituer ainsi une source de suggestion aux preneurs de décision pour une amélioration optimale du système de la gestion publique.

Pour y parvenir de manière évolutive, professionnelle et performante, les ISC doivent être dotées de capacités professionnelles suffisantes pour bien comprendre et maîtriser les impératifs et les conditions qu'elles doivent remplir pour faire face aux défis qu'exige un audit efficace et performant.

Développement progressif et modulé des outils et méthodes de travail des ISC :

Le champ d'action de l'audit public connaît une évolution permanente, du fait qu'il est appelé à s'adapter aux nouvelles données de l'environnement socio-économique dans lequel opèrent les entités publiques. Ses nombreuses perspectives couvrent plusieurs champs d'intervention des ISC, tels que l'évaluation des programmes et des politiques publiques, l'évaluation de la gestion des risques et l'audit stratégique. Il s'agit de mener une réflexion profonde sur les problématiques et les défis actuels et futurs auxquels sont confrontés les nations, notamment quant à l'analyse des risques et la prévention des crises (régulation du système financier international, endettement, environnement,...)

L'évolution des techniques et des systèmes de gestion des services publics rend nécessaire de développer les méthodes de travail et d'investigation ainsi que les capacités d'analyse des ISC.

En effet, s'il est important de bâtir solidement un audit financier, comptable, juridique et de conformité ; il est également indispensable de mettre en place un audit permettant d'évaluer et de mesurer la qualité de la gestion et les performances atteintes, liées aux opérations et projets entrepris par les organismes publics.

Cependant, il convient de souligner que le développement de l'audit de performance par les ISC doit être entrepris de manière progressive et adaptée au niveau de développement de l'institution en particulier et à l'environnement économique, social et politique du pays de manière générale.

Renforcement de la stratégie de communication de l'INTOSAI qui doit notamment poursuivre les objectifs suivants:

- Mise en place des espaces de communication entre les membres de l'INTOSAI, en profitant au mieux des possibilités offertes par les Nouvelles Technologies de l'information et de la Communication –NTIC- (échange d'expériences, séminaires, échange d'experts, visioconférences,...) ;
- Promotion de l'INTOSAI et du rôle des ISC pour un développement de la gouvernance, de la transparence, de la performance dans la gestion publique ;
- Accroissement de la notoriété et de l'image des ISC et de l'INTOSAI, auprès des Institutions publiques (Parlement, Gouvernement,...), ainsi qu'auprès des Organisations internationales et régionales en plus des autres parties prenantes qui ont une influence sur la société (média, leaders politiques, ONG, universités, corps professionnels majeurs,...) ;
- Sensibilisation des décideurs à la fois au niveau national et international, ainsi que les citoyens, sur l'importance du rôle et des valeurs des ISC en vue notamment du renforcement de :

- L'indépendance ;
- Le statut institutionnel notamment via l'élévation de l'ISC au rang d'une institution constitutionnelle et l'existence d'un cadre juridique qui lui est approprié ;
- L'autonomie financière en vue de les doter des moyens nécessaires pour faire face à leurs obligations ;
- L'expertise et la compétence professionnelle.

✚ Continuer à encourager une réflexion plus profonde et un partage plus efficace entre les ISC sur les problématiques et les défis actuels et futurs auxquels sont confrontés les nations, notamment quant à l'analyse des risques et la prévention des crises systémiques dans le domaine financier, environnemental, alimentaire, énergétique, social...

✚ Etablir un partenariat durable avec les Organisations Internationales de développement et autres donateurs, en vue de mettre en place sur le terrain, des actions communes visant l'identification des besoins en capacités (diagnostics, plans stratégiques,...) et la mise en œuvre de projets de renforcement des capacités des ISC.

Conclusion

Pour pouvoir continuer à assurer un rôle stratégique et déterminant dans la mise en jeu de la responsabilité au sein de l'Etat et pour constituer en conséquence un véritable levier de la bonne gouvernance et de la transparence dans la gestion des deniers publics, les ISC sont appelées à connaître des évolutions et des adaptations profondes.

En effet, l'auditing public est un processus dynamique qui a besoin d'un pilotage permanent afin qu'il puisse jouer pleinement son rôle dans l'Etat démocratique moderne en redressant les défaillances, en alertant sur les risques et en protégeant ainsi les intérêts de l'Etat, de la société et des citoyens.

L'ISC en agissant de manière objective et professionnelle, en vue de placer le citoyen au centre des préoccupations des Pouvoirs publics, est en mesure d'accroître la mobilisation citoyenne autour de l'Etat.

L'ISC doit aussi agir pour renforcer les mécanismes offerts au citoyen lui conférant un droit de regard sur la gestion de la chose publique et lui permettant de dire son avis sur la manière dont sont exercés les pouvoirs qu'il a délégués à des élus. En même temps, il s'agit de contraindre ces derniers et les autorités désignées, à rendre compte et au besoin à répondre de leurs actes.

Etre comptable de ses actes devant les citoyens est un élément essentiel de la démocratie, il s'applique à tous les détenteurs de pouvoirs au sein de toutes les composantes du secteur public : élus et non élus.

En définitive, une bonne stratégie de communication des résultats des travaux de l'ISC aux citoyens doit viser à créer un climat d'éveil et de remise en cause permanente des pratiques établies à l'aune de leur performance et de leur qualité. Il s'agit de mieux faire connaître les responsabilités des acteurs publics pour mieux les contrôler et inciter ainsi le plus grand nombre de citoyens à participer et à s'engager pour bâtir ensemble l'avenir dans la confiance, l'engagement et la recherche du progrès et du bien-être.



21st UN/INTOSAI Symposium
21^e Symposium ONU/INTOSAI
21. VN/INTOSAI Symposium
21^o Simposio NU/INTOSAI
الندوة ٢١ للأمم المتحدة والانتوساي

13 – 15 July 2011, Vienna, Austria / 13 – 15 juillet 2011, Vienne, Autriche
13. – 15. Juli 2011, Wien, Österreich / 13 al 15 de julio de 2011, Viena, Austria

الموضوع / Topic/Thème/Thema/Tema

- Effective practices of cooperation between SAIs and citizens to enhance public accountability •
- Pratiques efficaces de coopération entre les ISC et les citoyens afin d'améliorer la reddition des comptes •
- Wirksame Praktiken der Zusammenarbeit von ORKB und Bürgern zur Förderung der öffentlichen Rechenschaftspflicht •
- Prácticas efectivas de la cooperación entre las EFS y los ciudadanos para aumentar la rendición de cuentas pública •

الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمواطنين لتعزيز المساءلة الحكومية

Communication of audit-specific information to citizens

BASIC PAPER / RAPPORT DE BASE / GRUNDLAGENPAPIER / PONENCIA BASE

prepared by/préparé par/verfasst von/elaborado por

روسيا الاتحادية

RUSSIAN FEDERATION

الندوة 21 بين الأمم المتحدة والإنتوساي

إعلام المجتمع بأنشطة الجهاز الرقابي

إعداد د. سرجاي ستايباشين

رئيس الجهاز الرقابي لروسيا الفيدرالية

و عضو بالمجلس التنفيذي بمنظمة الإنتوساي

اليوم بفيينا، نواصل مناقشاتنا بموضوع موسع يتعلق بدور ومفهوم الجهاز الرقابي بمجتمع عصري. وقد تم طرح هذا الموضوع هذه السنة بمؤتمر بين الأوروساي والعرابوساي بأبوساي واستمر طرحه للنقاش بالمؤتمر الثامن للأوروساي بليزابون. وأن الندوة الحالية ستتركز على المزيد من تطوير أوجه التعاون بين الجهاز الرقابي والمواطنين من أجل تحسين المحاسبة بالقطاع العام.

فقد أشرت في العديد من المناسبات بأن المحاسبة والمسؤولية العامة تعتبران من أحد شروط المهام الضرورية لوجود مجتمع ديمقراطي، وعندما يقصر الجهاز الرقابي في إعلام المجتمع في الوقت المناسب حول نتائج أنشطته الرقابية من خلال أنشطة المؤسسات العامة فسينتج عنها حوادث اجتماعية (مثلما ما حدث في العديد من الأقطار بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا).

العمل على اطلاع المجتمع على أنشطته، يعتبر تكملة وكجزء من عمل الموظفين بالإدارة العامة بالدول الديمقراطية، والحق في الإطلاع على الأنشطة العامة، يعتبر واحد من الحقوق المدنية الأساسية.

أريد أن أذكركم، كم يؤمن الجهاز الرقابي الروسي إطلاع المجتمع على نتائج عمله وإنجازاته.

فقد تم إصدار قانون بالجهاز الرقابي (الفقرة 33) يؤمن الحاجة للإطلاع على المعلومة المتعلقة بأنشطته.

تم اتخاذ إجراء مبدأ الدعاية بالقانون الفيدرالي " بالجهاز الرقابي الفيدرالي الروسي " من خلال شرط مشاركة المجتمع، ووسائل الإعلام وبالإستقلالية والثقة وموضوعية المعلومات حول فعالية الإدارة المالية العامة.

وقد استلزم الأمر أن يتخذ الجهاز الرقابي أشكال المباديء التالية:

– إرسال التقارير حول نتائج الرقابة وإجراءات التحاليل إلى البرلمان،

– الإذن باطلاع وسائل الإعلام على الأنشطة الحالية للجهاز الرقابي،

- يقدم رئيس الجهاز الرقابي مسودة الموازنة الفيدرالية وتصريح حول تنفيذ الميزانية بالإضافة إلى التعديلات المتعلقة بالميزانية الحالية،
- ندوة صحفية حول إدارة الجهاز الرقابي والمراقبون،
- حديث صحفي لأعضاء الكوليجيوم (مجلس يتساوى فيه كافة الأعضاء وبسلطة مساوية) ونشر مقالات لممثلي الجهاز الرقابي بوسائل الإعلام،
- تصاريح لأعضاء الكوليجيوم بالتلفزة،
- نشر نتائج الرقابة بالإنترنت،
- الرد على بريد ومطالب المواطنين،
- الإتصال المباشر بالشعب خلال رحلات بداخل البلاد،
- القيام بأنشطة مع المنظمات الغير حكومية،
- إرسال المعلومة المطلوبة،
- اجتماعات مع رؤساء المناطق بالبلاد.

وأن الأشكال والقنوات المدونة حول إيصال المعلومة تتوقف على العناوين والمفهوم العام، من حيث الاختلاف في الشكل والدورية وأحجام المعلومة المرسله والاستجابة.

على سبيل المثال، يتم توجيه تقارير الأنشطة مباشرة إلى البرلمان بعد مناقشته تفصيليا من قبل مجلس المحاسبة (Collegium)، وبعد مناقشته ، يتم توجيهه إلى وسائل الإعلام بصفة موجزة.

يتم نشر الكلمات بالبرلمان حول نتائج الجهاز الرقابي المتعلقة بمسودة الميزانية والنتائج المتعلقة بها مرتين في السنة.

يتم إعداد الإجابة على أسئلة ومناشدات المواطنين قبل أن يتم استلامها. كما يتم إعداد معظم الأسئلة واختيارها مسبقا قبل الإجتماع مع المسؤولين بالمقاطعات، حيث يتم إعدادها بشكل شامل قبل الإجتماع.

ويتمثل المبدأ العام فيما يلي: أن النتائج والمخارج التي في غالب الأحيان توجه اهتمام العديد من مجموعات المجتمع في الوقت الحالي (على سبيل المثال، القضاء على نتائج الحرائق بالغابات)، حيث تعتبر من الأمور الأساسية العاجلة. وقد اهتمت وسائل الإعلام والرسائل الإلكترونية لتغطية هذا الحدث بكامل السرعة. وأنا قد أكدت في العديد من المناسبات سابقا في اجتماعات القمم،

الدولية، بأن المسؤوليات تعتبر ذات أهمية لتكوين علاقات جيدة بين المجتمع والدولة، كما أن المجتمع يمثل دافعي الضرائب، فيمكنه النظر وإبداء الملاحظة بأنشطة ومسؤوليات المؤسسات العامة (وفي هذه الحالة أنشطة الجهاز الرقابي) ومباشرة الإجابة على مشكلة الإهتمامات التي تعرض لها الشعب العادي.

وأريد مرة أخرى، أن أكد على أهمية الأشكال المختلفة لنتائج أنشطة الجهاز الرقابي التي تم تبليغها إلى المجتمع.

ففي سنة 2010، تم نشر 310 تقريراً إعلامياً حول نتائج والأنشطة الرقابية للجهاز الرقابي حيث تم إرسالها إلى وسائل الإعلام. كما تم استلام العديد من الردود من قبلها. فقط، وخلال السنوات الماضية أصدرت وسائل الإعلام الروسية 31000 مقالا وأخباراً حول أنشطة الجهاز الرقابي الروسي. وقد نشر 13,000 خبراً ظهرت بالتليغراف البريدي بوكالات الأنباء، لأن الإنترنت تصدر 15000 خبر فقط للنشر. وقد ظهرت 700 معلومة بالتلفزة وأكثر من 500 معلومة بالمذياع.

لدينا مركزاً إعلامياً مجهزاً بالوسائل التقنية الضرورية الحديثة، وتعتبر النشرة الصادرة عن الجهاز الرقابي الفيديري الروسي من الوسائل الهامة التي تعمل على تطوير الإطلاع العام على الأنشطة الرقابية ببلادنا.

وبشهر فيفري/ شباط خلال هذه السنة، تم الإحتفال بعشرية تأسيس الموقع الإلكتروني للجهاز الرقابي بروسيا الفيديرية، والذي تم الدخول إليه بـ 850000 شخص من المجتمع. وقبل سنة، تحصل هذا الموقع على الجائزة الذهبية من قبل الوزارات والوكالات.

منذ سنة 2010، تم إعداد موقع فيديو لدى مركز التلفزة للجهاز الرقابي وتم وضعه باليو-توب لخدمات الفيديو. كما حصل الجهاز الرقابي على صفحته الخاصة المتعلقة بخدمات الإنترنت.

وخلال 2007 - 2009 وقع وضع هذه المواقع تحت الطلب ، بحيث ليس أي شخص لوحده يمكنه الحصول على المعلومة حول نتائج أنشطة الجهاز الرقابي فقط، وإنما أيضاً للتعبير عن رأيه حول أنشطتنا.

ففي سنة 2006، منحت اللجنة التنظيمية للشفافية الدولية من خلال إسناد جائزة خاصة تتمثل في " وعاء كريستال " للجهاز الفيديري للرقابة المالية الروسي " من أجل مشاركته لتحقيق الشفافية بالنظام المالي ببلده.

وفي سنة 2007، تم منح جائزة للجهاز الرقابي الروسي متمثلة في شهادة من البلاتين تمنح للجهاز الرقابي الذي ينجز أنشطة جيدة في مجال الرقابة العامة. وقد منحت له من قبل المنظمات الغير حكومية ومنظمة الصحافة الدولية.

وأن مثل هذا التقدير لأنشطة الجهاز الرقابي يؤدي إلى زيادة المعرفة لدى المجتمع، ويعتبر أيضا نتيجة العمل الطويل الأجل مع وسائل الإعلام، التي تقدم من جانبها المعلومات الموضوعية إلى المواطنين في الوقت المناسب.



21st UN/INTOSAI Symposium
21^e Symposium ONU/INTOSAI
21. VN/INTOSAI Symposium
21^o Simposio NU/INTOSAI
الندوة ٢١ للأمم المتحدة والانتوساي

13 – 15 July 2011, Vienna, Austria / 13 – 15 juillet 2011, Vienne, Autriche
13. – 15. Juli 2011, Wien, Österreich / 13 al 15 de julio de 2011, Viena, Austria

Topic/Thème/Thema/Tema/الموضوع

- Effective practices of cooperation between SAIs and citizens to enhance public accountability •
- Pratiques efficaces de coopération entre les ISC et les citoyens afin d'améliorer la reddition des comptes publics •
- Wirksame Praktiken der Zusammenarbeit von ORKB und Bürgern zur Förderung der öffentlichen Rechenschaftspflicht •
- Prácticas efectivas de la cooperación entre las EFS y los ciudadanos para aumentar la rendición de cuentas pública •

الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمواطنين لتعزيز المساءلة الحكومية

تعزيز المحاسبة العامة: تطابق الأجهزة الرقابية مع رقابة المجتمع

BASIC PAPER / RAPPORT DE BASE / GRUNDLAGENPAPIER / PONENCIA BASE

prepared by/préparé par/verfasst von/elaborado por

الهند

INDIA

تعزير المحاسبة العامة: تطابق الأجهزة الرقابية مع رقابة المجتمع

خلاصة

تعتبر الأجهزة الرقابية جهاز من أجهزة الدولة لإتخاذ الإجراءات اللازمة لضمانة التشريعات والمواطنين، ومعالجة الأخطار المرافقة بالأموال العامة بواسطة التنفيذ. وتعتبر ضمانة عامة لموضوع البحث النوعي بالتقارير التي تقدم للتشريعات.

إن الضمانة الممنوحة قد ساعدت الحكومات، ولكن تتصاعد الشكوك إذا لم تكن هذه الضمانة مبنية على أسس دقيقة بكافة التقارير الإعلامية المتعلقة بالفساد والإحتيال وسوء الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، إذا لم تكن اللجان الرقابية بالبرلمان أو مجلس الرقابات ذات فعالية للقيام بتدقيق التحاليل النقدية التي يقدمها الجهاز الرقابي. يصاب المواطنون بردة فعل سلبية تجاه الأمل الذي منحوه للإدارة المالية العامة لحكوماتهم. ففي العديد من الدول، يشك المجتمع المدني بالفعالية المتعلقة بالميكانيكيات الموجودة والمتعلقة بالإستقرار المالي وفي نفس الوقت بالأداء الإجتماعي خاصة عند وجود الفساد.

تكلم مونتاسكيو (Montesquieu) بإعجاب حول فصل السلطات بالديمقراطية الأمريكية، في حين صرح توكوبييل (Tocqueville) بأنه في الديمقراطيات الحديثة، تعتبر حرية ترابط السلطة بالحماية الحقيقية، ليس فقط ضد سلطة الدولة ولكن أيضا ضد اغتصاب الأغلبية. إن أي نظام معين يتحمل المسؤولية، وخاصة الذي يوجد لديه رقابة عامة سيئة الفهم والتفسير، وكنظام مؤسساتي يعمل للحفاظ على الأجهزة الرقابية، وكفناة عادية للإعلام فقط، ليعتبر كطبقة بيروقراطية وتشريعية بدون المشاركة المباشرة للمواطنين أو مؤسسات المجتمع المدني في مسار المشاركة الرقابية، وهذا يعتبر حقيقة غير مقبول بناتا في عالم عصري وحديث.

وفي هذا الصدد، فقد تم اتخاذ، منذ سنة 1996، كافة الإجراءات الكفيلة لتنفيذ مبدأ حركة الرقابة الإجتماعية. حيث لا تعتبر الشفافية رؤية الأشياء، فقط، بان الدولة تقوم بإعلام مواطنيها، ولكن خاصة البحث عن الجواب بين التسجيل/ ذاكرة المجتمع وتسجيل الدولة. وقد حقق هذا المجهود نجاح قانون حقوق الدخول للمعلومة بتشريع سنة 2005. ويعتبر حاليا معروف بشكل واسع، حيث يستخدمون المواطنون هذا الحق بكل حماس، كما يعلن عن تحول نوعي للإدارة المدنية.

لقد رحب المواطنون بتطبيق الرقابة الإجتماعية (خاصة في أوساط الفقراء) كوسيلة متخصصة لضمانة مسؤولية الموظفين وكذلك السياسيين، بفضل المهارة التي تم اكتشافها خلال اختيار الأشخاص من جميع طبقات المجتمع/ السكان المحليين للنقاشات العامة التي دارت حول برامج وسائل الإعلام أو في أوساط المؤسسات المحلية من أجل كشف مؤشرات الفساد/ الشواذ سواء بالمشاريع ذات التقنية العالية أو بالخدمات الإجتماعية البسيطة، ويتوقف كل ذلك على أهمية الموضوع.

بقي ثلثا الطريق للتنفيذ حتى سنة 2015، من أجل تحقيق الثمانية أهداف التطور الألفية التي تم التأكيد عليها دوليا. توجد الهند حاليا في فترة حرجة في قلة النجاح وبعض الإخفاقات. ويوجد نقص في مصداقية ميكانيكية قطاع البرامج الاجتماعية على مستوى المقاطعات، ويتوجب على الرقابات الاجتماعية أن تتناسق مع توجيهات الحكومة مثل الحاكمة الجيدة، التي تم إعدادها من أجل أداء وطني لمكافحة الفقر طبقا للقانون، من أجل خلق مواطن شغل بالمقاطعات الريفية. لقد قامت حكومتان بمقاطعتين بتجهيز توجيهات رقابة اجتماعية. وستقوم بقية المقاطعات بتنفيذ ذلك قريبا. وباختصار، تم النظر حاليا، بأن الرقابة الاجتماعية ذات أهمية من وجهة نظر الحكومة كوسيلة هامة لتحقيق الحاكمة الجيدة.

أفكر، بهذه الوثيقة، بأن الوسائل التي أنجزها الجهاز الرقابي الهندي، قد كونت سلسلة من الرقابة الاجتماعية، التي قام بإنجازها الإتحاد المالي الدولي (CSOs) لمساعدة المواطنين العاديين وبتخاذ الحذر اللازم في تحقيق الخدمات العامة. وأشير بان الإتصال النشط يعتبر ضروري للتعاون المتبادل بالنسبة لتطوير الرقابة الاجتماعية والرقابة الحكومية. كما أنا أذاع أيضا على منهجية الرقابة الاجتماعية التي لها علاقة باحتياجات المواطنين، هذه المنهجية التي تقوم بالبحث من أجل إيجاد الحقائق الإضافية، التي يتم الإعراف بها من قبل الأجهزة الرقابية كممثلين جماعيين وموضوعيين، ويعتبر ذلك ذا أهمية من أجل تعميق الديمقراطية عبر البلاد.

التقديم من قبل:

السيد أميتابه ميكهبادياي

المدير العام (اقتصاد والتكوين)

الجهاز الرقابي الهندي



**‘Shared Accountability’
in Service Delivery:**
*concepts, principles and the Australian
experience*

Meredith Edwards
INTOSAI Symposium
Vienna 2011



OUTLINE

- (1) Accountability concepts
- (2) ‘Shared Accountability’ explored
- (3) Modern accountability questions
- (4) Starting principles
- (5) Australian experience
- (5) Conclusions and caveats

(1) Accountability Concepts

3

Types of Accountability

- *Accountability* is about:
 - calling and holding institutions and officials to account in undertaking their functions or duties (Mulgan *Holding Power to Account* 2003)
 - it is a *contested* and *complex* concept
 - *Many types* - democratic, hierarchical, vertical, horizontal, social/diagonal.
 - Focus here is on 'horizontal' types.

4



Horizontal accountability:

- across government agencies
- across governments
- across public/third party boundaries
 - formal contractual or principal/agent
 - collaborative or 'networked'

5



Modern view on accountability

Canadian Auditor General:

'In partnership arrangements between 'equals', how can accountability be shared? (OAG 2003:12).

'Accountability is a relationship based on obligations to demonstrate, review, and take responsibility for performance, both the results achieved in light of agreed expectations and the means used' (OAG 2002:9:5).

6

(2) 'Shared Accountability' explored

7

Canadian perspective

- Above definition allows for multiple partners
- Three types of relationship:
 - accountability among partners
 - accountability between each partner and its own governing body
 - accountability to any joint co-ordinating body
- Responsibility not reduced; just more demanding

8

Australian perspective

- Use of ‘shared’, ‘joint’, ‘collective’ terms
- ‘The greatest challengewould be the transition to an accountability framework that acknowledges the pressures for shared decision-making power and funding authority through the development of collective accountability for joint governance’ (APSC 2009a:48).

9

(3) Modern accountability: questions

10

Some Questions

- *Key* : how to adapt hierarchical model to where there are two or more delivery partners?
- *Other*.
 - Use ‘shared accountability’ language? When?
 - Does this mean an ‘accountability deficit’ ?
 - To whom are third parties accountable – citizens, and/or funder(s)?
 - Should auditors audit third parties?
 - What is the role of the public official?
 - Do citizens/communities have any obligations?

11

(4) Starting Principles

12



Principles of 'effective accountability'

- Clear roles and responsibilities
 - Clear performance expectations
 - Balanced expectations and capacities
 - Credible reporting
 - Reasonable review and adjustment including
 - Shared risk management
- (OAG 2002; ANAO 2010)

13



(5) Australian experience

14



Past Lessons

- lack of clarity in objectives, roles and responsibilities
- ineffective relationships
- capacity gaps – both government and in communities
- systemic issues
- lack of funding flexibility
(ANAO 2007:87; Gleeson 2011)

15



Partnership Agreement across governments

- Whole of government framework
- Commitment to outcomes and targets
- Integrated strategy to achieve targets
- Defined responsibilities/accountabilities
- Funding and performance measurement accountability arrangements

16



Service Delivery Principles in Agreement

- Priority principle
- Indigenous Engagement Principle
- Sustainability Principle
- Access Principle
- Integration Principle
- Accountability Principle

17



Partnership on Remote Service Delivery: elements

- High level and long term commitments
- Place based, single government interface
- Local Implementation Plans
- Enhanced engagement and ownership by communities
- Support for capacity development

(www.cris.gov.au)

18



Partnership on Remote Service Delivery (cont.)

Importance of:

- Drawing on previous lessons and overseas experience (e.g. community development)
- Role of Coordinator-General to:
‘ensure that all government agencies are held accountable for their implementation responsibilities’ (www.cris.gov.au)
- Local Implementation Plans as a ‘*key accountability tool*’ to hold governments to account.

19

Auditor challenges

- How to ‘follow the dollar’?
 - ‘glaring gap’ in accountability of money to states by national government
 - increasing use of contractors in service delivery, with concern ‘it has the potential to undermine ministerial responsibility and parliamentary oversight’ (JCPAA 2010:72)
- so no power to audit external entities.

20

(6) Conclusions and Caveats

21

Discussion questions:

- What concepts of accountability are most useful in the current governance environment?
- what are the key issues to be confronted?
- What accountability principles ensure effective citizen voice?
- Is the Australian experience useful with its complex delivery issues?

22

Caveats

- Dealt more with ‘what’ than ‘how
- Examples mainly from Westminster systems
- More emphasis on accountability than citizen engagement concept
- Need for cross sector conversations and learning from lessons.



21st UN/INTOSAI Symposium
21^e Symposium ONU/INTOSAI
21. VN/INTOSAI Symposium
21^o Simposio NU/INTOSAI
الندوة ٢١ للأمم المتحدة والإنتوساي

13 – 15 July 2011, Vienna, Austria / 13 – 15 juillet 2011, Vienne, Autriche
13. – 15. Juli 2011, Wien, Österreich / 13 al 15 de julio de 2011, Viena, Austria

الموضوع / Thema / Thème / Topic

- Effective practices of cooperation between SAIs and citizens to enhance public accountability •
 - Pratiques efficaces de coopération entre les ISC et les citoyens afin d'améliorer la reddition des comptes publics •
 - Wirksame Praktiken der Zusammenarbeit von ORKB und Bürgern zur Förderung der öffentlichen Rechenschaftspflicht •
 - Prácticas efectivas de la cooperación entre las EFS y los ciudadanos para aumentar la rendición de cuentas pública •

الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمواطنين لتعزيز المساءلة الحكومية

Theme 1: Communication between SAIs and citizens

Discussion - Papers and case studies

BASIC PAPER / RAPPORT DE BASE / GRUNDLAGENPAPIER / PONENCIA BASE

prepared by/préparé par/verfasst von/elaborado por

BRAZIL



TRIBUNAL DE CONTAS DA UNIÃO

21st UN/INTOSAI SYMPOSIUM 2011

**Effective practices of cooperation
between SAIs and citizens to enhance
public accountability**

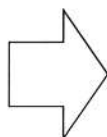
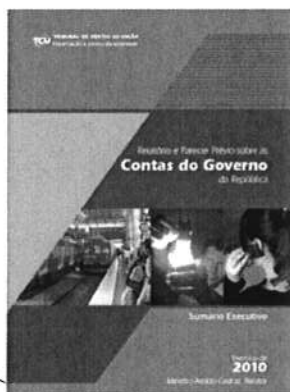
Minister Aroldo Cedraz

Vienna, July 13th, 2011



Government Accounts focused on citizens


Annual Report



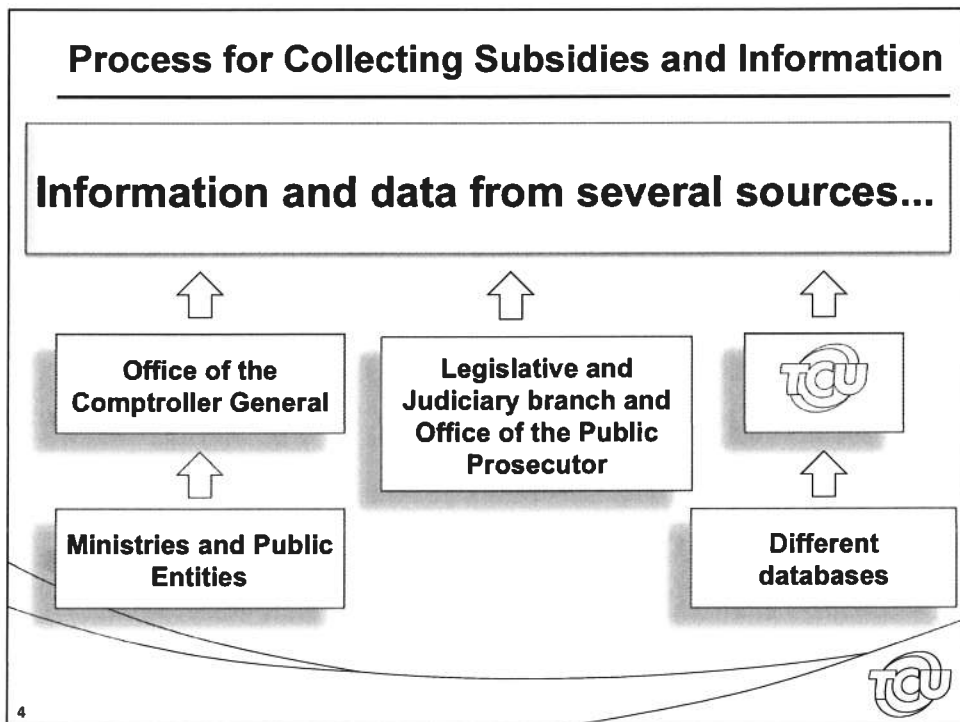
TCU Innovations

Improving the content of the Report

Communicating results effectively



3



Focus on CITIZENS



5



Focus on CITIZENS



6



Approaching the target audience



Seminar **- Performance of Economy -**

- **President of Central Bank of Brazil**
- **Secretary of Economic Policy of the Ministry of Finance**

7



Approaching the target audience



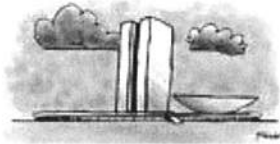
Round table **- civil society -**

- **Academia**
- **Productive Sector**
- **NGOs**
- **Press**

8



Approaching the target audience



National Congress

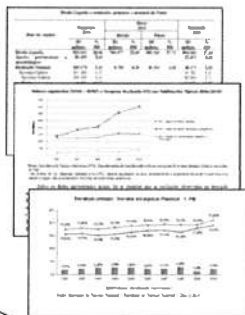
- President of the Federal Senate
- President of the Chamber of Deputies
- Committees of the National Parliament

9



Preliminary Opinion on Government Accounts

Information collected



Report on Government Accounts



Examination by TCU Plenary



10



Dissemination Mechanisms – website



11



Dissemination Mechanisms – fact sheets

Goals and Priorities

Performance of Economy

Tax Expenditure

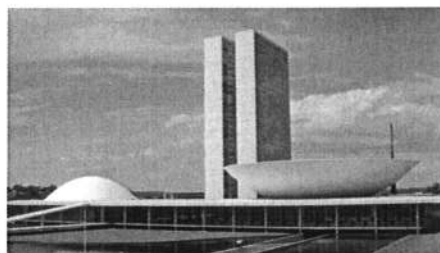
Urban Mobility

The fact sheets provide detailed data and analysis for each category. For example, the 'Desempenho da Economia' sheet includes a bar chart showing economic indicators from 2007 to 2011, and the 'Renúncia de Receitas' sheet features a pie chart illustrating the distribution of tax expenditures.

12



Presenting Results



13



Impacts of the Report

FOLHA DE S. PAULO

Benefício fiscal não é controlado, aponta TCU

Benefício vai a R\$ 144 bilhões em 2010; Ministério da Fazenda não comenta

Benefício de Tributos do Curso de Direito apontou que os benefícios fiscais são controlados pelo governo com um custo superior ao de criação dos projetos de redução dos impostos. No ano passado, o TCU estimou de cerca de R\$ 144 bilhões em benefícios fiscais para lucros, em relação de R\$ 100, quando todos os benefícios fiscais são considerados com redução, sob o controle fiscal.

“
are not controlled,
says TCU”

14



Continuous improvement of the Government Accounts

**Need for
continuous
improvement**



**Independent
evaluation of
TCU work
processes**

15



Peer review of Government Accounts

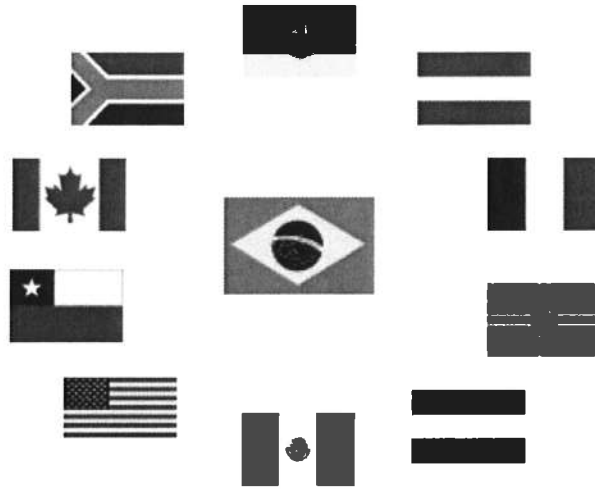
**OECD peer review
Independent
evaluati**



16



Peer review of Government Accounts



17



Lessons learned



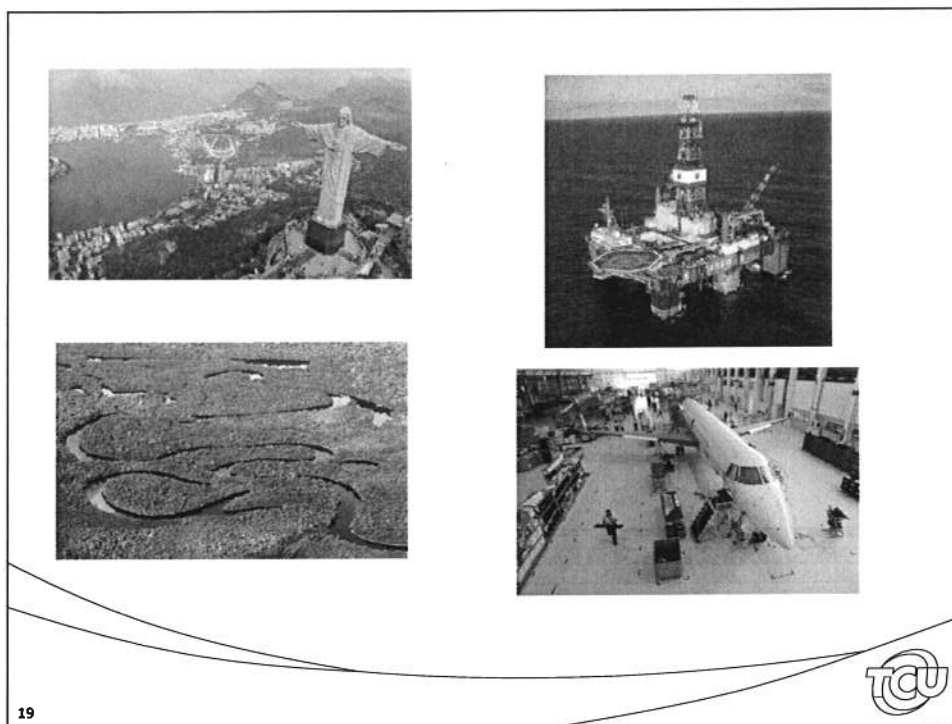
Expand the debate with different segments of society and with Parliament



Selection of relevant topics enables SAs to have a more effective role regarding the elaboration of public policies

18





19



TRIBUNAL DE CONTAS DA UNIÃO

21st UN/INTOSAI SYMPOSIUM 2011

**Effective practices of cooperation
between SAIs and citizens to enhance
public accountability**

Minister Aroldo Cedraz

Vienna, July 13, 2011





21st UN/INTOSAI Symposium
21^e Symposium ONU/INTOSAI
21. VN/INTOSAI Symposium
21^o Simposio NU/INTOSAI
الندوة ٢١ للأمم المتحدة والإنتوساي

13 – 15 July 2011, Vienna, Austria / 13 – 15 juillet 2011, Vienne, Autriche
13. – 15. Juli 2011, Wien, Österreich / 13 al 15 de julio de 2011, Viena, Austria

Topic/Thème/Thema/Tema/الموضوع

- Effective practices of cooperation between SAIs and citizens to enhance public accountability •
- Pratiques efficaces de coopération entre les ISC et les citoyens afin d'améliorer la reddition des comptes publics •
- Wirksame Praktiken der Zusammenarbeit von ORKB und Bürgern zur Förderung der öffentlichen Rechenschaftspflicht •
- Prácticas efectivas de la cooperación entre las EFS y los ciudadanos para aumentar la rendición de cuentas pública •

الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمواطنين لتعزيز المساءلة الحكومية

الموضوع 1: الإتصال بين الجهاز الرقابي والمواطنين

تقديم أوراق الدول, دراسات الحالات – مناقشة

BASIC PAPER / RAPPORT DE BASE / GRUNDLAGENPAPIER / PONENCIA BASE

prepared by/préparé par/verfasst von/elaborado por

كولومبيا

COLOMBIA

التعاون بين المواطنين والجهاز الرقابي في مكافحة الفساد

1. عموميات

يعني الفساد لدى الجهاز الرقابي بجمهورية كولمبيا " مجموعة عمليات، يقوم بواسطتها بعض الموظفين بالتصرف بالأموال العامة بصورة غير شرعية مستخدمين سلطاتهم ومستعملين هذه الوسائل لصالحهم أو باستخدام طرف ثالث. وهذا يعني تبادل توافقي بين طرفين نشطين على الأقل، حيث يكون واحد منهما يتصرف من خلال وظيفة السلطة ويحاول من خلالها الكسب لصالحه، وخلال هذا التبادل فالطرفان يعلمان بأنهما يخالفان القيم والفوائد، التي تركزت عليها المصالح العامة للنظام والمجتمع¹.

2. مجال التعاون على مستوى الحقوق الدستورية

لدى كولمبيا مصالح عليا مختصة، التي تكون مجال التعاون بين المواطنين والجهاز الرقابي في نطاق مكافحة الفساد:

. فمن خلال ديمقراطية مساهمة وفعالة كشكل لتنظيم الجمهورية²، والتي نصت عليها الحقوق الدستورية، وتتطابق مع الأهداف الأساسية لدولة كولمبيا، حيث حملها المسؤولية، فتم التأكيد على اتخاذ الإجراءات للعمل على إشراك المواطنين في القرارات التي تخصهم وأيضا مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية للدولة³.

. ومن خلال جهاز رقابي ذاتي ومستقل طبقا للقوانين الدستورية، يمكن تحقيق رقابة مالية عامة باسم المواطنين.

. بالإضافة للنوعية، التي نص عليها بند الدستور، والتي تحدد المبادئ والبنية وسير عمل الجهاز الرقابي الكولمبي، بالإضافة إلى مشاركة المواطنين بمجريات الرقابة المالية العامة.

1. تعريف صرح د. أنطونيو هرنانداز عضو بالجهاز الرقابي الكولمبي عبر عنه بـ 5 جوان 3005 بالمدرسة العليا للإدارة والمالية والتقنية بمدينة مانديلين.

2. الدستور السياسي لكولمبيا المادة 1: تعتبر كولمبيا دولة قانون، تم تنظيمها على شكل دولة موحدة بمعنى تفتش على التوافق وديمقراطية باستقلالية مناطقها الجهوية والمشاركة والتعددية بالاعتماد على الإحترام وقيمة الإنساي والعمل والتعاون بين أفراد المجتمع وخاصة في التركيز على المصالح المشتركة.

3. الدستور السياسي لكولمبيا المادة 2.

وبهذه الطريقة، فالتوصية تمت بنجاح وبوضوح، وبأن المشاركة - اعتمادا على الدستور - ستتم بأفضلية موضوع الرقابة المالية العامة.

وكما تم ذكره سابقا، فإنه تم تحديد يسمح كنقطة انطلاق، بأن التعاون بين المواطنين والجهاز الرقابي والمتعلق بإدارة المالية العامة ومردود الإدارة، الذي يعتبر موضوع هذا التقرير، بمعنى أن مكافحة الفساد بكولمبيا تم تحديدها من خلال معايير على مستوى عالي لتحقيقها بكامل البلاد.

3. مستوى التعاون الفعال

ففي فهرس التقصي حول الفساد بالشفافية الدولية، حصلت كولمبيا على المرتبة 78 من بين 178 التي تم فحصها وتحصلت على 35 نقطة من 10 حلال سنة 2010، النقطة 4. وهذا يعتبر مؤشرا، بأن التعاون بين المواطنين والجهاز الرقابي اتصف بملائمة الإستقامة ومصداقية الدولة والمجتمع الكولمبي، وخاصة الأخذ بعين الإعتبار تفهقر الوضع خلال السنوات الأخيرة.

وبالتوازي، تجدر الإشارة، بأن مستوى استعمال المجالات والميكانيكات للمشاركة الموجودة من قبل المواطنين ضعيفة، حيث أظهر استطلاع للرأي يتعلق بالثقافة السياسية، الذي أجرته المؤسسة الإحصائية الكولمبية سنة 2008، صرح بأن 19، 78% من الأشخاص لا يهتمون بتاتا بهذا الإستخدم. وبنفس الشكل حول موضوع المساهمة في الحركات الإجتماعية، حيث أجاب للمشاركة بجمعية، ولكن أيضا، هناك اتجاه محزن تم ملاحظته، بالنظر بأن 04، 76% من الكولمبيين لا يشاركون في أية جمعية.

فالمرقب العام بجمهورية كولمبيا، **النقطة 6**، يعتبر بان الوسائل المستخدمة بالبلاد سنة 2010، في مجال مكافحة الفساد سجلت 17 مليار دولار كولمبي (الذي يعادل 8500 دولار كولمبي) في بلد يسجل مجمل الناتج المحلي 288 189 مليون دولار أمريكي ومجمل ناتج محلي بـ 6333 دولار أمريكي للفرد، وهذا يمثل 3% من مجمل الناتج القومي، ويقدر الإجمالي بـ 1342 175 دولار كولمبي.

4. فهرس تقصي الفساد والشفافية الدولية التي ابتدأت سنة 1998- برقم نقاط 2و2 / 10. وحصلت البلاد على رقم 9، 10/3، من بين 183 دولة تم تدقيقها، ونفس الرقم سنة 2008، ولكن من مجموع 180 دولة وحصلت على المرتبة 70.

5. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة، بأن الجهاز الرقابي الكولمبي قد لاحظ بان فعالية الرقابة النشطة (بالمنظمات) تقدر بـ 91% بالمقارنة مع 34% من الرقابات التي تعتبر كنشطة (تم التحقيق من قبل مواطنين على انفراد).

6. <http://m.eltiempo.com/opinion/Io-que-hariam-con-17-billones/6872294>

3. وفي الخلاصة، يجب الملاحظة، بأن كولومبيا تسجل دائما عجزا بنيوي في نطاق مكافحة الفساد والأموال اللازمة " من الصندوق المدني الإجتماعي " بالرغم من وجود معايير عديدة ومفيدة، ويجب أن يعمل التعاون بين الجهاز الرقابي والمواطنين خطوات جديّة من أجل تطوير الشفافية و النزاهة في مجال الرقابة المالية العامة والديناميكية المدنية لمواجهة التحديات.

4. الإمكانيات المؤسسية للجهاز الرقابي الكولومبي

يتكون الجهاز الرقابي الكولومبي بطريقة، يمكن بواسطتها المواطنين ومنظماتهم بإمكانية مكافحة الفساد وكذلك اتخاذ الإجراءات في هذا المجال. يتم التكاليف بمراقبة الأموال العامة، ويكون حريفهم الأساسي المواطن، ويقومون بتطوير الرقابة خاصة في التصرف بالأموال العامة بالتتابع (من خلال استراتيجيات، التي تهدف لإعلام وإشراك وتنظيم وتقديم الشكاوى والإقتراحات وإشراك المواطنين في تسيير الأموال العامة)، وبالإجمال بمخططاتها الإستراتيجية، والتعريف بأهمية مشاركة المواطنين كهدف إيجابي أولي للمنظمة (زيادة مشاركة المواطنين بالرقابة المالية العامة وزيادة تطوير المساعدة التقنية ودعم البرلمان الكولومبي) من أجل التوصل لتحقيق نتائج ونجاحات المعترف بها على المستوى الوطني والدولي.

5. تجارب حديثة للجهاز الرقابي الكولومبي

خلال الأمطار الغزيرة التي اجتاحت البلاد ، والتي يتواصل سقوطها ببعض المناطق، منذ أفريل، صادق الجهاز الرقابي على إستراتيجية من خلال القرار 6275 بشهر 2011، بأن يدخل الآن حيز التنفيذ متابعة وفحص إدارة الأموال العامة أو الوسائل المخصصة للأوضاع العاجلة الإجتماعية والإقتصادية والبيئية التي تم تغطية نفقاتها نتيجة الكوارث الطبيعية.

حتى تاريخ شهر ماي 2011 ، تم التسجيل بالوضع الطارئة الحالية 452 ضحية (قتل) و555 شخص جريح و83 مفقود، حيث تضررت 150، 803 عائلة ، بحيث أضرت هذه الكارثة 533، 445. 3 مواطن مباشرة، بالإضافة، فقد لحقت أضراراً بالبنى التحتية كالطرق وبنائات المؤسسات والمستشفيات والبنائات المحمية بقانون، ومراكز الاتصال وكذلك النظم الإنتاجية بالمناطق الفلاحية. فقد تم تقديم مساعدة عاجلة تقدر بـ 4500 مليون دولار (أي ما يعادل 2500 دولار أمريكي)، حيث تم وضع هذه الأموال تحت تصرف الخطة الوطنية من أجل الإصلاح والترميم خلال السنوات الأربعة القادمة 2010 - 2014، النقطة 7 ، حيث تم تخصيص 5، 24 مليون دولار (، 600 13 دولار أمريكي).

وهذه هي النتائج المؤقتة لهذه الإستراتيجية باختصار:

. القيام بزيارة 32 بلدية بـ 22 مقاطعة بالبلاد،

. إعداد 20 تقرير عاجل،

. استلام وتسليم 515 شكوى، وتقديم مساعدات هامة من قبل المواطنين،

. إنشاء رقابة من قبل المواطنين بـ 21 مقاطعة المتضررة (وحضور مكثف بـ 78 بلدية)،

. 31 إنذار

. إعداد تدريبات مسبقة واتخاذ الإجراءات لدفع المساعدات الطوعية للأضرار من قبل المسؤولين الذين قاموا بعمليات غير قانونية (الإعلان عن أسعار تم تقديمها واعتبارها مرتفعة لشراء المنتجات الاستهلاكية والأدوية بالمنطق:

مقاطعة بوليفار (2، 897، 5 مليون دولار)،

مقاطعة سوكر (8 6 0 4، 2 مليون دولار)،

مقاطعة شوكو (2000 مليون دولار)،

مقاطعة قرطبة (5، 2576 مليون دولار)

1.7 دولار أمريكي يعادل 1800



21st UN/INTOSAI Symposium
21^e Symposium ONU/INTOSAI
21. VN/INTOSAI Symposium
21^o Simposio NU/INTOSAI
الندوة ٢١ للأمم المتحدة والإنتوساي

13 – 15 July 2011, Vienna, Austria / 13 – 15 juillet 2011, Vienne, Autriche
13. – 15. Juli 2011, Wien, Österreich / 13 al 15 de julio de 2011, Viena, Austria

Topic/Thème/Thema/Tema/الموضوع

- Effective practices of cooperation between SAIs and citizens to enhance public accountability •
 - Pratiques efficaces de coopération entre les ISC et les citoyens afin d'améliorer la reddition des comptes publics •
 - Wirksame Praktiken der Zusammenarbeit von ORKB und Bürgern zur Förderung der öffentlichen Rechenschaftspflicht •
 - Prácticas efectivas de la cooperación entre las EFS y los ciudadanos para aumentar la rendición de cuentas pública •
- الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمواطنين لتعزيز المساءلة الحكومية

الموضوع 1 :الإتصال بين الجهاز الرقابي والمواطنين
تقديم أوراق الدول ,دراسات الحالات – مناقشة

BASIC PAPER / RAPPORT DE BASE / GRUNDLAGENPAPIER / PONENCIA BASE

prepared by/préparé par/verfasst von/elaborado por

أندونيسيا
INDONESIA

الأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والمواطنين: التجربة الإندونيسية

الخلفية

انطلقت الرقابة المالية بالقطاع العام بإندونيسيا في الفترة 2003 - 2004، حيث تعتبر كنتاج لحركة إصلاح شامل انطلقت منذ 1998 - 1999. ويعتبر هذا الإصلاح بمثابة تغييرات جذرية وهامة بمجالات ونطاق النظم السياسية والاجتماعية، وتأثيراتها على الإدارة المالية العامة والمساءلة والرقابة. ومنذ سنة 1999، أدخلت وأنجزت المزيد من ديمقراطية النظام وإدارة ذات شفافية ومساءلة ولا مركزية .

وقد بدأت الرقابة المالية العامة التعديل تطبيقا لتوصيات الدستور الإندونيسي، حيث ينص أحد فصوله على شؤون القضايا المالية العامة، التي تتضمن تأسيس وتنظيم وترسيخ وظائف الجهاز الرقابي الإندونيسي والمعروف باسم (BPK: Badan Pameriksa Keuangan) (طبقا لقانون الرقابة المالية العامة، وقد تمت الإشارة لهذا القانون الأساسي بأحد النصوص للرقابة المالية العامة. بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم القانون الأساسي للرقابة تحت ثلاث بنود أساسية وإلى سبعة بنود فرعية، وكذلك تمت التقوية والدعم بواسطة ثلاثة قوانين تتعلق بالمالية العامة (1) (وقوانين الجهاز الرقابي (2) (BPK).

تتصل حركة الإصلاح لسنة 1999 باهتمامات المجتمع المدني العام ومتطلبات حكومة نزيهة، وذات فعالية ومكافحة الفساد وتطبيق الحاكمية الجيدة. وقد تمثل أحد من التوقعات العامة لهذا الإصلاح دور القانون الأساسي للرقابة المالية العامة كضمانة لإستكمال انجاز المطالب وتوجيه الإهتمامات المتعلقة بهذا المجال. ولهذا السبب فإن الدستور يمكنه ضمانة استقلالية الجهاز الرقابي ودعم العلاقة بينه وبين المجتمع المدني والمؤسسات التمثيلية (البرلمان وممثلي الأجهزة الجهوية) وخاصة السماح لمشاركة المجتمع للإطلاع على النتائج الرقابية. ومن أجل النجاح المتعلق بالتغييرات، وخاصة مواصلة كسب ثقة المواطن، فعلى الجهاز الرقابي أن ينفذ دعم العلاقة مع المواطن وإنشاء استراتيجيات اتصال في هذا الصدد .

وتمثل هذه الورقة المختصرة كإعداد لمساهمة تجارب الجهاز الرقابي في تطوير ووضع علاقاتها العامة لإستراتيجية الإتصال. وتبدأ الورقة (الموضوع (بلمحة قصيرة حول إندونيسيا وجهازها الرقابي كشرح لتقديم عام، الذي سيكون له تأثير على دور هذا الجهاز في مواصلة ربط العلاقة مع المجتمع المدني. وبعد ذلك تطرح وتناقش، في مرحلة ثانية، وثيقة إستراتيجية العلاقات العامة والإتصال. وتتمحور ورقة العمل للمرحلة الثالثة حول مناقشة بنية التحديات، وأخيرا نقاط حول العلاقات واتصال الجهاز الرقابي والمجتمع المدني .

1- القانون رقم 17 سنة 2003 للمالية العامة، القانون رقم 1 لسنة 2004 للخزينة العامة، القانون رقم 15 سنة 2004 حول إدارة الرقابة المالية العامة .

2- القانون رقم 15 لسنة 2006 للجهاز الرقابي بجمهورية إندونيسيا

إندونيسيا والجهاز الرقابي

تعتبر أندونيسيا بلداً على شكل أرخبيل بجنوب شرق آسيا وكجارة لسنغافورة وماليزيا والفلبين وبابوا غينيا الجديدة وأستراليا. تتكون إندونيسيا من خمس جزر كبرى ومن ألف جزير صغيرة بما فيها بالي. وتعداد سكانها يقدر بـ 363, 556, 237 نسمة سنة 2010 .

تعتبر إندونيسيا دولة وحدوية ذات نظام سياسي رئاسي وديمقراطي. وتتكون من حكومة مركزية ومن حكومات جهوية ومقاطعات وبلديات. يمثل الانتخاب المباشر لاختيار رئيس الحكومة، وكذلك أعضاء مجلس النواب، والمجلس الجهوي، ومجالس المقاطعات والبلديات. يوجد حالياً حكومة مركزية واحدة بـ 78 وزيراً /مؤسسة، و 33 حكومة جهوية و 496 حكومة مقاطعات وبلديات .

ويعتبر الجهاز الرقابي واحداً من المؤسسات العامة الثمانية بإندونيسيا. تتكون مؤسسات الدولة الإندونيسية من: الرئيس، والمجلس التشريعي الشعبي، والبرلمان، ومجلس النواب الجهوي، والجهاز الرقابي، والمجلس الأعلى للقضاء، واللجنة القضائية. ولهذه المؤسسات وضعية متساوية، حيث لها وظائف ومهام محددة. تتمثل مهام الجهاز الرقابي في الرقابة المالية التي أنجزتها وقامت بإدارتها كافة المؤسسات العامة الحكومية .

يتألف الجهاز الرقابي (BPK) (من ثمانية لجان كأعضاء التي يتم انتخابهم من قبل البرلمان. ويوجد مكتب رئيسها بجاكرتا وممثلين له بـ 33 بالمكاتب الإقليمية. و للجهاز الرقابي حالياً أكثر من 2000 وحدة رقابية التي تقوم بإنجاز المسائل الرقابية مرة كل سنة. يتم تكليف الجهاز الرقابي على ثلاثة مستويات حكومية. وتتمثل أنشطة الوحدات الرقابية في :

1- تعزيز الحكومة المركزية في تقريرها المالي بـ 78 تقريراً مالياً المتعلقة بالوزارات /المؤسسات، وبموجودات إجمالية تقدر بـ 2, 122 مليار روبية (العملة الإندونيسية) ، وبدخل يقدر بـ 848 روبية، ونفقات تقدر بـ 937 روبية بتاريخ 2009/12/31 .

2. 529 وحدة رقابية للحكومات الإقليمية وتتضمن حكومات المقاطعات والجهات ،

3. 427 مؤسسة ذات قطاع مشترك وشركات رئيسية تقدر بموجودات إجمالية بـ 2, 234 مليار روبية ،

4. 1, 386 شركة جهوية ،

5. بنك إندونيسيا ،

6. وكالة الخدمات العامة، وحدة التشريع العام، ووحدات أخرى التي تستخدم الأموال العامة .

وبلغة التقرير الرقابي لسنة 2010، قدم الجهاز الرقابي 262,1 تقريراً إلى البرلمان وإلى المجالس الإقليمية والوحدات الرقابية وإلى المجتمع المدني .

تتم المصادقة على موازنة الجهاز الرقابي من قبل البرلمان. وتتم مراقبة تقرير الحسابات الختامية من قبل مؤسسة الرقابة المالية العامة وتتم المصادقة عليها من البرلمان، لأن ضمانات الجهاز الرقابي يتم تقدير نوعيتها حسب مراجعة طريقة (peer reviewed) للأجهزة الأعضاء بمنظمة الإنتوساي كل خمسة سنوات .

استراتيجيات الجهاز الرقابي الخاصة بالعلاقات العامة والاتصال

طور الجهاز الرقابي في مجالات العلاقات العامة والاتصال اعتمادا على المعايير التشريعية الإندونيسية والدولية. وبالإعتماد على الفقرة 7، البند 1 من القانون رقم 15 لسنة 2004، والمتعلق بالرقابة الإدارية ومراجعة الحسابات المالية العامة، تقرر بأن يتخذ الجهاز الرقابي بعين الإعتبار وجهات نظر ممثلي المجتمع المدني. علاوة على ذلك، تم الإقرار بالفقرة 19، البند 1، بأن التقارير الرقابية التي توجه إلى المؤسسات العامة، يجب أن تكون مفتوحة ومطروحة على المجتمع المدني .

ولقد تم الأخذ بعين الإعتبار بالمعايير الرقابية الدولية، حيث أنجز 6 مبادئ للمعايير المهنية الدولية للرقابة المالية العامة، من حيث الشفافية والمساءلة والممارسة الجيدة كما يلي :

تنظم المعايير الرقابية عملياتها بطريقة اقتصادية وذات فعالية وشفافة وبالتطابق مع القوانين والتعليمات والتنظيمات المتعلقة بسياسة التقارير :

تم استخدام المعايير الرقابية الدولية لإنجاز تطبيقات إدارية جيدة، متضمنة طرق رقابية داخلية متناسبة بالإضافة إلى إدارة العمليات المالية، وهذه تتضمن أيضا رقابة داخلية وإجراءات أخرى طبقا لتعليمات منظمة الإنتوساي المتعلقة بالحاكمة الجيدة .

تم إعداد المعايير الرقابية الدولية لتبين للعموم الموضوع المتعلق بالرقابة المالية العامة الخارجية وطرحها للبحوث البرلمانية ،

تحدد المعايير الرقابية الدولية إجراءات تقارير رقابتها والأداء في كافة المجالات، كالرقابة المالية والأنشطة التشريعية (تعتبر المعايير الرقابية الدولية كمحكمة (، وكذلك تقييم البرامج والنتائج المتعلقة بأنشطة الحكومة ،

تحافظ المعايير الرقابية الدولية وتطور الكفاءات والمهارات من أجل أداء العمل وانجاز المهام بالتطابق مع المسؤوليات .

وفي إطار تنفيذ القوانين والمعايير المذكورة، طور الجهاز الرقابي الإندونيسي استراتيجياته المتعلقة بالعلاقات العامة والاتصال من أجل استكمال نظريته ومهمته المتعلقة بخطة الإستراتيجية التي تتعلق بمؤسسة الرقابة المالية العامة واستقلاليتها ومهنيتها ومصداقيتها، لكي تلعب دورا نشطا من أجل دعم إدارة الرقابة المالية العامة بكل شفافية ومساءلة. تعمل استراتيجيات الجهاز الرقابي على تعزيز العلاقات مع المجتمع المدني، التي يمكن تحديدها :

1. قنوات مفتوحة مع المجتمع المدني

أخذا بعين الإعتبار تزايد طلبات المجتمع المدني بتطبيق النزاهة، فإن الإتصال بين المجتمع المدني والجهاز الرقابي يحتاج إلى إدارة مالية عامة ذات شفافية ومسؤولة. وبناء على ذلك، اتخذ الجهاز الرقابي ميكانيكية احتجاجات استعدادا لمواجهة أية انتقادات من المجتمع المدني. ومن خلال هذه القنوات، يستطيع المجتمع المدني تقديم المزيد من الطلبات تتعلق بالجهاز الرقابي ونتائج الرقابية. ويتم الإتصال من خلال البريد الإلكتروني والإنترنت أو الإتصال المباشر من خلال زيارة مركز الجهاز الرقابي. إن الكشف والإطلاع عن المعلومة تطلبت حمايتها بقانون رقم 14 سنة 2008 يتعلق بحرية الإطلاع للعموم. ويشترط هذا القانون، بأنه يلزم كافة المؤسسات العامة فتح مجال الإطلاع لأي طلب من قبل المجتمع المدني.

2. تطوير معرفة المجتمع من خلال الحملات العامة

إن معرفة وإدراك المجتمع المدني بدور الجهاز الرقابي تتغير باستمرار. سابقا، تعتبر معرفة أدوار الأجهزة الرقابية محدودة، ثم أصبحت مؤسسة لها أدوار رئيسية من أجل تطوير الرقابة المالية العامة خاصة بموضوع مكافحة الفساد. سابقا، لم يعط المجتمع الثقة التامة لدور الجهاز الرقابي دائما، أو يستطيع تقديم الأشخاص المشكوك بهم إلى المحاكمة. ثم تطورت مهمات الجهاز الرقابي من حيث رقابة الأموال العامة. فينجز الجهاز الرقابي نتائج الرقابة متضمنة إشارات بالقضايا المتعلقة بجيوب الإختلاس للمتابعة، ويتم تسليمها إلى مسؤولي لجنة التنفيذ بمجلس القضاء الأعلى وقسم الشرطة القضائية.

منذ سنة 2006، وضع وأعد الجهاز الرقابي برنامجا سمي بـ "برنامج الإطلاع العام" الذي يتضمن الأنشطة التالية :

- تطوير مركز إعلامي بإدارة الجهاز الرقابي، تتمثل وظائفه كمركز معلومات حول هذا الجهاز،
- زيارة مراكز وسائل الإعلام العامة والخاصة من أجل ربط علاقات متينة معها. ويعتبر ذلك نشاطا هاما، لأن وسائل الإعلام لها ارتباط مباشر ووثيق بآراء المجتمع، وهذا يعكس دور كبير لتحقيق الشفافية والمساءلة تجاه المالية العامة.
- برامج اتصال للجهاز الرقابي تحت شعار "اذهب لزيارة الحرم الجامعي" و"اذهب لزيارة المدرسة"، حيث يقوم الجهاز الرقابي بزيارة الجامعات والمدارس العليا في العديد من مناطق إندونيسيا. وخلال هذه الزيارات يعقد الجهاز الرقابي مناقشات مع الطلبة والأكاديميين. يعتبر الحرم الجامعي مكانا جيدا، حيث تتواجد فيه معرفة متطورة ومكانا حسنا لتشجيع المصادقية والكشف عن العدالة تجاه المجتمع على أقرب المستويات. ويعتمد البرنامج أيضا على طريقة من أعلى المستويات من أجل تحسين وتطوير أنشطة الجهاز الرقابي.
- الإتصال من خلال المناقشات عبر القنوات التليفزيونية والإذاعية حول حالات الرقابة الجارية والحديثة،
- تقديم النشرات والوثائق المكتوبة منها أو بالوسائط الإلكترونية، كالفديو والكتب والبريد الإلكتروني والنشرات المتعلقة بالجهاز الرقابي.

- عرض وتقديم حول الخدمات العامة دوريا سواء بالوسائل الإلكترونية أو المكتوبة ,
 - تنظيم تظاهرات تحت تسمية "أنشطة الجهاز الرقابي" باستدعاء المهتمين من أجل دعم أداء الجهاز الرقابي ,حيث يستطيع الجهاز تطوير وتحسين أنشطته وبالتطابق مع توقعات المستفيدين ,
 - تنظيم تظاهرات مثل ندوة وطنية ,نشر القانون المتعلق بالجهاز الرقابي ,ورشة عمل إعلامية ,منح الصحافة والتظاهرات العلمية للنشر حول مهمات الجهاز الرقابي ,
 - إجراء أبحاث من أجل قياس القناعة ,ودعوة المهتمين بأداء الجهاز الرقابي .
- وعند التوصل على الإطلاع على برنامج التوقعات لجهاز الرقابة يجب العمل على :
- 1- تطوير المعرفة العامة المتعلقة بمهام ووظيفة الجهاز الرقابي ,
 - 2 . إنشاء علاقة جيدة بين الجهاز الرقابي والمهتمين ,
 - 3 .جعل المجتمع المدني مرتاحا لتفهم نتائج رقابة القطاع العام لدى الجهاز الرقابي ,
 - 4 .خلق قناعة عامة من خلال تعميق مبادئ الحاكمية الجيدة لدى الجهاز الرقابي ,
 - 5 .المطالبة بمشاركة المجتمع المدني من أجل تحقيق حاكمية جيدة لأحسن مستقبل زاهر لإندونيسيا .

الصعوبات التي تعترض ربط علاقات الإتصال مع المجتمع المدني

لقد اتخذ الجهاز الرقابي استراتيجيات من أجل تطوير وانجاز أنشطته .ولكن على المستوى العملي اعترض الجهاز الرقابي العديد من الصعوبات التي يلزم العمل على حلها ومواجهتها .

تتمثل الصعوبة الأساسية للجهاز الرقابي في الحرية المتعلقة بوسائل الإعلام ,نتيجة التطور الديمقراطي بإندونيسيا .وفي ظروف الأجواء الديمقراطية ,فإن المجتمع حر للتعبير على آرائه .ولكن الجهاز الرقابي تعترضه مهام يجب العمل على حلها .

فالصعوبة الأساسية التي تواجهه مرتبطة بالعلاقات الإعلامية العامة ,التي تتصاعد بشكل متواصل وبدون انقطاع .ففي سنة 2008 ,لقد أصدرت الحكومة القانون رقم 14 حول حرية الصحافة العامة والمعلومة ,التي تمثل خطوة نوعية نحو الحاكمية الجيدة التي لا يمكن الإستغناء عنها .وطبقا لهذا القانون ,فإنه يحق لكل مواطن أن يحصل على المعلومة ,باستثناء المعلومات التي تضع الدولة في موضع الخطر ,والتي تؤدي إلى كوارث لا يحمد عقباها .وعلى المستوى العملي ,فإن فتح المعلومات للمجتمع ,قد ينتج عنها نتائج عكسية .فالعديد من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات تطلب وبشكل حر معلومات من الإدارات العامة التي يمكن التلاعب بها لأهداف غير نزيهة من قبل أطراف غير مسؤولة .

فمن جانب الجهاز الرقابي، يعتبر فتح وكشف المعلومات للمجتمع المدني فرصة لتطوير الشفافية والمساءلة. ويكون الجهاز الرقابي بذلك قد استجاب للإنفتاح تجاه المجتمع المدني للدخول والإطلاع على النتائج الرقابية، التي تم طرحها على البرلمان سواء بالبريد الإلكتروني أو بطرق النشر. ولكن ظهر لاحقا، أن العديد من الحالات وفي العديد من المجالات، ظهر وتكشف بأن تقارير الجهاز الرقابي قد تعرضت للإختلاس والإبتزاز. وقد أجبرت هذه الوضعية الجهاز الرقابي بتغيير طريقة الإطلاع على الوثائق الرقابية. وقد بدأ الجهاز الرقابي باتخاذ إجراءات، بحيث يمكن للمجتمع المدني طلب النتائج الرقابية من الجهاز الرقابي، وبذلك يحدد الجهاز من النشر والإطلاع الغير مفيد للمجتمع المدني. وللحصول على النتائج الرقابية، يجب على الأشخاص تقديم طلب خطي إلى الجهاز الرقابي يحددون فيها سيرتهم الذاتية والأهداف من استخدام المعلومات المطلوبة. وقد تم اتخاذ هذا الإجراءات، لأن المجتمع المدني غير ناضج باستلام واستخدام النتائج الرقابية .

مستقبلا، يأمل الجهاز الرقابي بان يتحقق الإتصال المباشر بالمعلومات بشكل كامل، من أجل تحقيق الشفافية والمساءلة اللازمة من اجل تحقيق الديمقراطية بإندونيسيا .

لقد تعرض الجهاز الرقابي إلى العديد من المصاعب من أجل ربط العلاقة والإتصال مع المجتمع المدني. لكن سيبذل الجهاز الرقابي المزيد من الجهود من خلال تطوير العلاقة مع المجتمع المدني، وتطوير استراتيجيات الإتصال لتحقيق مهامه بطرق مهنية مع تطوير الفعالية ونوعية الرقابة ونتائج رقابية تتسم بالشفافية والمساءلة بدولة إندونيسيا .

اعتمادا على تجارب إندونيسيا، فإن العلاقات والإتصال بين الجهاز الرقابي والمجتمع، يمكن أن تتأثر من حيث التكلفة والمهمة. ويمكن لعلاقات الجهاز الرقابي أن تتأثر بشكل آخر، حسب تطور النظام السياسي والإجتماعي .

ومن أجل مواصلة الجهاز الرقابي الإتصال بالمجتمع المدني، يجب تطوير استراتيجيات العلاقات العامة والإتصال، والخدمات القاعدية، التي لها صلة بأنشطة الخدمات وتقدم ضمانة للمجتمع. وبسبب ذلك، فإن على المسائل الرقابية التمسك بثقة المجتمع باتخاذ نوعية متطورة للنتائج والتمسك بالإتصالات العملية .



21st UN/INTOSAI Symposium
21^e Symposium ONU/INTOSAI
21. VN/INTOSAI Symposium
21^o Simposio NU/INTOSAI
الندوة ٢١ للأمم المتحدة والانتوساي

13 – 15 July 2011, Vienna, Austria / 13 – 15 juillet 2011, Vienne, Autriche
13. – 15. Juli 2011, Wien, Österreich / 13 al 15 de julio de 2011, Viena, Austria

Topic/Thème/Thema/Tema/الموضوع

- Effective practices of cooperation between SAIs and citizens to enhance public accountability •
- Pratiques efficaces de coopération entre les ISC et les citoyens afin d'améliorer la reddition des comptes publics •
- Wirksame Praktiken der Zusammenarbeit von ORKB und Bürgern zur Förderung der öffentlichen Rechenschaftspflicht •
- Prácticas efectivas de la cooperación entre las EFS y los ciudadanos para aumentar la rendición de cuentas pública •

الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمواطنين لتعزيز المساءلة الحكومية

الموضوع 1: الإتصال بين الجهاز الرقابي والمواطنين

تقديم أوراق الدول, دراسات الحالات – مناقشة

BASIC PAPER / RAPPORT DE BASE / GRUNDLAGENPAPIER / PONENCIA BASE

prepared by/préparé par/verfasst von/elaborado por

هولندا

NETHERLANDS

ورقة عمل للجهاز الرقابي الهولندي

يمثل الجهاز الرقابي الهولندي ككلب حراسة ذا أهمية للحاكمية الجيدة التي تخدم اهتمامات المواطنين وبالنهاية استخدامات السياسة الحكومية.

فالمواطنون والمجتمع المدني لهم اليد الطولى حول التجارب والمشاكل التي تحدث في الإدارة العامة المشكوك في أنشطتها والتي ترافق أنشطة الحكومة. وهذا هو الموقف الوحيد الذي يتخذونه المواطنون، ليس فقط كمراقبين ولكن أيضا يعتبر مصدر غني للمعرفة والمعلومات حول أداء ونشاط الحكومة.

يعتقد الجهاز الرقابي الهولندي بأن الإتصال مع، و مشاركة المواطنين ليعتبر ذا أهمية كبرى لتنفيذ رقابة ذات نوعية وملائمة لقبول التوصيات. كما تعتبر وسائل الإعلام الإجتماعية ذات أهمية ملحوظة في الإتصال مع المواطنين والمتدخلين في الأنشطة المالية. وعلى سبيل المثال، ماذا تتضمن اتصالات الجهاز الرقابي مع المواطنين:

1. حشد المصدر والإسهامات

2. أمثلة أخرى وحشد المصدر

3. التحقيقات الفعلية

4. تويتر (برامج الإنترنت)

1. حشد المصدر والإسهامات

خلال حشد المصدر، يقوم الجهاز الرقابي الهولندي بتركيز وتوجيه المعلومة إلى المواطنين بواسطة الإنترنت على سبيل المثال من خلال منتدى لحشد وجمع المصادر. ثم يطرح هذا الجهاز الرقابي مناقشة حول المصادر سنة 2011، والشرح حول الإدخارات والفوائد من أجل تخفيض استخدام الفوائد وكذلك المعايير المتخذة وإدخال برامج إلكترونية مفتوحة. وخلال أيام قليلة، تضم المجموعة حوالي 400 عضو تقريبا، حيث يتم استدعاء 20% منهم والبقية 80% يشاركون على سبيل تطوعي.

2. أمثلة أخرى حول حشد المصادر

أطلق الجهاز الرقابي الهولندي " خطة عمل للتدريس " بمنندى انترنيت وهواية المساءلة العامة بمشروع 2011.

3. التحقيقات الفعلية

يستخدم الجهاز الرقابي الهولندي التحقيقات الفعلية من أجل استقصاء كيف تتخذ الحكومة المركزية المشاكل بالأوساط الإجتماعية فيما كانت الإجراءات التي تم اتخاذها ستؤدي إلى حلول عملية وماذا اتخذ الوزراء اتجاه ذلك. فالتحقيقات الفعلية لا تتخذ على جميع المستويات، لكنها تعطي الشعور بأن سياسة الحكومة قد نجحت أم لا. وواحدة من التحقيقات الفعلية تمثلت في الادخار العام في استهلاك الطاقة بالمنازل الخاصة.

4. تويتر - برنامج بالانترنات

استخدم الجهاز الرقابي برنامج تويتر كقناة اتصال سنة 2011. وتعتبر كقناة جديدة للإعلام عن تقارير الجهاز الرقابي الجديدة، وتويتر مباشر يستخدمه المهتمين برقباته وبموقعة الإلكتروني. ويستخدم تويتر أيضا خلال المناقشات البرلمانية حول تقاريرها. كما يستعمل الجهاز الرقابي تويتر أحيانا للإجابة في ثلاثة حالات تتعلق بتقريره. ويستعمل الجهاز الرقابي حاليا 247 استعمال تويتر. وفي خلال الصيف، نريد تقييم تجربة استعمال تويتر كوسيلة اتصال مع المواطنين.

المعضلة ونقاط للمناقشة

1. هل أن حشد المصدر والإسهامات تترايط مع رقابة الجهاز الرقابي؟
2. هل يجب على الجهاز الرقابي دفع تعويض للمعلومات عند استلامها من المواطنين؟



21st UN/INTOSAI Symposium
21^e Symposium ONU/INTOSAI
21. VN/INTOSAI Symposium
21^o Simposio NU/INTOSAI
الندوة ٢١ للأمم المتحدة والانتوساي

13 – 15 July 2011, Vienna, Austria / 13 – 15 juillet 2011, Vienne, Autriche
13. – 15. Juli 2011, Wien, Österreich / 13 al 15 de julio de 2011, Viena, Austria

Topic/Thème/Thema/Tema/الموضوع

- Effective practices of cooperation between SAIs and citizens to enhance public accountability •
- Pratiques efficaces de coopération entre les ISC et les citoyens afin d'améliorer la reddition des comptes publics •
- Wirksame Praktiken der Zusammenarbeit von ORKB und Bürgern zur Förderung der öffentlichen Rechenschaftspflicht •
- Prácticas efectivas de la cooperación entre las EFS y los ciudadanos para aumentar la rendición de cuentas pública •

الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمواطنين لتعزيز المساءلة الحكومية

الطرق والشروط الأساسية من أجل مساهمة المواطنين بمسار الرقابة

BASIC PAPER / RAPPORT DE BASE / GRUNDLAGENPAPIER / PONENCIA BASE

prepared by/préparé par/verfasst von/elaborado por

الصين
CHINA

1. تعتبر مشاركة المواطنين في المسائل الرقابية من الطرق الهامة لتشجيع الحاكمية الوطنية.

المؤسسة الرقابية مسؤولة في غالب الأحيان على الإشراف الإداري واستخدام الأموال الحكومية والملكية العامة، والتي تتكيف مع الثروات والخدمات العامة. فالمواطنون، كمستهلكين للأموال العامة، يوجهون أيضا اهتمامهم تجاه استخدام هذه الثروات والأموال العامة. وعند استخدام مسار الرقابة، يجب على المواطنين فهم وإدراك الدقة ومسار الأداء عند استخدام الأموال والأموال العامة المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، ولاحقا تواصل الحكومة تغطية اهتمامات المواطنين. علاوة على ذلك، فالرقابة وبوظيفة الإشراف على أية حال، فإن الحكومة قد قامت بإنجاز المهام التي يمكن أن تلعب دورا هاما في تعزيز ميكانيكية الحاكمية الوطنية. ويمثل هذا الدور، بالدرجة الأولى، تجسيديا لأداء مهمة الرقابة التي نص عليها القانون في النقاط التالية:

. الإشراف على الإنجاز تحت مسؤوليات الحكومة عند مراقبة الحسابات،

. مراقبة دقة وسائل الأنشطة الاقتصادية التي تعكس شروط الأنشطة الاقتصادية للحكومة،

. مراقبة مسار الأنشطة الاقتصادية من أجل ضمانات عمليات الحكومة بالتطابق مع القانون أو مطلب المستفيد،

. تقييم فعاليات الأنشطة الاقتصادية من أجل تشجيع استخدام الأموال العامة الفعلية وتحسين مستوى الخدمات للمواطن.

ففي الصين، يهتم المواطنون إلى أبعد حد بتنفيذ المسار والنتائج التي قام بإنجازها المدققين، ويتم في الصين إنجاز رقابة، بشكل خاص، متسمة بالأداء وتحت مسؤولية المدققين (يتم تعيينهم بانتخاب مباشر أو غير مباشر). ومن أجل إشراك المواطنون بمسار الرقابة، يجب الحصول على المزيد من المعلومات حول كم عدد الموظفين الذين ينجزون تدقيق الحسابات، وعلى أية حال، من يسيرون الإدارة تحت نظرة المجتمع. إن إشراك المواطن يشجع على بناء تلك الأنشطة الفعالة للحكومة. ويجب العمل على تحسين الفعالية في الرقابة ومستوى الحاكمية.

2. الطرق الأساسية لإشراك المواطنين في مسار الرقابة

يشارك المواطنون في العديد من المراحل بمسار الرقابة من خلال العديد من الطرق المختلفة لكي تلعب دورا في مراقبة سلوك وتصرف الحكومة وذلك من أجل تحسين فعالية العمل الرقابي. وتتمثل مشاركة المواطنين في مسار الرقابة، في غالب الأحيان، من خلال الطرق التالية:

2.1 ففي مرحلة اختيار مهمات الرقابة، بمؤسسة الجهاز الرقابي، يستطيع المواطنون تقديم مقترحاتهم المتعلقة بذلك. وعلى الجهاز الرقابي الإلتخاذ بعين الإعتبار هذه المقترحات ومطالب

المواطنين واختيار تعليمات رقابية، التي تعتبر ذات أهمية من قبل المواطنين، من حيث تحديد معايير الرقابة الوطنية بالصين الشعبية طبقاً لهذا الغرض. وتتمثل الأنشطة الهامة اللازم انجازها فيما يلي:

. إعلام المواطنين بالمخطط السنوي المتعلق بتعليمات الرقابة،

. التماس آراء المواطنين المتعلقة بإنجاز الرقابة، بواسطة البريد الإلكتروني الرسمي بمؤسسة الرقابة،

. وضع نظام لتوظيف مراقبين مؤقتين (مراقب مختص في مجال الرقابة بوقت جزئي، والذي يشتغل بقطاعات أخرى ويمارس تحت الطلب العمل الرقابي وبشروط معينة بمؤسسة الرقابة) من أجل سبر آراء المواطنين بواسطة المراقبين، قبل إقرار مؤشرات الخطة السنوية الرقابية موضع التنفيذ،

. طلب آراء واقتراحات أعضاء البرلمان الشعبي والإجابة من المجلس الإستشاري حول الموضوع.

2.2 وبعد الإنتهاء من مرحلة الرقابة، يجب على الجهاز الرقابي كشف إمكانية مؤشرات الإختلاس واختيار حالات الخطر من أجل القيام باستقصاء ودراسة الشكاوى وتساؤلات المواطنين. وبهذه الطريقة تصبح الرقابة ذات فعالية وتقدم في العديد من الحالات كشف العديد من مؤشرات الإختلاس وحالات ضعف الأداء. ويمكن اتخاذ الأنشطة التالية بالمراحل الرقابية:

. وضع صندوق خاص بمقر الجهاز الرقابي من أجل استلام رسائل الشكاوى،

. فتح موقع بريد إلكتروني لاستلام الشكاوى،

. فتح خط هاتف مسترسل لاستلام الشكاوى،

. إجراء استقصاء مع الأشخاص المعنيين،

. إعلام المواطنين بواسطة الوسائل الإعلامية حول المسائل المتعلقة بالعمليات الرقابية الحالية،

. إدخال بوسائل الإعلام النقاط المتصلة بالرقابة وعلاقتها بالمواطن.

3.2 وعند إعداد مرحلة إعداد التقرير الرقابي النهائي، يجب على الجهاز الرقابي إعلام المجتمع بالنتائج الرقابية، وتقديم الشكر للمواطنين لدورهم كمراقبين، والأشخاص المعنية الذين قدموا الإقتراحات والتوصيات حول الرقابة. وتمثل الأنشطة التالية التي أنجزها الجهاز الرقابي كما يلي:

. إعلام المجتمع بالنتائج الرقابية،

. الموافقة على استقبال وسائل الإعلام للإجابة على تساؤلات المواطنين،

. تحرير التقرير الرقابي بصورة واضحة للمجتمع من خلال وسائل الإعلام،

. الإجابة على الشكوك التي تنتاب المواطنين أو وسائل الإعلام،

. الإتصال بالمراقبين بالإجابة المتعلقة بالعمليات الرقابية،

. الإجابة على آراء واقتراحات أعضاء مجلس الشعب والمجلس الإستشاري.

3. الشروط الضرورية والمتطلبات الإدارية لإشراك المواطنين بالمسار الرقابي

. وضع شروط بالقانون متعلقة بضمانة مشاركة المواطنين،

. وضع شروط متعلقة بمشاركة المواطنين بمعايير الرقابة وكذلك بمعايير مهنية أخرى،

. إصدار توجيهات عملية تتعلق بالجهاز الرقابي حول تصرف آراء واقتراح المواطنين،

. إنشاء قنوات قارة ولكن ذات أنواع متعددة من اجل اتصال فعال بالمواطن،

. نشر المعلومات حول الرقابة بين المواطنين من أجل ضمانة تفهم جيد والإستخدام،

. تطوير ضمير المراقبين للحسابات لتفهم إشراك المواطنين بالمسار الرقابي،

. تحسين مهارة وضمير المراقبين لربط العلاقات مع المواطنين.

PONENCIA DEL SEÑOR SUB CONTRALOR GENERAL DE LA REPÚBLICA SOBRE LA PARTICIPACIÓN CIUDADANA EN LA CGR ANTE LA CONFERENCIA DE LA ICGFM

Miami – EE.UU., mayo de 2010

Unas de las prácticas ciudadanas, que innova el escenario de la democracia en el Paraguay como en otros países de América Latina, es la posibilidad efectiva de la integración de ciudadanos y ciudadanas a las actividades del control externo sobre el patrimonio público.

En el Paraguay, este proceso se ha venido implementando con el soporte institucional de la Contraloría General de la República a partir de grupos de veedores surgidos desde organizaciones de la sociedad civil.

Además de la Constitución Nacional, el marco jurídico que sustenta la participación ciudadana en el Paraguay, se integra con instrumentos internacionales suscriptos y ratificados con las leyes dictadas por el Congreso y demás normas de menor jerarquía tales como los decretos, resoluciones, entre otras normativas.

En el ámbito de los Tratados Internacionales, el Paraguay ha suscripto y ratificado la Declaración Universal de Derechos Humanos, la Convención Interamericana contra la Corrupción y la Convención de la Naciones Unidas contra la Corrupción, respectivamente.

Siguiendo con esta línea de pensamientos y en el marco las atribuciones legales y constitucionales que les son conferidas a la CGR, consagradas en nuestra Constitución Nacional, Art. 281 que taxativamente dispone: *“La Contraloría General de la República es el órgano de control de las actividades económicas y financieras del Estado, de los departamentos y de las municipalidades, en la forma determinada por esta Constitución y por la ley. Gozará de autonomía funcional y administrativa...”*

En tal sentido, en el ejercicio de sus deberes y atribuciones, promueve el fortalecimiento de la Cultura de Control en la sociedad paraguaya, consolidando relaciones con la sociedad civil.

En base en la Constitución Nacional y las leyes, la CGR del Paraguay, ha implementado una nueva concepción del control ciudadano a lo público en el cual el ciudadano es actor y partícipe directo en la vigilancia de los procesos de la administración pública.

Es así, que la CGR del Paraguay, en el ejercicio de sus facultades constitucionales y legales ha emitido una serie de resoluciones que garantizan la participación ciudadana en los sistemas de control de las finanzas públicas y en los resultados de gestión y de las instituciones bajo su control.

El control ciudadano tiene directa relación con la cultura política, en cuanto repercute directamente en el debate del poder, la vigilancia es básicamente una forma de participación ciudadana, más que social.

El componente social nos define en la lógica del individuo, que interrelacionado se constituye en sociedad, siendo producto de ella, en cambio lo ciudadano nos involucra como sujetos ejerciendo derechos y deberes.

El control es ciudadano más que social, debido a que incorpora a sujetos como ciudadanos.

Del mismo modo, pero yendo un poco más en la profundidad de nuestras incipientes democracias hacia la “inclusión”, en una concepción de ciudadanía democrática o participativa, estos mecanismos facilitan la incorporación de las minorías excluidas de la esfera pública, donde hombres y mujeres reactivan la esfera pública, participan y deliberan en ella en asuntos que los afectan, acercando el ejercicio del poder a sus intereses.

Esta es una nueva versión de la ciudadanía activa, desde abajo, no como receptores de derechos, beneficios o servicios, sino ejerciéndolos desde la conciencia de sujetos portadores de derechos y deberes.

Así, el Control Ciudadano en la Contraloría General de Paraguay, es un espacio abierto de atención ciudadana, así como de promoción y desarrollo de estrategias de participación ciudadana en el control gubernamental externo, desarrollado institucionalmente por la Contraloría General de la República, conforme a sus atribuciones y funciones constitucionales.

El control ciudadano en la Contraloría General de la República del Paraguay, tiene las siguientes perspectivas

- Fortalecer el vínculo Estado-ciudadano a través de la eficacia del sistema de recepción y tratamiento de las denuncias ciudadanas
- Promover y formalizar las veedurías ciudadanas y mecanismo de control participativo.
- Fomentar mediante políticas y acciones el acceso a la información pública de la CGR
- Promover la formación de ciudadanos y ciudadanas en el control y la vigilancia gubernamental.

En el año 2008 con la inauguración de la moderna sede de Centro de Control Ciudadano) gracias a la cooperación del Programa Umbral Paraguay, y a través de su Departamento de Control Ciudadano, se han desarrollado proyectos de trabajo conjunto con organizaciones

de la sociedad civil para la difusión de los procesos de participación ciudadana en actividades de control.

Ahora, pasaremos revista por algunas de las posibilidades habilitadas por la Contraloría General de la República para la práctica de la participación ciudadana en el Paraguay.

HERRAMIENTAS DEL CONTROL CIUDADANO

LAS DENUNCIAS CIUDADANAS

La Contraloría General de la República del Paraguay, ha dictado la Resolución CGR Nº 1036 de fecha 02 de octubre de 2008, por medio de la cual, el ciudadano puede contribuir en el logro de estos propósitos, denunciando en forma responsable y objetiva hechos que considere que van en contra del buen uso de los recursos públicos.

Para presentar una denuncia ante la CGR, el ciudadano debe tener en cuenta que esta entidad tiene bajo su responsabilidad el control fiscal de los bienes y fondos del orden nacional.

La denuncia es el mecanismo mediante el cual cualquier persona notifica o da aviso en forma verbal o escrita a la Contraloría General de la República de hechos o conductas con los que se puede estar configurando un manejo irregular o detrimento de los fondos o bienes públicos de la Nación, bien sea por parte de un servidor o de un particular que administre dichos fondos.

Si el ciudadano lo prefiere, puede presentar la denuncia de forma anónima. Sin embargo, en estos casos para que la denuncia tenga el trámite correspondiente es necesario que, además de lo que debe contener una denuncia, cumpla las siguientes condiciones:

- Que tenga fundamento.
- Que sea objetiva y que amerite credibilidad.
- Que se encuentre sustentada por cualquier medio probatorio o datos con la mayor precisión posible que permitan iniciar la acción de oficio.

EJEMPLO CONCRETO

Un grupo de ciudadanos denuncia a través de la oficina de Control Ciudadano de la CGR, la existencia de supuestas irregularidades en un proceso de licitación y compra de equipos transformadores de energía eléctrica llevado a cabo por la entidad estatal de administración del sistema eléctrico.

La denuncia posteriormente a ser estudiada en su fundamentación y el cumplimiento de los requisitos formales, fue derivada a una dependencia de la institución especializada en procesos licitatorios.

Habiéndose constatado efectivamente irregularidades en dicho proceso, la Contraloría General ha evitado la prosecución de la licitación y ha exigido rendición de cuentas a la empresa eléctrica del Estado.

El monto de la licitación era de aproximadamente:

VEEDURÍAS CIUDADANAS

La Veeduría Ciudadana es el mecanismo de participación de organizaciones de la sociedad civil para ejercer vigilancia sobre la gestión pública. Su ámbito de participación se extiende a los trabajos de auditoría desarrollados por la CGR, a los cuales pudiera tener acceso conforme a las leyes que rigen la materia.

Con fundamento en el mandato constitucional contenido en la Resolución CGR N° 384 de fecha 23 de abril de 2008, mediante la cual se reglamentan las veedurías ciudadanas, la Contraloría General de la República promueve con asesoría y capacitación la conformación de veedurías ciudadana o su fortalecimiento para articularlos al control gubernamental.

Para asesorar la conformación de estas organizaciones se cuenta con un procedimiento que va desde la definición del objeto del control ciudadano, requisitos, perfil del veedor, deberes y obligaciones de los veedores, para el logro de un control ciudadano efectivo.

Sus principales objetivos son:

Fortalecer los mecanismos de control y seguimiento ciudadano ante casos de presunta corrupción en el manejo – administración del patrimonio del Estado.

Fortalecer los procesos de participación ciudadana y comunitaria en la denuncia de hechos de corrupción pública.

Apoyar a la Contraloría General de la República en su labor de denunciar casos de hechos punibles contra el patrimonio del Estado, así como al Ministerio Público en sus esfuerzos de investigación de tales casos, hasta que los procesos judiciales lleguen a término.

EJEMPLO CONCRETO

Ante la supuesta construcción de pozos de provisión de agua en una localidad lejana de la capital del país, organizaciones comunitarias solicitaron formar parte de un proceso de auditoría a la construcción de las mismas.

Cinco de los integrantes de la comunidad fueron capacitados en procesos de veedurías ciudadanas y gracias a ello, pudieron interactuar con funcionarios de la Contraloría que desarrollaron un examen especial sobre la construcción de las mismas.

Luego de la investigación y auditoría, se pudo confirmar que existían irregularidades que ponían en riesgo la salubridad de la comunidad.

Actualmente, este caso fue remitido a la Fiscalía para el seguimiento del caso ya en el ámbito de la justicia.

EL ACCESO A LA INFORMACIÓN CIUDADANA DE LA CGR

Estar informado es un deber y un derecho del ciudadano consagrado en nuestra Constitución Nacional.

Ello le permite acceder al conocimiento de su entorno y también a la información pública para tener conciencia y opinión frente al manejo de lo público y de esta manera, fundamentar cualquier acción comprometida.

Por tal razón, la Contraloría General de la República pone a disposición de los ciudadanos, por distintos medios, información sobre las estrategias del sistema del control participativo, las entidades que vigila y los planes, programas y proyectos de utilidad para el ejercicio del control ciudadano.

El ciudadano puede obtener información, consultar diferentes documentos y pedir orientación sobre sus inquietudes a través de:

- Centro de Control Ciudadano
- Línea de atención al ciudadano
- El correo electrónico: controlciudadano@contraloria.gov.py
- Pag. Web: www.contraloria.gov.py/controlciudadano

EJEMPLO CONCRETO

Un grupo de ciudadanos y ciudadanas han recurrido a una Municipalidad del interior del país para conocer el balance y la memoria de la gestión puesto que contaban con sospechas de desvíos de fondos en inversiones de carácter social.

Dichos documentos públicos fueron negados por las autoridades municipalidades, por lo que recurrieron a la oficina de Control Ciudadano de la CGR.

A través de pedidos de informes de la Contraloría General, los ciudadanos y ciudadanas pudieron acceder a dicha información pública.

AUDIENCIAS PÚBLICAS

La Contraloría General de la República por medio de la Resolución CGR Nº 685 de fecha 15 de junio de 2009 y con el lema **“LA GENTE PREGUNTA, LA CONTRALORIA RESPONDE”** promueve espacios de deliberación pública por medio de las audiencias públicas, con el fin de rendir cuentas a la ciudadanía de su gestión institucional de modo a garantizar una gestión eficiente, íntegra y transparente de nuestra EFS.

Las audiencias públicas permiten a personas naturales y jurídicas, públicas y privadas informarse e intercambiar criterios, hacer observaciones y propuestas, así como

denunciar presuntas irregularidades sobre planes, proyectos, programas y recursos que son de interés de la colectividad.

EJEMPLO CONCRETO

El 21 de agosto de 2009, la Contraloría General ha desarrollado en el interior del territorio nacional una Audiencia Pública de Rendición de Cuentas a la Ciudadanía, donde más de un centenar de ciudadanos y decenas de organizaciones han podido presentar inquietudes, ideas y reclamos sobre la gestión de la CGR.

SENSIBILIZACIÓN Y CAPACITACIÓN A CIUDADANOS

La sensibilización está encaminada a facilitar espacios de motivación y reflexión para promover la apropiación de lo público y la concienciación de la importancia de su ciudadano como derecho y deber de todos los ciudadanos, a través de las diferentes estrategias del control fiscal participativo definidas por la CGR.

La capacitación está orientada a desarrollar habilidades y competencias para que el ciudadano, de manera individual o colectiva, pueda ejercer vigilancia, seguimiento y evaluación a la gestión pública, al desarrollo de proyectos y a la prestación de servicios públicos. Igualmente, se han elaborado algunos módulos sectoriales encaminados a promover el control ciudadano.

EJEMPLO CONCRETO

Desde finales de 2009, la Contraloría General de la República en unión con organizaciones de la sociedad civil y el Ministerio de Educación y Cultura, con apoyo de la cooperación internacional de USAID, ha desarrollado el programa “LOS NIÑOS Y LAS NIÑAS TAMBIÉN PODEMOS CONTROLAR”.

En este programa, niños y niñas de escasos recursos de varias localidades del país forman parte de un proceso de capacitación y sensibilización sobre el control en escuelas públicas, con enfoque en la vigilancia de la distribución y calidad del vaso de leche escolar y el kit de útiles escolares para zonas pobres del país.

Así a través de talleres, juegos, manuales los niños y niñas son sensibilizados sobre la importancia de controlar aquellos derechos que le corresponden para un efectivo acceso a la educación.



21st UN/INTOSAI Symposium
21^e Symposium ONU/INTOSAI
21. VN/INTOSAI Symposium
21^o Simposio NU/INTOSAI
الندوة ٢١ للأمم المتحدة والانتوساي

13 – 15 July 2011, Vienna, Austria / 13 – 15 juillet 2011, Vienne, Autriche
13. – 15. Juli 2011, Wien, Österreich / 13 al 15 de julio de 2011, Viena, Austria

Topic/Thème/Thema/Tema/ الموضوع

- Effective practices of cooperation between SAIs and citizens to enhance public accountability •
- Pratiques efficaces de coopération entre les ISC et les citoyens afin d'améliorer la reddition des comptes publics •
- Wirksame Praktiken der Zusammenarbeit von ORKB und Bürgern zur Förderung der öffentlichen Rechenschaftspflicht •
- Prácticas efectivas de la cooperación entre las EFS y los ciudadanos para aumentar la rendición de cuentas pública •

الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمواطنين لتعزيز المساءلة الحكومية

الموضوع 2 : أشكال مشاركة المواطنين بالرقابة المالية العامة
تقديم أوراق ودراسات الحالات الإفرادية – مناقشة

BASIC PAPER / RAPPORT DE BASE / GRUNDLAGENPAPIER / PONENCIA BASE

prepared by/préparé par/verfasst von/elaborado por

الولايات المتحدة الأمريكية
UNITED STATES OF AMERICA

مدخل

يحصل لنا الشرف بتقديم تقرير يتعلق بأشكال مشاركة المواطنين بالرقابة المالية العامة بمناسبة انعقاد الندوة 21 بين الأمم المتحدة والانتوساي . ويريد هذا التقرير إظهار بأن الجهاز الرقابي يهتم بمشاركة المواطنين من خلال ثلاثة محاور ذات نوعية:

1. طرق العمل الموجودة لاستلام شكاوى المواطنين،
2. مشاركة المواطنين بتخطيط وطريقة الرقابة ومراقبة الاستفادة من التوصيات،
3. تطوير كفاءة المواطنين فيما يتعلق بالرقابة.

1. طرق العمل الموجودة لاستلام شكاوى المواطنين

لدى الجهاز الرقابي العديد من الطرق المتوفرة لاستلام شكاوى المواطنين. وتتمثل الطريقة الهامة في برنامج يسمى الاحتيال النقي، والذي يعتبر الجزء الهام من الرقابة القضائية ولفريق خدمات الاستقصاء بالجهاز الرقابي - 1-. وتتمثل أهداف الاحتيال النقي (النظيف) فيما يلي:

- العمل باستخدام الوسائل الأتوماتيكية، حيث يستطيع الجميع استخدامها للإعلان على تهم الاحتيال والتبذير وسوء إدارة الأموال الفيديريالية.

- إيداع هذه التهم لدى المفتش العام بالمصلحة الفيديريالية ذات الاختصاص،

- إرسال الأجوبة لطلبات الكونكرس،

- إعادة النظر بأجوبة المفتش العام حول الاتهامات التي وجهها الجهاز الرقابي،

- إعلام فريق الجهاز الرقابي والمفتشين العاملين بالمصالح بالتوصيات المتعلقة بالرقابة، و

- تسليم المعلومات إلى المنظمات الفيديريالية وللولايات والمقاطعات وتجهيزها بهواتفها الخاصة لاستلام المعلومات.

وقد بدأ تطبيق نظام الاحتيال النقي سنة 1979 كرقم هاتف وتم انتشاره في السنوات الماضية من أجل استلام الاتهامات بوسائط أخرى. ويستطيع المواطنون الإعلام بشكل متكتم بالاتهامات

والتبذير وسوء تسيير إدارة الأموال الفديرالية بواسطة ميكانيكيات متنوعة من الرسائل والبريد الإلكتروني وغيرها من وسائل المراسلة. وهناك براهين لسوء الاستعمال، يمكن تقديمها كمعطيات ذات سرية، ويقوم الجهاز الرقابي بتناول تحليل هذه المعطيات السرية. وينجز بوضع هذه المعلومات من خلال الإنترنت لتثبيت الإتصال المؤكد، والذين يقدمون مؤشرات ذات الصبغة الاتهامية، تتم المطالبة من قبلهم بتقديم المزيد من التفاصيل الممكنة المتعلقة بهذه الاتهامات. ويمكن للجهاز الرقابي تحويل هذه الاتهامات لمواصلة المراقبة من قبل أجهزتها الخاصة للمراقبة لديوان الرقابة العامة أو لوزارة العدل. وتعتبر المعلومات الواردة بمثابة سوء الإداري والجنحة المتعلقة بالمواضيع المختلفة كتدوير الأموال وعدم احترام الأمانة واختلاس الممولين.

لقد تم استلام الاختلاس الواضح أو (سوء الاستعمال) أكثر من 2000 اتهام في السنة، وباستطاعة هذه الاتهامات إجراء استطلاع من قبل الجهاز الرقابي. وعلى سبيل المثال، يستلم الجهاز الرقابي معلومات من قبل مؤسسة الاختلاس النظيفة متهمة المسؤولين على تطوير برامج الأطفال لمقاومة الاختلاس، وقد تم وضع هذا البرنامج تحت خدمات العائلات الذين لهم مستوى متدني من الدخل وكذلك أبناءهم. وقد تصرف الجهاز الرقابي من خلال العينة المتصلة بالاتهامات وأنجز تحقيقات غير واضحة للتوصل هل هناك جيوب للاختلاس.

وبشهر ماي 2010، توصل الجهاز الرقابي إلى استخراج النتائج الأولى لهذا الاستطلاع وبالمواجهة مع الكنكرس بالولايات المتحدة الأمريكية.

يشتغل الجهاز الرقابي بشكل نشط لدعم إعلام المواطنين بتجاوزات الاختلاس الموجودة وبالتفاصيل، وكيف يمكن استخدام إيصال الاتهامات التي توجد على الموقع الإلكتروني للجهاز الرقابي، وبكل تقرير الذي أصدره في الوقت الحاضر. ولدى الجهاز الرقابي فيديو الذي يوجد على موقع يو-توب (you tube) 2، والذي يشرح الاختلاس للمواطنين.

وقد طالب الجهاز الرقابي الاختلاس النقي كاستكمال للأنشطة الرقابية. ففي سنة 2009، على سبيل المثال، هناك العديد من المليارات قد تم توزيعها تحت القانون أماريكان من أجل إعادة الاستثمار، حيث دعم الجهاز الرقابي المواطنين الخواص والموظفين العاملين بالقطاع العام وأصحاب الشركات لدعم الاستثمار وغيرهم، لتقديم معلومات حول التبذير والاختلاس والسوء الإداري وأموال الاختلاس. " ليمنح للعموم مساعدة اكتشاف الأنشطة الغير نزيهة أو النقاط الضعيفة بالبرامج التي تضمن المراقبة الدقيقة. يستطيع الاختلاس لعب دورا هاما من أجل إنذار الجهاز الرقابي، وعند الحاجة، عند استخدام الأموال المشكوك فيها خارج نطاق القانون.

2. انظر: <http://www.youtube.com/user/usgao#p/mWdo0Ca3fiDe>

3. انظر: <http://www.gao.gov/contact.html>

وبصفة عامة، يفتش الجهاز الرقابي عن وسائل أخرى من أجل الاتصال بالمواطنين. البريد الإلكتروني أو أرقام الهاتف تحت أوامر مدير الجهاز الرقابي، والمكلف بالأنشطة العامة المعلن عنها بجميع نشرات الجهاز الرقابي. ويمكن للمواطنين أيضا إبداء اتجاه معاكس بواسطة البريد الإلكتروني إذا أرادوا المشاركة بالاستطلاع أو إرسال بريد إلكتروني من أجل الاتصال أو من أجل استفهام عام أو نوعي (3).

إشراك المواطنون بالتخطيط ومسار الرقابة ومراقبة أداء التوصيات

مثل ما ذكر سابقا، تضع شبكة الاحتيال وسيلة هامة تحت تصرف المواطنين لتقديم المعلومات التي يمكن أن تؤدي إلى بحث رقابي. ولكن هناك وسائل أخرى التي يمكن بواسطتها مشاركة المواطنين بالتخطيط وبعمل رقابة الجهاز الرقابي. يستخبر الجهاز الرقابي من قبل مجموعات تشاور ومنظمات مهنية التي تتكون من المواطنين من مختلف المهن. تقدم هذه المجموعات النصائح المتعلقة بالمواضيع كالتخطيط الإستراتيجي، ومعايير الرقابة ومسائل أخرى تتعلق بالرقابة. كما يقم الجهاز الرقابي المواطنين مباشرة باستخدام مجموعات التعديل واستطلاعات لطلب المعلومات المتعلقة بعمل الرقابة، إذا كان ذلك ملائم. يقوم الجهاز الرقابي بتجميع المعلومات لمجهوداتنا للتخطيط الاستراتيجي وسنوي من خلال العديد من الإمكانيات، مثل لجان التشاور والمهام والقراءة الدورية لنشرات الصحف الوطنية والدولية المتعلقة بالمحيط السياسي والاجتماعي الذي نتعامل معه وسياستنا من العرض الخارجي. تدعم لجان التشاور ومهام التخطيط الاستراتيجي والسنوي مع توجيه انتباهنا للنشرات وللاتجاهات والدروس التي تم استخلاصها من قبل المجتمع الوطني والدولي، والتي يجب اتخاذها بعين الاعتبار خلال انجاز عملنا.

لجان التشاور متضمنة المواطنين الذين يتمتعون بمعارف متخصصة وهم:

- لجنة التشاور للمراقب العام للحسابات، التي تتضمن 40 عضو من المجتمع والقطاع الخاص ومن القطاع الذي لا يهدف للربح، وهؤلاء يساندون من خلال خبراتهم بالموضوع المتعلق بأهدافنا الإستراتيجية،

- لجنة التشاور المسؤولة بمعايير الرقابة الحكومية، التي تقدم النصائح والتوجيهات إلى الجهاز الرقابي من أجل الضمانة، بأن معايير الرقابة الحكومية تم تحيينها،

- ومن أجل ضمانة بأن معايير الرقابة الحكومية تستجيب دائما لحاجيات مجتمع الرقابة والشعب، والتي يجب أن تستجيب للغرض المنشود، يجب على المراقب العام بالولايات المتحدة تعيين لجنة تشاور متعلقة بالمعايير الرقابية الحكومية لفحص وتدقيق المعايير وتقديم التوصيات حول التغييرات الضرورية. تقوم لجنة التشاور بإعلام المراقب العام حول إصدار معايير الرقابة خلال مسار تحرير المعايير.

- إن لجنة التشاور المكلفة بالمساءلة المتعلقة بالحسابات العامة، والتي تتركب من خبراء بعالم المالية، تقوم هذه اللجنة بالإعلام حول رقابات الميزانية من الحكومة الأمريكية ومواضيع أخرى متضمنة إدارة الأموال ومساءلة الحسابات بالقطاعين العام والخاص.

- يساعدنا المجلس التنفيذي لإدارة وتكنولوجيا المعلومات، الذي يتألف أعضاؤه من خبراء القطاعين العام والخاص ومن ممثلين من منظمات مهنية في هذا المجال، يساعدنا هذا المجلس في تشخيص الأخطار والمشاكل الجديدة بمجال المعلومات التكنولوجية.

- تتكون لجنة التشاور للتكوين من العمداء والأساتذة ومن خريجي الجامعات مشهورين بالولايات المتحدة. ونحن نقدم من جانبنا النصائح حول الخطة الإستراتيجية والتشغيل والتمسك بتطوير الذاتية للعاملين.

بالإضافة إلى ذلك، تتعاون اللجنة الاستشارية الرسمية للجهاز الرقابي مع شبكة من الموظفين الفيدراليين والحكوميين والجهويين والدوليين، الذين لهم نفس المهامات أو مكملتها لذلك. وقد أدت علاقات التعاون هذه إلى تسهيل وتنسيق عمل الجهاز الرقابي، وذلك من أجل تفادي تشابك وتداخل الجهود الموازية، واستخدام طرق عمل أكثر فاعلية.

واتصف الجهاز الرقابي دائما بالنشاط المتواصل، من أجل مشاركة المواطنين مباشرة ببعض العمليات الرقابية بواسطة المجموعات التي تعمل من أجل رؤية واضحة واستطلاع آراء المواطنين. على سبيل المثال، يدرس الجهاز الرقابي حاليا تأثيرات الانكماش الاقتصادي خلال الفترة 2007 - 2009، والازمة المالية الأخيرة وتأثيراتها على بعض العاملين من ذوي التقدم في السن بالولايات المتحدة. ويفتش الجهاز الرقابي عن إيجاد مساعدات من الشركات لهذا التطور، حيث يتم تنظيم اجتماعات مع مجموعة ذات الرؤية الواضحة، التي يرأسها موظفين من الجهاز الرقابي.

ويتمثل الهدف الأساسي من هذه الاجتماعات للحصول مستقبلا على المعلومات المتعلقة بالاعتراضات، التي يواجهونها الأشخاص المسنين والعاطلين عن العمل، وذلك من أجل إيجاد عمل واتخاذ الاستراتيجيات الكفيلة للقضاء على هذه الظاهرة.

وفي مجال آخر، أدار ووجه الجهاز الرقابي 10 مجموعات تعديل من أجل الحصول على رؤية واضحة بخمسة مدن تتعلق بضمان سير السيارات وتوجيه ضمير السائقين لأغراض وسلامة أمنية وتفهم الرسائل الانذارية لتعويض الأضرار. وتم اختيار هذه المدن بسبب وضعها الجغرافي المختلف ومحيطها الريفي والبلدي.

وهناك مثال آخر حول مشاركة المواطنين بنشاط الجهاز الرقابي، والمتمثل في تقييم تكنولوجية المحيط (4). وبالرغم من كافة التقييمات التقنية للجهاز الرقابي بالمشاركة المباشرة للمواطنين، فإن التقييم التقني بمجال المحيط قد استخدم مجموعات التعديل واستقصاء المجتمع لملاحظة

تطور ضمير المجتمع تجاه مجال المحيط، وملاحظة ما هي العوامل التي تستطيع التأثير على تفكير المواطنين حول تطورات المحيط. وتعتبر هذه المعلومات ذات الأهمية لمناقشتها بالكنكرس واتخاذ القرارات بالنظر التكنولوجي بالمحيط.

ينجز الجهاز الرقابي سير الآراء العشوائي بمجتمع الراشدين بالولايات المتحدة وبعض المجموعات، إذا لزم الأمر. وتتعلق سير الآراء هذه باستخدام الراشدين الهاتف المحمول وارتياحهم لخدمات الهواتف بدون أسلاك، والطلب من الراشدين بالولايات المتحدة حول معارفهم ببعض المواضيع المالية المتعلقة بالدولار كقطع نقدية.

تطوير مهارات المواطنين المتعلقة بالرقابة

توصل الجهاز الرقابي بتطوير مسار مهمته وأشغاله بالاتصال المتواصل مع المواطنين. وعلى سبيل المثال، فالذاتية بالجهاز الرقابي تقدم أمام الكنكرس بالولايات المتحدة الأحداث، التي تطورت في مجال اختصاصهم ويتكلمون أمام العديد من الاجتماعات والندوات مع زملائهم والمدارس العليا والجامعات والتصريحات مع وسائل الإعلام، المذيع، التلفزة وغيرها. وقد أنتج الجهاز الرقابي وسائل الفيديو وبروكاستن المتعلقة بأنشطتهم التي تم توزيعها على اليو-توب وغيرها من أجل إعلام المواطنين حول التقارير و الرقابة. وعند طلب التقارير المستقلة وبدون تحيز، معتمدة على الوقائع الحقيقية ومحررة بصفة عامة سهلة للمجتمع، يساعد الجهاز الرقابي بتقديم معلومات إلى المواطنين من أجل تطوير المعارف حول النفقات والبرامج و " المساءلة للحسابات والشفافية لأنشطة الحكومة.

جهزت الحكومة الفيديوية بالولايات المتحدة أيضا موقع إلكتروني، الذي يقدم المعلومات حول نفقات الحكومة بهدف مساعدة المواطنين لفهم كيف تنفق الأموال الحكومية والنتائج الناجمة عن ذلك. وآخر مثال لهذا النوع من الموقع الإلكتروني يتمثل في القانون الأمريكي حول الإنعاش وإعادة الاستثمار سنة 2009 (قانون الإنعاش)، كنتيجة هامة للحكومة الفيديوية من أجل إنعاش الاقتصاد. وعندما أكملت الحكومة الفيديوية عملها حول قانون الإنعاش، صرحت اللجنة المكلفة بتراخيص البناء بالولايات المتحدة الذي يشير " إن مستوى تاريخي من الشفافية والرقابة والمساءلة للحسابات سيساعد دافعي الضرائب، بأن الدولارات التي صرفت بصفة مدركة، تمكن الأمريكيين من رؤية نتائج استثماراتهم". اتخذ الكنكرس العديد من الإجراءات، طبقا لقانون الإنعاش من أجل تطوير الشفافية والمساءلة للحسابات بالإضافة إلى الطلب من المفتشين الماليين بتقديم تقريراً حول الإجراءات المختلفة كل ثلاثة أشهر. وأنشأ هذا القانون أيضا لجنة الانتعاش والشفافية والمساءلة للحسابات من أجل تنفيذ أنشطة التدقيق والمعلومات المتعلقة بهذا القانون.

4. يستخدم الجهاز الرقابي تعريف " التقييم التكنولوجي من أجل تبيان رقابة الخدمات والماليات، بسبب التحليل العميق والمتوازن والتفاعلات ذات القيمة (الابتدائيات، الثانويات، مباشر ومتأخر) بين تكنولوجيا متجددة والمجتمع والمحيط والاقتصاد وكذلك النتائج الحالية المتوقعة.

ومن أجل الإجابة على هذه الطلبات، اشتغلت المصلحة الإدارية ومصلحة الميزانية بالتعاون مع لجنة الإنعاش بوضع نظام يغطي كافة البلاد " FederalReporting.gov " الذي يسمح بتجميع المعطيات التي يتم تقديمها من قبل قابضي الضرائب.

هذه المعطيات المجمعة من قبل www.FederalReporting.gov وفحصها من قبل الوكالة الفيدرالية المختصة، يتم وضعها تحت تصرف المجتمع من أجل رؤيتها وتسجيلها على www.Recovery.gov ويستطيع المجتمع من خلالها الدخول بسهولة إلى المعلومات المتعلقة بالنفقات طبقاً لقانون الإنعاش والمطروحة من قبل القابضين والوكالات.

ويستطيع المستعملون مشاهدة المعلومات المتعلقة بالهيئات (الصدقات) الشخصية المعدة من قبل قابضي الضرائب وكذلك المعلومات المختصرة حول المبالغ الكلية الممنوحة للولايات والمقاطعات من قبل الوكالات الفيدرالية المختصة. وأن المعلومات التي يقدمها تقرير قابضي الضرائب يمكن أن تتضمن المبالغ الممنوحة، وتبيان الأنشطة المحققة والمشاريع والأنشطة المنجزة والتأثيرات المرتقبة من هذا العمل.

وتتمثل أهداف لجنة الإنعاش والموقع الإلكتروني في تطوير المساءلة للحسابات من خلال برنامج لتحليل المعطيات المتعلقة بقانون الإنعاش الذي يعتبر كوسيلة لمتابعة اتهامات الاختلاس والتبذير وسوء الائتمان من أجل التقديم للمجتمع معلومات دقيقة ومقبولة. يطالب القانون بان توضع المعلومات تحت التصرف على موقع Recovery.gov من أجل تطوير معرفة المجتمع المتعلقة باستخدام الأموال. لقد أعد الجهاز الرقابي توصيات مختلفة المتعلقة بموضوع التوجيه الخاص بالتقارير ونوعية المعطيات من أجل تطوير فهم المجتمع حول الأهداف التي تم الإنفاق عليها من قانون الإنعاش وما هي النتائج المرتقبة.

لقد وصلت مهمة لجنة الإنعاش إلى المواطنين بشكل جيد، وطورت أيضا تطبيقات متحركة من خلال - هواتف سريعة smart phones - ومن خلالها، يستطيع المواطنون الدخول المباشر للتقديمات والمعطيات عند - Recovery.gov - ومن خلال هذه التطبيقات، يستطيع المواطنون استخدام آلات يدوية للإطلاع على المعطيات والتقديمات، التي تضع النقط على الحروف حول مشاريع صندوق الإنعاش المخصص لولايتهم ومقاطعاتهم المحلية. ويمكن للمستخدمين التفتيش من خلال دليل بريدي للوصول إلى المشاريع المحلية. بالإضافة إلى ذلك، وإذا ما لاحظ المواطنون بعض إشارات الاختلاس والتبذير وسوء الائتمان، يستطيعون استعمال نفس التطبيق المتحرك لتقديم هذه المعلومة بواسطة الآلة المتحركة.



21st UN/INTOSAI Symposium
21^e Symposium ONU/INTOSAI
21. VN/INTOSAI Symposium
21^o Simposio NU/INTOSAI
الندوة ٢١ للأمم المتحدة والإنتوساي

13 – 15 July 2011, Vienna, Austria / 13 – 15 juillet 2011, Vienne, Autriche
13. – 15. Juli 2011, Wien, Österreich / 13 al 15 de julio de 2011, Viena, Austria

Topic/Thème/Thema/Tema/الموضوع

- Effective practices of cooperation between SAIs and citizens to enhance public accountability •
 - Pratiques efficaces de coopération entre les ISC et les citoyens afin d'améliorer la reddition des comptes publics •
 - Wirksame Praktiken der Zusammenarbeit von ORKB und Bürgern zur Förderung der öffentlichen Rechenschaftspflicht •
 - Prácticas efectivas de la cooperación entre las EFS y los ciudadanos para aumentar la rendición de cuentas pública •

الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمواطنين لتعزيز المساءلة الحكومية

Values, benefits and challenges of cooperation of SAIs with parliaments:
Views from parliaments

BASIC PAPER / RAPPORT DE BASE / GRUNDLAGENPAPIER / PONENCIA BASE

prepared by/préparé par/verfasst von/elaborado por

INTER-PARLIAMENTARY UNION

Speech by Anders B. Johnsson,
Secretary General of the Inter-Parliamentary Union

I want to thank you for having invited me to return to your seminar this year and to address you on the subject of values, benefits and challenges of cooperation by Supreme Audit Institutions with Parliaments.

For those of you who attended last year's meeting it will come as no surprise that I am a strong advocate for a close working relationship between your audit institutions and parliaments. I think parliaments need you in order to be able to do their job of holding government to account. Equally, I believe you depend on support from parliaments to ensure that your findings and recommendations are followed up and lead to corrective action.

I believe there are clear benefits to cooperation between these institutions. However, as you well know, it will take no small amount of effort to transform an idea or conviction into a working relationship. Achieving that requires awareness of challenges and limitations and this is what I propose to talk about today.

Let me start by sharing with you some interesting data and one telling anecdote.

First the data. For the last twelve months, the Inter-Parliamentary Union has been working with the United Nations Development Programme to prepare the first ever global report on the state of the world's parliaments. The report will inform us of the parliaments that exist in the world today and how they go about performing their constitutional duties of legislating and holding government to account on behalf of the people.

This first report will contain a special focus on the relationship between the parliament and the citizens. As part of the exercise we have interviewed a very large sample of MPs worldwide – one and a half percent of all MPs.

An overwhelming majority of them believe that holding government to account is their second most important role, after law-making. Seventy per cent of the respondents stated that ensuring oversight is a very important responsibility whereas a further twenty two per cent said it was fairly important. Asked specifically about ensuring financial oversight, the corresponding numbers were sixty six and twenty three per cent.

However, when we asked the MPs what they thought citizens expected of them we received a somewhat different picture. Only fifty two percent thought citizens believed that holding government to account was very important, while twenty seven per cent thought people viewed this as fairly important. Those figures dropped further to forty six percent and twenty seven per cent with respect to ensuring financial oversight.

What the survey seems to indicate is that MPs do not think that citizens view their oversight role as terribly important. Their answers reveal that they think people expect MPs to put greater emphasis on solving constituents' problems. This is not a strong incentive for parliamentarians to devote time to oversight. We need to be sensitive to this when we talk about strategies for ensuring greater financial oversight through closer cooperation between parliaments and supreme audit institutions.

And now for my anecdote. I was in Paris a couple of weeks ago. I had been invited to a round table discussion at UNESCO Headquarters to debate the lessons we can learn from the most recent developments in many Arab countries. The participants came from some of the countries in question as well as from France and other, mainly European, countries.

Many of those who took part in the debate expressed the opinion that the protests in Egypt were motivated by a concern about the lack of democracy and a strong wish to see political reform. However, opinion polls taken after the revolution indicate that two thirds of the people who took to the streets did so principally because of discontent with low living standards and unemployment.

Populations are growing at a vertiginous rate. In Egypt, the figure has doubled in 30 years. The populations are also young. In country after country that has been in the news these past days the average age is well below thirty - generally less than half the age of those who govern them. Add to this a dire lack of opportunities that young people need so badly, and you have a potent recipe for conflict.

Yes, it is fair to assume that people want more transparency, wider freedom and greater social justice. But more than anything, people want fair play, jobs and the benefits of development. People want more opportunities and better service delivery. They want better governments.

I suggested that one way of achieving this is by ensuring better parliamentary oversight, and I took the example of better cooperation between national audit institutions and parliaments to make my point. I explained what could be achieved by a parliament that examined your reports, ideally in a committee dedicated to this purpose – for example a public accounts committee – that was chaired by a member of the opposition, and which used all the prerogatives of parliament to question ministers, undertake hearings,

receiving inputs from society, commissioning expert opinions, and all of this in an open and transparent process.

Off camera, after the debate, some of the participants came to see me. What surprised me was their scepticism. Oh no, this could never happen, I was told; certainly not in their countries. Those who told me this were senior political figures in France. Not Egypt, Tunisia or elsewhere.

Democracy is a stubborn and unpredictable animal, and it needs a lot of nurturing and monitoring. There is nothing very exciting about respect for institutions, but it is unstinting respect for the institutions of democracy that will save the world from the daunting problems confronting it. The path of institution-building is the one we must all take. There are no short cuts. We must all participate in the endeavour, examining our institutions in all honesty, accepting that however long they may have stood the test of time, all our parliaments, from time to time, let the people down. All parliaments provide less than an ideal level of scrutiny; all parliaments oversee the executive to a lesser degree than we would ideally want.

However, it is equally true that institutions are only as good as the people who inhabit them. And my modest data and anecdote tend to show, in different ways, that we have an interest in making sure that we help MPs believe in what they are doing. We have to make it worth their while to break with the past, be ambitious and deliver better services to people by using all the means that at least potentially are at their disposal.

The bulk of parliamentary oversight is performed through parliamentary committees. In many parliamentary jurisdictions, parliament receives reports from the SAI. Identifying the appropriate committee and ascertaining the way they process these reports is a major challenge. Parliaments are structured in different ways. Around half of parliaments in OECD countries study SAI reports in detail. Sometimes, this is done by the Budget/Finance committee, sometimes a Public Accounts Committee, sometimes the sectoral committees.

In many other parliaments, effective processing of and follow-up to audit reports is hampered by lack of capacity. Parliament needs institutional capacity (in other words, skilled staff) to process the reports received. Parliament also needs expertise to be able to make use of the information. Parliament has to prioritize which reports/recommendations to act on. For several years, the Kenyan parliament witnessed a backlog of reports from the Auditor General that it could not process not only because of a lack of capacity, but also because of a crowded legislative agenda.

Today there is a trend towards creating Parliamentary Budget Offices, which can help provide this capacity and expertise to parliament. But this capacity, while welcome, so far remains limited when compared to the resources available to government.

Similarly, there is little or no capacity to follow up the decisions and recommendations of parliaments. Only those parliaments with the most sophisticated services begin to have the means to remain seized with an audit report and track action that may, or may not, have been taken as a result of parliament's report.

In short, parliamentary capacity, or lack thereof, is a major issue that needs to be addressed in most parliaments in the world. By that I mean having structures and processes in place to deal with reports from national audit institutions, as well as staff who can analyse their content and help prepare, run and follow up on proceedings.

There are also some things that can be done but which so far remain relatively unexplored territory. For example, it is possible to create a link between SAI reports and budget approval. The potential for audit scrutiny to inform and enhance the budget approval function is underutilised in almost all legislatures.

There are other areas where the IPU is trying to build parliamentary capacity to hold government to account and that could benefit from greater input and support from national audit institutions. We would welcome interest and collaboration with SAIs in these areas, which include gender budgeting, aid effectiveness / development aid and child rights.

Beyond institutional capacity there is also the question of political will. Do members of parliament actually feel free to hold government to account? Are they free to exercise their parliamentary powers? Recent practice in many countries indicates that there is a considerable gap between constitutional (or theoretical) powers and powers of parliament in practice. Parliament is a political institution. Where the parliamentary majority supports the government, there may well be a serious obstacle to effective oversight.

Parliaments and SAIs share the objective of holding government to account on behalf of citizens. Parliaments and SAIs need to develop close and ongoing relationships throughout the year. Greater transparency and accountability should have a positive influence on public trust in government, and strengthen democracy.

Where do we go from here? We need to pursue a holistic approach to accountability. SAIs and parliaments are not the only stakeholders. We need to involve the media and civil society at large. Civil society can provide parliament with the information and expertise it needs to ensure effective monitoring of budgetary performance by the government.

We could also forge closer ties between SAIs and parliament in the budget process. INTOSAI and IPU have a role to play here. Overall however, I would like our cooperation to progress beyond this room and this city. I would like us to start working together in the countries where you work and to help you forge a closer working relationship with your national parliament.

Thank you.

21st UN /INTOSAI SYMPOSIUM

**Effective practices of cooperation between SAIs and citizens to
enhance public accountability**

13-15 July 2011, Vienna, Austria

Estrategia para mejorar la transparencia y aumentar el compromiso ciudadano

Marta Oyhanarte

Es un privilegio participar en esta reunión como miembro del Comité de Expertos en Administración Pública del Consejo Económico y Social de las Naciones Unidas (CEPA).

Enfocaré mi presentación en la estrategia para mejorar la transparencia y aumentar el compromiso cívico sosteniendo, principalmente, una mirada desde la ciudadanía.

En el Plan Estratégico (2011-2016) el INTOSAI se da la siguiente Visión:

Promover el buen gobierno, habilitando a las Entidades Fiscalizadoras Superiores a ayudar a sus respectivas Administraciones a mejorar el rendimiento, aumentar la transparencia, asegurar la rendición de cuentas, mantener la credibilidad, luchar contra la corrupción, promover la confianza pública y fomentar la eficiencia y eficacia en el uso de los recursos públicos en beneficio de sus pueblos.

Tengo la convicción de que la vigencia de esos valores es una tarea que tiene al Estado como su inexcusable protagonista y a la ciudadanía como socia principal. Y tengo la convicción de que el INTOSAI puede ser un aliado esencial de estos actores.

El Estado debe tener el nivel de desempeño adecuado para ser promotor de desarrollo económico y equidad social como así también de ciudadanía política, civil, social y cultural. El buen o

mal funcionamiento del Estado muestra qué calidad de democracia tenemos. Para abordar el desafío de una democracia de calidad es imprescindible construir ciudadanía y lograr la revalorización de la tarea de gobierno para provocar el compromiso cívico que dote a ciudadanos y ciudadanas de cuotas crecientes de responsabilidad en el proceso de las decisiones públicas.

El perfil de Estado deseable debe tener, según el profesor Bernardo Kliksberg, los siguientes componentes:

- Descentralización
- Servicio Civil Profesional
- Gerencia Pública Estable
- Transparencia**
- Participación**
- Modelos de Gestión Renovadores
- Compromiso de Servicio
- Experiencias de avanzada

Tomaré dos aspectos de esta enumeración: La transparencia y la participación, componentes básicos para generar compromiso cívico.

La transparencia, implica necesariamente el acceso público a la información que se encuentra en manos del Estado. El acceso a la información por parte de los ciudadanos facilita la evaluación de las instituciones públicas y la transparencia puede ser medida según el grado con el que los ciudadanos pueden monitorear y evaluar las acciones de los servidores públicos y representantes. Subyacente a estas definiciones siempre encontramos la idea de que la transparencia se relaciona íntimamente con la *accountability*

Si se analiza la relación entre representantes y ciudadanos desde un enfoque “*principal-agente*” la primera condición que aparece es que el principal pueda acceder a la información necesaria para evaluar el desempeño del agente. El acceso a la información

pública, permite controlar las actividades delegadas, reduciendo los márgenes de autonomía y discrecionalidad en los agentes.

La Carta Iberoamericana de Participación Ciudadana en la Gestión Pública del CLAD (2009) -de la que he sido co-redactora- establece:

“La participación ciudadana debe ser un elemento transversal y continuo en la actuación de los poderes públicos, que velarán para que pueda ser ejercida a lo largo del proceso de formación de las políticas públicas, los programas sociales y los servicios públicos.”

Y en otro de sus apartados,

“El acceso a la información es un derecho que sustenta el adecuado funcionamiento de la democracia puesto que es condición para garantizar otros derechos y, en particular, el de participación ciudadana en la gestión pública. Como tal, estará protegido jurídicamente.”

Sin embargo, debemos tener claro que la cultura de la transparencia y de la participación, en la que el acceso a la información es un componente imprescindible, es directamente proporcional a la cultura cívica de la ciudadanía y al estado de desarrollo democrático de un país.

Pero, el desconocimiento de la ciudadanía sobre el acceso a la información como derecho es muy grande. El informe sobre Desarrollo Humano en la Argentina PNUD, 2002 afirma que sólo el 1% de los encuestados menciona al derecho a la información como un derecho relevante para la democracia. Estos datos son corroborados por las Auditorías Ciudadanas, programa diseñado para mejorar la calidad de las prácticas democráticas en gobiernos locales que dirigí como Subsecretaria para la Reforma Institucional del gobierno nacional durante el período 2003-2009. Constatamos que no más del 1,5% reconoce el acceso a la información como un derecho. Y de ese 1,5% sólo un mínimo

porcentaje sabe cuáles son los canales adecuados para exigir información. Cuando se solicitan palabras asociadas a la democracia, en la mayoría de los casos no aparece la palabra información. Cuando se pregunta si conoce otras formas de controlar a los gobernantes que no sea a través del voto, aproximadamente el 80 % dice que no conoce y el 20% que dice conocer alguna menciona quejas, manifestaciones callejeras, llamados a los medios de comunicación, cartas de lectores, denuncias a algún partido de oposición pero no el ejercicio del derecho de acceso a la información.

Podemos pensar que datos similares se reproducen en muchos otros países.

Como se puede apreciar, en este terreno hay una enorme tarea pendiente que requiere del compromiso leal, activo y sincero de todos los actores sociales.

La proclamación de las bondades del compromiso cívico y de la democracia participativa resulta incompleta sin el reconocimiento del derecho de acceso a la información en poder del Estado. Dar poder al pueblo para que decida o pedirle que se comprometa en cuestiones públicas directa o indirectamente sin darle la posibilidad de conocer toda la información necesaria para decidir, conduce a un proceso de toma de decisiones imperfecto que puede arrojar resultados negativos para la comunidad y la calidad del sistema democrático. Por supuesto, la solución a este problema no debe encontrarse en la imposición de límites a la participación, sino en el levantamiento de las barreras que obstaculizan el acceso a la información, a fin de que la participación política amplia sea llevada a cabo por una "ciudadanía informada". El derecho a la información es, en consecuencia, una precondition del sistema democrático y del ejercicio de la participación política de la ciudadanía expresada en compromiso cívico.

Además, al mismo tiempo que el derecho de acceso a la información constituye una condición necesaria para la efectiva participación ciudadana, permite el ejercicio de otros derechos

tanto sociales como económicos. En efecto, otro de los rasgos distintivos del derecho de acceso a la información es que se lo considera un derecho humano instrumental. Esto es, la información constituye un instrumento para la concreción de otros derechos, valores o principios. La propia existencia del mecanismo de obtención de información, o bien de la obligación de otorgar información, tiene efectos preventivos o institucionales, independientemente del uso que se haga de la propia información.

Por otra parte, la información provee a los ciudadanos de los elementos necesarios para una eficiente evaluación de la implementación de políticas públicas, incrementando la transparencia en la gestión de gobierno y facilitando el control ciudadano. En este sentido, buena parte de la literatura le otorga a la información pública un papel clave como elemento generador de eficiencia.

Para que las prácticas de participación de los ciudadanos en los procesos de decisión e implementación de las políticas se institucionalicen es deseable, aunque no suficiente, que una norma prevea mecanismos para ello y se garantice, de igual manera su implementación.

La implementación es, necesariamente, un proceso complicado, cuando no conflictivo, que exige una coordinación que integre diferencias y de lugar a una acción colectiva armónica y efectiva.

Una política pública tiene un tiempo de formación, y al ponerla en marcha hay que saber que las organizaciones o los agentes sociales van a reaccionar de manera distinta, los oficiales públicos a quienes corresponda aplicarla van a tener distintas conductas y los grupos destinatarios de esa política van a dar distintas respuestas. El esfuerzo para cambiar el comportamiento de gran número de personas, requiere de un marco conceptual y de habilidades técnicas que puedan ir ajustándose a los diversos

contextos como así también de una mirada temporal de mediano y largo plazo que haga viables los cambios. “A las instituciones se llega”, afirma Jordi Borja.

La implementación debe llevarse a cabo con visión sistémica. Deseo destacar algunas posibles acciones de implementación:

Red de enlaces y responsables de acceso a la información.

Estos funcionarios deberían asistir a los ciudadanos durante el proceso de tramitación de los pedidos de información.

Capacitación

Programar cursos de capacitación para los agentes públicos que ocupan un lugar relevante en los circuitos de respuesta de pedidos de información, tales como personal de mesas de entradas, oficinas de atención al público y áreas jurídicas de las diferentes jurisdicciones.

Asistencia técnica y mesa de ayuda on line

Crear un sistema de información y consulta a través de una línea telefónica permanente y una dirección de correo electrónico.

Criterios de interpretación

Elaborar criterios jurídicos de interpretación para lograr posiciones armónicas con el resto de las normas vigentes en el ordenamiento jurídico nacional.

Portal Web y Boletín electrónico

Organizar un sitio web como canal de difusión y referencia en materia de acceso a la información pública y participación ciudadana.

Herramientas de facilitación

Producir y distribuir herramientas gráficas de difusión: trípticos, guías, carteles, formularios tipo para la presentación de pedidos de información, a efectos de facilitar su comprensión y utilización por parte de los organismos obligados así como de la ciudadanía en general.

Articulación con Ongs

Desarrollar alianzas con organizaciones de la sociedad civil para fortalecer un proceso de cooperación creciente para la construcción de criterios comunes de interpretación de las normas y acciones conjuntas que garanticen el ejercicio del acceso a la información pública.

Sistema electrónico de solicitudes de información

Desarrollar un Sistema Electrónico para Gestión de Pedidos de Información, es decir, una plataforma electrónica para el procesamiento y la recepción de pedidos efectuados por la ciudadanía

Replica en Gobiernos Locales

Promover en los gobiernos locales acciones que mejoren la cultura cívica e instar a sancionar normativa local para el ejercicio del derecho de acceso a la información.

El acceso a la información implica la modificación de comportamientos, hábitos y expectativas que trascienden su consagración en normas. El desafío consiste no solamente en generar transformaciones al interior del Estado fundadas en el concepto de que la información no es propiedad de los funcionarios, sino que es patrimonio de todos. También implica, alentar el compromiso cívico, procurando que el derecho a saber se difunda horizontalmente como parte de una noción más amplia: una efectiva participación ciudadana en las decisiones públicas.

Es un proceso complejo, de recreación de confianzas recíprocas en el que se van articulando un conjunto de reglas formales e informales mediante las cuales se estructuran las relaciones entre los agentes sociales. Es un proceso de construcción colectiva, que debe ser mirado con perspectiva histórica.

En general, los avances son importantes, se ha hecho mucho, pero falta mucho más para acceder a la cultura de la transparencia, no

sólo en relación a la normativa vigente sino, como decíamos al comienzo, en lo que consideramos pilares indispensables para facilitar la vigencia del derecho de acceso a la información: el incremento de la cultura cívica y la mejora de la calidad de la democracia. No se nos escapa que hay obstáculos. Los vivimos cotidianamente. Desde y en la administración pública, desde y en la sociedad civil.

El INTOSAI, en el ejercicio de su misión, puede hacer un aporte invaluable para alentar en los gobiernos la convicción de que transparencia y acceso a la información deben ir necesariamente unidos para generar el compromiso cívico imprescindible para construir una democracia de calidad.



21st UN/INTOSAI Symposium
21^e Symposium ONU/INTOSAI
21. VN/INTOSAI Symposium
21^o Simposio NU/INTOSAI
الندوة ٢١ للأمم المتحدة والانتوساي

13 – 15 July 2011, Vienna, Austria / 13 – 15 juillet 2011, Vienne, Autriche
13. – 15. Juli 2011, Wien, Österreich / 13 al 15 de julio de 2011, Viena, Austria

Topic/Thème/Thema/Tema/ الموضوع

- Effective practices of cooperation between SAIs and citizens to enhance public accountability •
- Pratiques efficaces de coopération entre les ISC et les citoyens afin d'améliorer la reddition des comptes publics •
- Wirksame Praktiken der Zusammenarbeit von ORKB und Bürgern zur Förderung der öffentlichen Rechenschaftspflicht •
- Prácticas efectivas de la cooperación entre las EFS y los ciudadanos para aumentar la rendición de cuentas pública •

الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمواطنين لتعزيز المساءلة الحكومية

Values, benefits and challenges of cooperation of SAIs with citizens:
Views from SAIs

القيم والفوائد والمطالب في التعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين: وجهات نظر

BASIC PAPER / RAPPORT DE BASE / GRUNDLAGENPAPIER / PONENCIA BASE

prepared by/préparé par/verfasst von/elaborado por

كوريا (جمهورية كوريا الجنوبية)

KOREA

الخلاصة

يعتمد هذا التقديم على ثلاثة مخارج أساسية في تعاون الجهاز الرقابي مع المواطنين – القيم والفوائد، الأخطار الهامة والطريقة المحتملة – التي تعتمد على الطرق الرقابية والتعاون في التجارب المختلفة منذ بداية سنة 1980. ويشكل هذا التقديم أيضا بأن السياسات والممارسات الحالية للجهاز الرقابي تعتبر كرسالته التاريخية في مجال التعاون مع المواطنين.

1. ماذا تحتاج رقابة الجهاز الرقابي للتعاون مع المواطنين؟ ماذا تتوقع رقابة الجهاز الرقابي من القيم والفوائد ذات النوعية من التعاون؟

توجد هناك حقيقتان، الأولى مباشرة و الثانية غير مباشرة في التعاون مع المواطنين. تحتوي الحقائق المباشرة على برامج موثقة في مجال الرقابة العامة من أجل تعزيز القطاع العام، والتي تعبر على مطالب المواطنين، وبالطبع، تحديد الضعف والفساد وسوء إدارة الموازنة الخ.. وتجسد الحقائق الغير مباشرة تشجيع المواطنين للمشاركة، من أجل تعزيز ثقة المواطنين بالحكومة، وتعزيز القيم والفوائد للرقابة الخارجية، وذلك بفضل النظرة الطبيعية والعالية لتعاون المواطن والجهاز الرقابي وتنفيذ وإنجاز التوقعات في مجال الرقابة العامة، التي تعتبر الملجأ الأخير لحل أي تشاجر في الإدارة العامة. واعتمادا على تجارب الرقابة العامة للجهاز الرقابي، فإن الحقائق الغير مباشرة يمكن أن ترجح الحقائق المباشرة.

2. ما هي الأخطار التي ترافق رقابة الجهاز الرقابي في التعاون مع المواطنين؟ فهل يمكن مراقبة الأخطار بتكاليف معقولة؟

يتضمن التعاون مع المواطنين العديد من الأخطار والتحديات للجهاز الرقابي في هذا المجالات، كضعف الإستقلالية والقوانين أو المهارات والتي قد تؤدي لدور الحكم بعمل غير فعال وغير جذاب للمسؤولين وغير متطابق/ متناسق مع مؤسسات التحقيق والتدقيق. واحدة تثبت، بأن التعاون مع المواطنين قد تم تحديده ووضعه، فيصبح من العسير إيقافه.

3. ما هي الدروس العملية التي يمكن استنتاجها؟ أية عناصر رئيسية التي يحتاجها الجهاز الرقابي لاتخاذها في الحساب عند وضع خطة التعاون مع المواطنين؟

يمكن استنتاج عوامل نجاح التجارب الرقابية للأجهزة الرقابية – بالتدرج وبخطوة خطوة – نحو تعاون مع المواطنين، بالإسلوب الإنتقائي والشفاف لطلبات رقابة المواطنين باستخدام معايير الإختيار متشددة وإشراك الخبراء الخارجيين.



21st UN/INTOSAI Symposium
21^e Symposium ONU/INTOSAI
21. VN/INTOSAI Symposium
21^o Simposio NU/INTOSAI
الندوة ٢١ للأمم المتحدة والانتوساي

13 – 15 July 2011, Vienna, Austria / 13 – 15 juillet 2011, Vienne, Autriche
13. – 15. Juli 2011, Wien, Österreich / 13 al 15 de julio de 2011, Viena, Austria

Topic/Thème/Thema/Tema/الموضوع

- Effective practices of cooperation between SAIs and citizens to enhance public accountability •
- Pratiques efficaces de coopération entre les ISC et les citoyens afin d'améliorer la reddition des comptes publics •
- Wirksame Praktiken der Zusammenarbeit von ORKB und Bürgern zur Förderung der öffentlichen Rechenschaftspflicht •
- Prácticas efectivas de la cooperación entre las EFS y los ciudadanos para aumentar la rendición de cuentas pública •

الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمواطنين لتعزيز المساءلة الحكومية

القيم والفوائد ومطالب تعاون الأجهزة الرقابية مع المواطنين
وجهاً نظراً

BASIC PAPER / RAPPORT DE BASE / GRUNDLAGENPAPIER / PONENCIA BASE

prepared by/préparé par/verfasst von/elaborado por

جنوب أفريقيا
SOUTH AFRICA

خلاصة التقديم
عرض السيد تيرنس نوميامباي
(الأمين العام للجهاز الرقابي بجنوب إفريقيا ورئيس مجموعة
العمل بلجنة الأداء والفائدة للأجهزة الرقابية)

1. أكد مجتمع الإنتوساي خلال انعقاد مؤتمر الإنكوساي 20، بأنه يجب على الأجهزة الرقابية أن تعمل على تحسين حياة المواطنين. وكذلك تم الاعتراف أيضا بان الأجهزة الرقابية تستطيع فقط تحسين حياة المواطنين إذا ما تم النظر من خلالها على أنها منظمات نموذجية وذات مصداقية وكمثال يحتذى به.

2. يتم تعريف التعاون ك " طريقة أو كمطلب للعمل أو عملية تعاون لغاية مشتركة أو ذات فائدة "، حيث تمثل مصداقية الأجهزة الرقابية كطلب أساسي لفعالية التعاون مع المواطنين. ولهذا السبب، فإن أداة تول (Tool) لتحديد مصداقية الأجهزة الرقابية يجب أن تستعمل لدى الإنتوساي باستخدام " إطار التشجيع والإتصال لقيمة وفوائد الأجهزة الرقابية – وكمهمة، فإن الإنتوساي قامت بتكليف مجموعة العمل للقيمة والفوائد بالأجهزة الرقابية وبالتعاون مع لجنة بناء القدرات واللجنة التوجيهية للمانحين.

3. وتتمثل مسؤولية الأجهزة الرقابية في الإجابة على التغير في المحيط ومهمات المجتمعات واحتياجات المهتمين، بدون المساس باستقلاليتها. وعند التغير الدائم في المحيط يتعين على الأجهزة الرقابية استخدام الشفافية والدخول للمعلومة ومشاركة المواطنين بالعمل الذي تنجزه الأجهزة الرقابية. ويعتبر المواطنون، قبل كل شيء، المهتمين الأوائل بالأجهزة الرقابية.

4. يستطيع الجهاز الرقابي أن يتفاعل مع المواطنين مباشرة من خلال الشراكة أو القنوات، كالبرلمانات ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. ويعتبر الجهاز الرقابي كشريك مع هذه المؤسسات ومن خلال هذه القنوات، فقط ، عندما لا يفقد شهرته وفعاليته.

5. تعتبر كقيمة وفوائد في التزام المواطنين بالتطوير، والتي أعطتها، إلى حد ما، المزيد من الإدراك، ويتمثل السؤال الرئيسي في البدء والمساندة والتكوين وبناء القدرات لها. لأنه ليس هناك مطابقة وملائمة لجميع الحلول وتتمثل الأهمية للأجهزة الرقابية في تقاسم التجارب بالطرق العملية الناجحة والإستراتيجيات وأدوات تول (Tools) والتطبيقات الجيدة لتستجيب إلى اهتمامات المواطنين.

ومن أجل تحديد القيمة والفوائد ومهمات التعاون للأجهزة الرقابية مع المواطنين، قام بعض الأعضاء، وبصورة طوعية، من مجموعة العمل بمنظمة الإنتوساي المتعلقة بالقيمة والفوائد للأجهزة الرقابية بتجميع بعض التجارب المتعلقة بهذا الصدد من خلال المواطنين يمكن تحديدها كما يلي:

. ففي محيط التعاون النشط والفعال بين الجهاز الرقابي والمواطنين، فإن سمعة الجهاز الرقابي كمؤسسة مستقلة، تعطى لها أهمية في حياة المواطنين ومعترف بها من قبلهم. بالإضافة إلى ذلك، يخلق التعاون ثقة واعتباراً للعمل الذي قامت بإنجازه الأجهزة الرقابية.

. تساهم التفاعلات مع المواطنين، لبذل المزيد من الجهود بمسألة الرقابة المالية العامة، وذلك من خلال تطوير الفعالية بمهام التدقيق التي تعتبر جزءاً من مسؤولية الجهاز الرقابي. وتستطيع الأجهزة الرقابية فحص الأسباب التي بقيت، بشكل أو بآخر، مبعدة بمجال الإدراك العام.

. تعمل التفاعلات مع المواطنين للإجابة على توقعات وملاحظات المهتمين من أجل إضافتها من قبل الأجهزة الرقابية في الوقت المناسب بالمخططات والأنشطة الرقابية بصورة ملائمة.

. تستطيع منظمات المجتمعات المدنية أن تلعب دوراً هاماً في الجهود المؤسسية في بلدانها، وذلك من خلال مراقبة الحكومة بواسطة رقابة خارجية، التي قام بإنجازها الأجهزة الرقابية بصلب الإدارات. وتستطيع أيضاً منظمات المجتمعات المدنية تقديم توصيات لاختيار نوعية الرقابات، التي يجب إنجازها من قبل الأجهزة الرقابية اعتماداً على المعلومات الهامة، التي توصلت إليها منظمات المجتمعات المدنية من خلال العمل الذي قاموا بإنجازه.

. وتعتبر الإجابة من قبل الأجهزة الرقابية على ترقب وتطلعات المواطنين ذات أهمية إذا ما تم إنجازها في الوقت المناسب وبدون خطر على الاستقلالية.

. ويتمثل الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في رقابة تنفيذ الأداء واستخدام الضغط على السلطات لتنفيذ توصيات الأجهزة الرقابية.

. ويمكن الحصول على مدخلات من خلال مجموعة التعديل لإعداد رقابات ذات نوعية وخاصة المتعلقة برقابة الخدمات، بما أن المواطنين، هم الذين يستعملون الخدمات العامة. فالضغوط التي تقوم بها مجموعات الخبراء والمجموعات ذات الشهرة، ستعمل على المزيد في رفع قيمة مسار الرقابة.

1- الأعضاء من الأجهزة الرقابية الذين قاموا بتقاسم التجارب وبصورة طوعية: النمسا، البحرين، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، جاميكا، ناميبيا، نيوزيلندا، روسيا، جنوب إفريقيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

. فمستقبل وتفهم الممثلين عن المجتمع المدني، سيعمل على تطوير قيمة عمل الرقابة على جميع المستويات. ويمكن لهؤلاء الممثلين أن يلعبوا دورا كجسر ذا مصداقية بين الأجهزة الرقابية والمواطنين، من أجل المساعدة على القيام بمناقشات ذات فعالية لصالح المواطنين حول النتائج الرقابية.

. وبالتعاون مع الأجهزة الرقابية، يساعد المواطنون في الكشف عن تجاوزات الأنظمة القانونية للميزانية والتوجهات السلبية، وهذا يؤدي بدوره لتحسين مسار التشريع المتعلق بالميزانية والرقابة العامة.

. يتوجب تنظيم وسائل الإتصال بشكل فعال مع المواطنين والأخذ بعين الإعتبار بأن الأجهزة الرقابية مرتبطة بمقاومة الفساد.

7. وقد اتخذت مجموعة العمل للقيمة والفوائد بعين الإعتبار في التأكيد على المهمات التالية:

. أن اختيار الخدمات أو البرامج، يمكن أن تتأثر بصورة غير فعالة من خلال مصالح شخصية ويمكن أن تؤثر بشكل سلبي على قيمة وشهرة الأجهزة الرقابية.

. تحتاج الأجهزة الرقابية حماية استقلاليتها وشهرتها المهنية خلال التعاون مع المواطنين. فمؤسسات المجتمع المدني لديها علاقات سياسية تستطيع أن تؤثر على الإستقلالية.

. يمكن لشبكة العمل الشرعية لبعض الأجهزة الرقابية تجنب أو تحديد التعاون مع المواطنين.

. يمكن أن يقلص النقص في الموارد البشرية والمالية التعاون مع المواطنين وكذلك القيمة التي يمكن الإستفادة منها في هذا التعاون.

. النقص في معرفة الأجهزة الرقابية من اجل تنظيم وسائل التعاون مع المواطنين.

. المطالب من قبل المواطنين والمتعلقة بسبر الآراء لا يتم تنفيذها دائما، حول مجال مهام عمل الأجهزة الرقابية.

. وتتمثل أجسام الأخطار في الإجابة على ترقب المواطنين، بحيث تريد أن تكون الأجهزة الرقابية على مستوى المسؤولية لإعطاء الحلول الغير متفق عليها، كما أن الأجهزة الرقابية لا تستطيع الإجابة على حجم المطالب الغير فعالة.

. إنشاء وسائل عملية للتعاون مع المواطنين من أن تتمكن الأجهزة الرقابية من انجاز ما يلي:

- تلقي الإنتقادات والتذمر،

- العمل على اختيار الخدمات أو البرامج من أجل رقابتها،

- العمل على ترك الرقابة مفتوحة للإقتراحات والتحليل،

8. وتبين النقاط المذكورة أعلاه التجارب الإيجابية المتعلقة بالقيمة والفوائد في التعاون بين الأجهزة الرقابية والمواطنين. وهناك شرط أولي، يتمثل في أن تبقى الأجهزة الرقابية ذات مصداقية قبل الدخول في التفاعل مع المواطنين، وذلك من أجل بناء ثقة المجتمع المدني. وبالرغم من أن المهمات الصعبة قد تم تشخيصها بطريقة انتقائية من قبل مؤسسات الشراكة، ومن أجل التفاعل مع المواطنين، وقد تم اتخاذ إجراءات تخطيط وأداء التي تتناسب مع استكمال هذه المهمات. ومع ذلك، فمن الواضح أنه لا يوجد حل واحد أو مشترك للجميع، حيث أن الأجهزة الرقابية تحتاج إلى تقييم محيطها الخاص من أجل تحديد طبيعة وحدود التفاعلات مع المواطنين. بالنهاية، يمكن للأجهزة الرقابية أن تستفيد من تجارب أخرى تطبيقاً لشعار الإنتوساي القائل: " تبادل التجربة تفيد الجميع ". وقد أضافت مجموعة العمل بمنظمة الإنتوساي والمتعلقة بالقيمة والفوائد للأجهزة الرقابية ببرنامج عملها هدف تكوين تعاون مع المواطنين ، اعتماداً على معارف وتجارب الأجهزة الرقابية ووضع توجيهات موحدة للأجهزة الرقابية والمتعلقة بهذا الصدد.

21° Simposio NU/IN

Tema 3:

Valor y beneficios de la cooperación entre las EFS, los parlamentos y los ciudadanos.

Caso de la Contraloría General de la República de Costa Rica

Exponente: Máster Marta Acosta – Subcontralora General de la República

Julio 2011

En primer término la rendición de cuentas se instaura en Costa Rica como un principio de rango constitucional al cual se encuentra sometida la Administración Pública. Este principio desempeña un papel de primer orden dentro del marco de la gestión pública moderna, y constituye un elemento esencial para un buen gobierno.

En el fortalecimiento y la promoción de la rendición de cuentas las entidades de fiscalización superior desempeñan un papel clave e ineludible, y tienen un papel fundamental en la construcción del conocimiento ciudadano sobre el uso y destino de los recursos públicos. En este sentido, la CGR de Costa Rica como parte del engranaje del sistema de rendición de cuentas, se encuentra plenamente comprometida en el desarrollo de acciones necesarias para el fortalecimiento de la transparencia de sus acciones y el fomento de la rendición de cuentas, tanto a lo interno de la institución como hacia los ciudadanos y ciudadanas del país, lo cual se desarrolla en virtud de las competencias constitucionales y legales asignadas a la institución.

En ese sentido, la institución ha venido desarrollando y fortaleciendo una serie de mecanismos orientados a activar el sistema integrado de rendición de cuentas, al desarrollo de instrumentos y sistemas de información y la aplicación del marco legal, aspectos que forman parte de los principios de rendición de cuentas de la Organización Latinoamericana de Entidades de Fiscalización Superior (OLACEFS), los cuales fueron promovidos por la Contraloría General de Costa Rica, en el ejercicio de la presidencia de la Comisión Técnica de Rendición de Cuentas y que fueron adoptados de forma unánime por los miembros de esa organización en el marco de su XIX Asamblea General, celebrada en Asunción, Paraguay, en el año 2009. Estos Principios, constituyen un mapa de ruta que procura un buen gobierno y una guía para que las instituciones de fiscalización superior de la región promuevan el adecuado ejercicio de la rendición de cuentas.

Para lograr activar tales mecanismos la institución en primera instancia ha promovido a lo interno el fortalecimiento de su planificación estratégica, de tal forma que su Plan Estratégico institucional formulado para el período 2008-2012, incorpora dos objetivos estratégicos que resaltan la importancia que representa para la CGR promover la participación ciudadana:

- Incrementar el uso de los productos de la Contraloría General de la República por parte de la Asamblea Legislativa, los medios de comunicación y la ciudadanía
- Incrementar la confianza en la Contraloría General de la República por parte de la sociedad costarricense

Para cumplir estos objetivos se ha implementando una serie de acciones, entre la cuales se destaca la formulación del Plan Nacional de Fiscalización y Control, elaborado en 2010, conjuntamente con un grupo de ciudadanos expertos y con la participación de un grupo representativo de Auditores Internos del Sector Público. Este plan contiene un componente importante dedicado a temas específicos de interés ciudadano.

A continuación se detallan las acciones realizadas en cada uno de esos tres mecanismos.

a. Activación del sistema integrado de rendición de cuentas

Este aspecto se relaciona con la perspectiva horizontal de la rendición de cuentas, y en primer término cabe destacar la relación de la CGR con la Asamblea Legislativa, en atención a la función auxiliar que por mandato constitucional le corresponde brindar.

Sobre este particular, la Contraloría General le proporciona al Congreso información relativa a los productos que se generan, tales como todos los informes de fiscalización que elabora, le brinda asesoría técnica en materia de hacienda pública así como también atiende las solicitudes de información, solicitudes de estudios de fiscalización y consultas de proyectos de ley, entre otros.

Además de los productos citados, también se le suministra al Congreso una serie de informes para su control político, entre los cuales destaca la Memoria Anual de la CGR, la cual contiene, entre otros aspectos un conjunto de Opiniones y Sugerencias con el fin de apoyar las deliberaciones y decisiones legislativas sobre diversos temas de debate nacional, el dictamen de la evaluación de la gestión de la cuenta pública, así como la propia rendición de cuentas de la CGR (Informe de Labores). Esta memoria, como práctica institucional de los últimos años, no solo se presenta en forma impresa, sino que además se desarrolla toda una labor de divulgación ante las diferentes fracciones políticas y ante

21° Simposio NU/IN

Tema 3:

Valor y beneficios de la cooperación entre las EFS, los parlamentos y los ciudadanos.

Caso de la Contraloría General de la República de Costa Rica

Exponente: Máster Marta Acosta – Subcontralora General de la República

Julio 2011

la Comisión de Ingreso y Gasto Público, la cual analiza el uso y destino de los recursos del presupuesto público.

Otro producto importante es el relacionado con el Informe Técnico sobre el Proyecto de Ley de Presupuesto de la República. Este se presenta anualmente a la Asamblea Legislativa con el propósito de proveer información y opinión acerca del proyecto de presupuesto y, de esta forma, contribuir a su proceso de discusión y aprobación. En este informe se incorporan proyecciones fiscales y financieras, se aborda el proceso de formulación presupuestaria y la planificación nacional. También se discute el análisis de egresos de algunas instituciones. En el pasado, por ejemplo, a través de estos informes la Contraloría comunicó que no se estaba presupuestando el 6% del PIB, establecido constitucionalmente, para educación. Para el informe técnico de 2011, se comunicó que se había presupuestado el 7.1% del PIB. Además, se informa si la asignación de los recursos se realiza en función de las prioridades establecidas en el Plan Nacional de Desarrollo. Todas estas prácticas promueven beneficios a la ciudadanía.

Asimismo y como aporte a la rendición de cuentas y a la transparencia presupuestaria la CGR ha venido presentando al Congreso información especial sobre la ejecución presupuestaria de las instituciones públicas tanto a la Asamblea Legislativa como a la ciudadanía en general.

Cabe señalar además, que en los últimos tres años, la CGR ha utilizado una buena práctica la cual consiste en formular una encuesta para conocer la opinión que tienen los señores y señoras diputados y diputadas sobre la calidad de sus informes, utilidad de los mismos para control político y la rendición de cuentas del gobierno así como su opinión sobre el nivel de comprensión de nuestros informes. Producto de estas encuestas se mejoran continuamente los productos que se remiten a los legisladores para su oportuna toma de decisiones.

b. Desarrollo de instrumentos y sistemas de información

La CGR ha incorporado, como parte de su gestión institucional y en procura de la generación de valor público, el servicio a la ciudadanía costarricense, ello por medio de la

entrega de productos acordes con las características de calidad y oportunidad que merece la ciudadanía así como también teniendo muy presente que una premisa fundamental de la transparencia se relaciona con la calidad de la información para una efectiva rendición de cuentas. En ese sentido la CGR ha venido promoviendo a lo interno la transparencia de la información pública y su disposición a la ciudadanía, especialmente haciendo para ello un uso intensivo de la tecnología y desarrollando esfuerzos para que la información pública que se genera, pueda ser accesada fácilmente y de manera comprensible, tal como lo prevén las mejores prácticas en el proceso de rendición de cuentas.

En este aspecto, por medio del sitio web de la CGR se pone a disposición de la ciudadanía mecanismos para que el ciudadano pueda denunciar posibles actos de corrupción (denuncia electrónica) así como información presupuestaria de las instituciones mediante sistemas de información clave, de fácil acceso y de calidad confiable, como lo son el Sistema de Presupuestos Públicos (SIPP) y el Sistema Integrado de la Actividad Contractual (SIAC), que facilite la exigencia de cuentas a los ejecutores de las políticas públicas; así como información sobre los resultados de los informes de fiscalización, haciendo uso de la plataforma tecnológica disponibles en la institución para facilitar la consulta de esa información por parte de los usuarios. Asimismo la institución se encuentra desarrollando un observatorio del gasto público, el cual estará a disposición del ciudadano a partir de mes de octubre próximo.

Esas acciones, entre uno de sus logros más reconocidos, le han permitido al país obtener un importante resultado en la medición del índice internacional de transparencia presupuestaria, pues las variables mejor calificadas están vinculadas con las funciones de fiscalización y control presupuestarios realizadas por la Contraloría General.

Otro aspecto importante de señalar en este apartado, se relaciona con la disponibilidad de información relacionada con generación de Informes de Fiscalización, todos los cuales se incorporan en el sitio web y pueden ser consultados por todos los actores sociales, instituciones gubernamentales, instituciones privadas, medios de comunicación, etc.

Asimismo, en relación con los informes de fiscalización de mayor impacto, se generan boletines y audios para su difusión a la ciudadanía a través de los medios de comunicación.

c. Aplicación del marco legal

Tal como lo prevé el principio de rendición de cuentas instaurado constitucionalmente, la administración pública en sentido amplio estará sometida a un procedimiento de evaluación de resultados y rendición de cuentas, con la consecuente responsabilidad personal para los funcionarios en el cumplimiento de sus deberes. La ley señalará los medios para que este control de resultados y rendición de cuentas opere como un sistema que cubra todas las instituciones públicas.

En ese sentido y acorde con competencias constitucionales y legales otorgadas a la CGR, ha generado una serie de acciones tendientes a la aplicación efectiva del marco normativo que regula la rendición de cuentas.

Para ello, a nivel interno, cuenta con el **Área de denuncias e investigaciones**, la cual tiene como objetivo detectar e investigar posibles irregularidades y actos de corrupción en la Administración Pública, por medio de un proceso constante de monitoreo y fiscalización de la Hacienda Pública, para lo cual le corresponde desarrollar e implementar mecanismos de investigación, preferiblemente apoyada en tecnologías de información y en bases de datos internas y externas, que le permita relacionar y procesar altos volúmenes de información y facilitar la identificación de hipótesis de corrupción.

Por otra parte también se desarrollan otro conjunto de acciones para enfrentar la corrupción y la percepción de impunidad tales como la participación judicial de la CGR en los procesos constitucional, contencioso administrativo, penal y laboral, la aplicación de procedimientos administrativos, entre otros aspectos.

Estrategia de acercamiento a la ciudadanía

- Como complemento de las acciones antes citadas, la CGR ha venido desarrollando una estrategia de acercamiento a la ciudadanía, la cual se activa por varias vías, siendo una de ellas la participación de la CGR en la Comisión Nacional para el Mejoramiento de la Administración de Justicia, que agrupa al Poder Judicial,

Defensoría de los Habitantes, Ministerio de Justicia, Tribunal Supremo de Elecciones, la Asamblea Legislativa, el Colegio de Abogados y la Facultad de Derecho de la Universidad de Costa Rica, en la cual se desarrollan actividades de acercamiento directo a la ciudadanía, brinda una valiosa oportunidad para contactar, directamente ya sea a los grupos de la sociedad civil organizada, o bien a los ciudadanos en general, de tal modo que ellos puedan aclarar las dudas que tengan acerca del quehacer de la Contraloría, o bien retroalimentar y coadyuvar en el ejercicio de la fiscalización superior.

- El sitio web institucional se revisa de manera permanente con la finalidad de acercar más al ciudadano e informarle de mejor manera sobre nuestra gestión y nuestros productos. La CGR incorpora dentro de su sitio Web una sección denominada “Contraloría transparente”, con el propósito de que la ciudadanía conozca sobre nuestros planes, políticas, finanzas, remuneraciones, entre otros.
- Proceso de revisión de pares: Tal como se señaló al inicio, uno de los objetivos de nuestro plan estratégico se orienta a fortalecer la confianza de la sociedad en la CGR, para ello, una de acciones tomadas se orienta al sometimiento voluntario de la CGR para realizar una revisión de pares en dos de nuestros procesos: el de auditoría y el proceso de planificación institucional. Esta revisión dará inicio entre los meses de agosto y noviembre 2011 por parte de la EFS de México y de Chile respectivamente.
- Rendición de cuentas: La CGR como toda institución pública y de acuerdo con el mandato constitucional está en la obligación de rendir cuentas sobre su actuación, por lo que se somete al escrutinio del Congreso, de los medios de prensa y de la ciudadanía en general. Además de su Memoria Anual al Congreso, la CGR elabora un informe semestral y anual sobre su gestión al Ministerio de Hacienda. Esta información está disponible para los ciudadanos y la prensa.

A manera de resumen, se concluye que la participación ciudadana es un proceso irreversible y requiere de un proceso gradual de cambio por parte de las EFS, sujeto a mejora continua, lo cual parte de moldear aún más nuestra cultura organizacional,

21° Simposio NU/IN

Tema 3:

Valor y beneficios de la cooperación entre las EFS, los parlamentos y los ciudadanos.

Caso de la Contraloría General de la República de Costa Rica

Exponente: Máster Marta Acosta – Subcontralora General de la República

Julio 2011

contribuir a capacitar y educar al ciudadano para que participe de manera más activa y exija cuentas a las instituciones públicas.



21st UN/INTOSAI Symposium
21^e Symposium ONU/INTOSAI
21. VN/INTOSAI Symposium
21^o Simposio NU/INTOSAI
الندوة ٢١ للأمم المتحدة والانتوساي

13 – 15 July 2011, Vienna, Austria / 13 – 15 juillet 2011, Vienne, Autriche
13. – 15. Juli 2011, Wien, Österreich / 13 al 15 de julio de 2011, Viena, Austria

Topic/Thème/Thema/Tema/الموضوع

- Effective practices of cooperation between SAIs and citizens to enhance public accountability •
- Pratiques efficaces de coopération entre les ISC et les citoyens afin d'améliorer la reddition des comptes publics •
- Wirksame Praktiken der Zusammenarbeit von ORKB und Bürgern zur Förderung der öffentlichen Rechenschaftspflicht •
- Prácticas efectivas de la cooperación entre las EFS y los ciudadanos para aumentar la rendición de cuentas pública •

الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمواطنين لتعزيز المساءلة الحكومية

الموضوع 3: القيمة والفائدة في التعاون بين أجهزة الرقابة والبرلمان والمواطنين

أوراق عمل للدول

BASIC PAPER / RAPPORT DE BASE / GRUNDLAGENPAPIER / PONENCIA BASE

prepared by/préparé par/verfasst von/elaborado por

الدنمارك

DENMARK

جدول الأعمال

1. تعريف مجموعة نموذجية
2. الهدف من استخدام مجموعة نموذجية
3. تجارب في استخدام مجموعة نموذجية
- . تقديم أداء رقابتيين، أين تستخدم المجموعات النموذجية
- . المشاركون
- . المنهجية
- . النتائج
4. القيم والفوائد عند استخدام مجموعة نموذجية

1. تعريف المجموعة النموذجية

تعتبر مجموعة نموذجية شكل من بحث نوعي، حيث تتكون من مجموعة من الأشخاص الذين يتم مطالبتهم بالإجابة حول آرائهم وقدراتهم واعتقاداتهم ومواقفهم تجاه إنتاج وخدمة ومفهوم وفكرة والإعلان أو الإجابة بشكل شامل. تتم الإجابة عن الأسئلة من خلال محيط مجموعة متفاعلة، حيث يتحادث مشاركون بحرية مع مجموعة من أعضاء آخرين.

2. الهدف من استخدام مجموعة نموذجية

يعتبر تكوين مجموعة نموذجية مناسبة، ليس فقط من أجل استخدام الرقابات ولكن أيضا تشمل المواطنين والخبراء. علاوة على ذلك، يمكن تكوين مجموعة نموذجية لادخار جزء من الوقت عند التحليل والمراحل الأخيرة للرقابة، كأطراف مناسبة، حيث تعمل على تطوير الإدراك وفي نفس الوقت، العمل على توافق التحاليل من جانب المحللين الآخرين. بالإضافة إلى ذلك، تتخذ اجتماعات المجموعة النموذجية الإجراءات كضمانة للإقتراب من مسار الرقابة، لأن المخارج الحقيقية تتمثل في الرقابة. وأخيرا، تلاحظ المجموعة النموذجية مستوى إضافي كضمانة للنوعية، وبالخصوص في ضمانة الملائمة واكتمال رقابة محتوى على التوصيات.

3. تجارب استخدام المجموعة النموذجية

تقديم أداء الرقابتين

تم مؤخرا استخدام مجموعات نموذجية لرقابتين، اللتان تم إعدادهما أدناه، حيث أن واحدة من هذه الرقابات لم يتم فيها اتخاذ القرار النهائي تجاهها.

14 / 2009 : اعتماد مشروع نظام تسجيل رقمي (بالإنترنت)

يتضمن التقرير الدوري تنفيذ تسجيل رقمي للملكية. وقد تم تكليف المحكمة الإدارية – والتي تعتبر محكمة مستقلة تحت إشراف وزارة العدل – لتنفيذ نظام تسجيل رقمي بالتعاون الوثيق مع محكمة التسجيل العقارية، التي تم تأسيسها سنة 2007. ويتضمن سجل الملكية، التسجيل العام المتعلق بالمقاييس ونشر الحقوق في دفتر التسجيل. إن دفتر التسجيل الرقمي بالمقاطعة الذي يعتبر دفتر تسجيل رئيس المقاطعة، تم إنشاؤه بشهر سبتمبر سنة 2009 بعد ما تم تأجيله لفترة من الزمن. وعندما يصبح دفتر التسجيل الرقمي عملي، فسيتعرض المستعملون بمشاكل التسجيل بالدفتر العقاري، الذي يتطلب فترة طويلة لاستكمال الإجراءات. ويتمثل هدف الرقابة الذي يتحقق ضمن طلب من اللجنة العامة للحسابات، وتحديد انجاز مشروع دفتر التسجيل العقاري الرقمي، متضمنا أيضا أساس القرار لإنجاز المشروع وإدارة المشروع والإدارة المالية وفعالية النظام والإعدادات المتعلقة بالطريقة العملية للنظام.

- المبادرات المتعلقة بالسجن وخدمات التحقيق لمكافحة الجرائم التي تؤدي إلى جريمة جديدة (لم تنجز بشكل نهائي)

يتعلق التقرير حول المبادرات اللازم اتخاذها بالسجن وخدمات التحقيق من اجل مكافحة الجرائم التي تؤدي إلى جرائم جديدة. ومنذ سنة 2006، استقر مستوى العودة إلى الجريمة حول 26%، متضمنا الجرائم التي ارتكبت مجددا والتي تعتبر جرائم جديدة. فالسجن وخدمات التحقيق اتخذت العديد من الإجراءات، على سبيل المثال انجاز مشروع يتعلق بجودة التنفيذ، بالتعاون واتفاقات بين السجن وخدمة التحقيق والبلديات وأيضا انجاز دراسات عملية حول مواضيع وحالات مختارة. يتمثل هدف الرقابة في التحديد سواء أن يكون التعاون فيما بين المؤسسات المتعلقة بالسجن وخدمة التحقيق كافيا ومقنعا. وأخيرا فيما إذا كان التعاون بين المؤسسات يحدد ويعين التأثير على المبادرات المتخذة لمكافحة الجرائم والعودة إلى ارتكاب جرم جديد.

المنهجية

التقت المجموعة النموذجية، مباشرة وبعد انعقاد الرقابتين، حيث تم من خلال تحليل مراجعات. وقد استغرقت الاجتماعات ساعتين ونصف تقريبا، وتم توزيع جدول الأعمال على المشاركين قبل انعقاد الاجتماع.

وقد تركزت الإجماعات الأولى للمجموعات النموذجية حول مناقشات تتعلق بالإمكانات التي توفرها الرقابات، محتوية على المشاكل الواضحة التي تتضمنها الرقابات. وكجزء من الرقابة الأخيرة للسجن وخدمة التدقيق، تم تنظيم الإجماع الثاني للمجموعة النموذجية لمناقشة وضع النتائج الأولية للرقابة، محتوية على تقديم التوصيات (نصوص ... وغيرها).

كما تم تنظيم الإجماعات على شكل اجتماع عام، ولكن أيضا على شكل مجموعات صغيرة تتركب من شخصين أو ثلاثة أشخاص على الأكثر. ويمثل تقسيم المشاركين بمجموعات صغيرة من أجل ضمان أن المشاركين سيساهمون بشكل فعال عند المناقشات ولهم القابلية للمساعدة. كما تم إنشاء نوعية خاصة من أجل استطاعة المساندة والتوجيه.

يتم توزيع ملخصات الإجماعات على جميع المشاركين للتعليق عليها، كما أن الملخصات تعتبر كوثائق ثانوية بالنسبة للرقابات.

يمكن استخدام المجموعات النموذجية كمنهجية بجميع مراحل أداء الرقابات، بدون الأخذ بعين الاعتبار بهدف الرقابة. ومهما يكن، يجب الإدراك بذاتية كل واحد من المشاركين (بمعنى يمكن لكل مشارك، أن يكون لديه بعض النقاط ويقوم بتقديمها خلال الإجماع)، وليس هناك ضرورة الإجماع بين المشاركين، وأخيرا ومن أجل تحقيق الهدف، يجب أن لا تكون هناك صداقة تامة بين المشاركين بالمجموعة النموذجية، كما يجب أن تكون عدد اجتماعات المجموعة محدودة.

يجب أن يبقى الجهاز الرقابي مستقل خلال سير العمليات، وتتنحصر مهمته في تحديد وتقييم نتائج المجموعة.

هذا وتريد لجنة المحاسبة العامة استخدام ترتيب المراجعات في غالب الأحيان من قبل خبراء ذوي كفاءات عالية في المجالات الرقابية.

المشاركون

تتركب المجموعة النموذجية لتنفيذ مشروع نظام رقمي للتسجيل من الممثلين التاليين:

- قطاع البنوك
- اتحاد المحامون
- اتحاد الوكالات العقارية
- اتحاد مسح الأراضي
- وزارة العدل
- القسم المكلف بالتسجيلات العقارية
- المكلف بالنظام و
- وموظف تقني

تتألف المجموعة النموذجية المتعلقة بمبادرات السجن وخدمة التدقيق المتعلقة بالجرائم والقيام بجرائم جديدة، تتألف من الممثلين التاليين كما يلي:

1. وزارة العدل، 2. الجهاز المركزي للسجن، 3. المؤسسات التي لها علاقة بالسجن المركزي وخدمة التدقيق، والتي تحتوي على مراقبي السجن ورؤساء خدمات التدقيق، 4. البلديات، 5. الحكومات الجهوية، 6. اتحاد المتهمون سابقا، 7. اتحاد العمال الإجتماعي، 8. والمنظمات الخاصة التي تنظر في سياسات وحقوق الجرائم (يتزأس المجموعة النموذجية رئيسا كان مديرا سابقا باللجنة الكندية للسجون وخدمات التدقيق).

ويختلف عدد المشاركين حسب الموضوع الذي يتم طرحه. وقد أعطت التجربة بأن تستدعي مؤسسة المراجعة بين 8 - 12 مشارك.

تتمثل الأولوية لمؤسسة المراجعة في انتخاب المشاركون وبالتشاور مع المراقبين، في نطاق ضمانته، أن المشاركين لهم الصلة الوثيقة بالموضوع. ويلزم أن يوافق المراقبين بالجلستين على اقتراحات المشاركين وبدون أي شرح أو تعليقات. ويلزم أن يكون لدى المشاركين اهتمام مباشر بالموضوع الرقابي سواء من قبل استخدام النظام القضائي أو الرقابي.

فقط، تتم تغطية نفقات النقل والإقامة للمشاركين بمؤسسة المراجعة، ولا يمكن تغطية أية نفقات أخرى.

النتائج

استخدمت المجموعة النموذجية وبصورة تامة وكطرف مدرك في نفس الوقت، وكان لديها المناسبة للتوصل لشرح مخارج عديدة من خلال المناقشة، حيث تمثل بالخصوص إلى التوصل إلى الهدف المتعلق بالرقابات.

تم الطلب وفي كل اجتماع، التحرير والعرض حول 5 مشاكل ذات أهمية أو أولويات مختارة بنظام الأداء، أو المجالات الثلاث الهامة المتعلقة بالتحسين والتطوير، وهذا يعتبر بحد ذاته توجيه جيد لمسار الرقابة.

تدخر المجموعة النموذجية جزء من الوقت، إذا اجتمعت جميع الأطراف في نفس الوقت. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الوقت للتقييمات المختلفة للكلمات والعروض لكل مشترك ومراقب.

تعطى الفرصة للمجموعة النموذجية للتدخل لمعرفة وتجربة الخبراء في مسار الرقابة أو تنظيم الخبراء في مسار الرقابة وأيضا المواطنين على سبيل المثال المساجين القدماء أو إقحام أطراف أخرى تتمتع بمعرفة جيدة حول الموضوع وعلى مستوى رفيع من النوعية.

4. القيم والفوائد

- . ربح جزء من الوقت
 - . سماع الخبراء والتدخل في المسار
 - . ضمانة مستوى عالي من النوعية
 - . إمكانية إشراك مواطنون لهم صلة بالموضوع
 - . مساعدات في المجالات الرقابية
- . تؤمن المساعدة، بأن مخارج الحقوق متضمنة بالرقابة، وعلى سبيل المثال ماذا يقنع التعاون بين السجن وخدمات التدقيق والبلديات، والتي يتم تعيينها وتطابقها مع اجتماع المجموعة النموذجية كمكافحة أساسية لمكافحة الجرائم والجرائم الجديدة.

“Improving Communication between SAIs and their Stakeholders”
Superior Audit Office of Mexico | July, 2011

Foreword

All around the globe, the practice of governmental auditing has surpassed its traditional boundaries to become an instrument readily used, both by official agencies and the citizenry, to assess the quality of public funds' use.

The findings of an audit might prove to be an important input for stakeholders of all sorts: lawmakers and their decisions over budgetary allocations; upper management and the implementation of changes on their strategies; watchdog organizations and the contents of their reports; media and their views; private citizens and their participation in elections.

Even though the outcomes of the auditing process are, mainly, of a technical nature, they reflect with great clarity the real capacity of a government of meeting the citizenry's needs, and therefore, they should provide accurate and timely information to the users on how their money has been spent.

Auditing is, indeed, a public service, and auditing entities should always bear in mind that they are writing not only for a specialized minority, but for the nation as a whole.

Therefore, the definition of a sound and coherent communication policy should be a paramount of the auditing process; it is necessary not only to get the results, but make them available for stakeholders of all kinds, in order to render them fit for their main purpose: the improvement of governmental expenditure.

In this paper, we will offer the reader the experiences of the Superior Audit Office of Mexico (SAO) regarding the challenges of conveying the contents of its auditing reports, the steps undertaken towards broadening the base of its users and the future endeavors for attaining its goals.

The task of conveying auditing results

Since its inception, the SAO was given the mandate to assess the federal public accounts, on a yearly basis and after the expenditures have been made. The scope of the auditing process comprises the Executive, Legislative and Judiciary Branches of the Federal Government, the federal funds transferred to the federal states and, in general, any institution or even individual that uses federal resources.

Likewise, the SAO has the duty of presenting its yearly report to a special Commission of the Mexican Chamber of Deputies. The contents of the report are made public after this presentation, given the need of preserving the confidentiality of the information; the full version of the report is posted on the SAOs' website in order to make it available for the general public, the media and the academic sector.

By doing so, the SAO can officially consider that it has acquitted itself of this task, and move on. But how have these actions translated in a wider awareness of the contents of its auditing report?

In order to get precise information on this, the SAO decided to conduct a survey among a representative sample of its users and of the general public towards the end of 2007. This survey was meant to assess the level of transparency and accountability culture within Mexican population, so as to have an insight concerning the national perception on the institution's performance and outcomes.

This study pointed out that a large percentage of the non-specialized population is unable to identify SAO's specific responsibilities; yet, the percentage that does identify them largely approves (over 75%) the institution's performance.

Also important, the study exposed that educational level is a central issue in determining the importance of public institutions' transparency and accountability, as well as SAO's tasks. Likewise, the perception on the institution among the national experts is good (69%), thus allowing SAO to be considered as a well rated institution within the Mexican governmental institutions.

A second survey was conducted in 2009, regarding those areas whose endeavors are related to the auditing process. 36 federal governmental entities, an autonomous entity, nine state governments, two unions and 31 media organizations were asked about their knowledge on auditing, SAO's functions and the perception of its work.

The survey's results were positive, showing that 57% of the sample considered that the SAO's annual report offers a clear panorama of the public expenditures; the same percentage sustains that the outcomes and findings of the auditing process contributes to the improvement of the public funds' use; 89% of the surveyed entities believed that SAO's work is trustable; 71% thought that the institution met national expectations regarding transparency and accountability; 83% considered that the SAO acted with objectivity, 71% with impartiality, 78% with efficiency and 86% with integrity.

Even though these outcomes are favorable to the SAO's performance, we have to concede that they are not very explicit regarding the issue under discussion: how well is our message been conveyed to our stakeholders. Perception is just a part of the picture; as an institution whose values are related to accountability and

transparency, we have to be very self-critical and consider if we are doing our best in terms of rendering the results of our work available to all those interested in it, not only to our usual customers.

The Annual Report and its Peculiarities

Let's start with our main client: the Chamber of Deputies. In principle, the auditing findings should be an important input for the legislative work, the definition of the federal budget and the fund allocation. Time and again, we have been advised, as the technical auditing arm of the Chamber, that our information arrives late; not because of a non-compliance with the calendar, but because while the budget is discussed in December, the SAO's report is delivered in March, which means that our work has not become an input for the national budgetary decisions taken by the Chamber.

Since the SAO is forced to comply with its legal mandate, it has to wait until the Ministry of Finance gives it the fiscal year's public account, including information on all the Branches, which happens in the first quarter of the following year. The process of auditing takes several months, thus forcing the SAO to hasten its audits in order to render its report as soon as possible. Nevertheless, the gap between serviceable information and availability date is still to be significantly narrowed.

Another factor is the sheer volume of the report itself. Around a thousand audits are conducted, resulting in a huge set of tomes -66 in 2010-, sometimes written in an arid and technical language; a daunting task for anyone daring to read each and every part of this report, and likely requiring specific knowledge on the issues tackled therein. Several members of the Oversight Commission have candidly expressed that it is just impossible not to get lost in those thousands of pages, even with the most serious intentions of trying to fully understand. This reflects, unfortunately, on the lack of use of our work in the Chamber's debates.

In order to address this situation, the SAO decided to radically modify the presentation of its report. From this year on, individual reports will be issued as soon as each auditing process is finished. Even though it is always tempting to include a thorough analysis of each particular situation found, there will be a strict editorial policy regarding simplicity and conciseness, so as to allow the reader to grasp the main issues and conclusions.

This will allow the Chamber of Deputies to count on a steady stream of information which can be taken into consideration during the lawmakers' work, fuel informed debates and take more objective decisions.

Mass communication by the Internet

Most Superior Audit Institutions have Internet sites in order to conveniently, efficiently and economically convey their message to the public. But, evidently, the access of each country's public to the Internet resources still varies enormously, and so does the clarity of the aforementioned websites' contents.

Mirroring the problems discussed above regarding the complexity of the SAO's reports, the digital versions have also presented several limitations, mainly, the user-friendliness of the system.

Given that an official website is the portrait of an institution, we have periodically analyzed the contents and general appearance of our website. Thus far we have made at least three major overhauls of our portal, in order to make it more useful for its visitors. Right now we are working in a new portal, which will enable the users to quickly find their way among the numerous audit reports, as well as an English version for our international customers.

The SAO and the Media

We all know that the media often portrays events under a very different light than the one we use. Even though there is a responsible attitude of the mainstream means of communication regarding the work performed by the Superior Audit Institutions, we can always find fine examples of sensationalism, lack of contextualization or mere ignorance on the procedures and meaning of the auditing processes.

This might become a problem because one of the mainstays of our profession is credibility. We have to be perceived as institutions fully engaged with values such as impartiality, objectivity and accuracy, and the media can be a strategic ally in order to attain this goal.

We can't interfere with the freedom of the press, but we can indeed help them by providing the technical skills required to understand our auditing practices, the real scope of our decisions and the legal mandate and constraints of the auditing practice. A more informed analyst will generate a balanced and objective view of the facts and therefore, produce valuable information for the public.

Last year the SAO, in collaboration with one of the most prestigious social investigation centers of Mexico, offered a workshop to the journalists that cover legislative news about several issues related to our work: the conceptual framework of accountability, the institutional environment, the role of Superior Audit Institutions, the different kinds of audit processes, the national and international framework of auditing, and the quality of governmental performance, among others. Several acknowledged specialists were invited to offer these courses, and the response was very positive.

Another interesting experience was a workshop on media management, which was attended by the heads of the Superior Audit Offices of the 32 federal states. We found that it is imperative that those responsible of this important task develop the abilities to convey a clear and coherent message when they concede interviews or are requested to make statements on specific issues. Quite a few of them found out that dealing with the media is not as easy as it seems, and that they have to proceed with caution in order to promote their institutional interests.

In Mexico, by law, the government is entitled to use time spaces in public TV and radio for official purposes; likewise, the Legislative Branch has an official TV channel, available on cable, for disseminating information.

The SAO decided to take advantage of these opportunities by creating a series of spots describing its activities to the general public, and recording twenty half-an-hour round table discussions. These programs –under the title “Checks and Balances”- were moderated by a respected journalist and included the participation of specialists, scholars, members of our institution and lawmakers representing the whole Mexican political spectrum.

Several issues were debated: auditing in federal states and municipalities, current international trends in auditing, the value and benefit of Superior Audit Institutions, auditing and public policies design, auditing and budget definition, the participation of the citizen in accountability processes, possible reforms to the audit system, role of sanctions in the auditing process, etc.

We consider these efforts as a very valuable means for reaching wider audiences and, in a way, “educate” the public regarding our endeavors. Given the positive reception to this initiative, we plan to develop other projects of the same nature in 2011.

Input of the Academic Sector

Another stakeholder, which is seldom taken into account in the definition of communication strategies, is the academia. Investigation centers, professional associations, universities, are all net producers of knowledge on auditing issues, and therefore, the Superior Audit Institutions should reach out and participate actively in research and development projects with them. Moreover, the future members of our institutions are the current alumni of these centers; a special attention should be devoted regarding a contribution in the curricula of the audit specialists.

The SAO has signed a series of agreements with universities so their best students can make internships in the institution and, eventually, opt to become full-time employees. At the request of several of these centers, the SAO participates, on a

regular basis, in seminars, round tables and other academic activities in order to develop an interest on our work among the attending public.

Another project that has yielded outstanding results has been the annual contest of essays on superior auditing and accountability, organized with the National University. This contest, held for the last ten years, has offered a showcase for those involved with these themes; over 700 essays have been received, and the best have been disseminated across the country.

The Citizen and the Accountability Process

All in all, the most important stakeholder for a Superior Audit Institution is the citizenry, because it is the ultimate beneficiary of a better use of public funds, and at least in Mexico, might be the least aware party of the benefits of government auditing and accountability. The surveys have shown us that our work is not well understood by a considerable part of the nation; therefore, we have to design appropriate means for conveying the importance of auditing.

There has been an intense international debate on the feasibility of allowing the citizenry and the Non Governmental Organizations a more active role in the audit process. We believe that this participation might prove to be valuable as long as it does not interfere with the impartiality of the institution, and acts as an additional source of information about the performance of governmental agencies.

Moreover, last year the SAO created a mechanism (hot line) for receiving anonymous denounces of the public regarding alleged irregularities via e-mail. These inputs will be taken into account in the yearly audit planning program. We hope that this strategy, together with clearer audit reports, a more accessible website and all the other dissemination activities described in this document, will enhance the institutional communication process with the citizenry.

Conclusion

As we have seen, the adequacy of a communication strategy covering the interests and special characteristics of all stakeholders is a vital element of a Superior Audit Institution work. We produce information, and if this information does not reach its final users, the impact of the auditing practice's outcomes will be severely curtailed.

A multidisciplinary approach is required in order to attain a coherent and diversified communication policy. We have to bear in mind the particular needs of our customers, so our products meet their specific requirements. The different parts of the policy must complement each other, so our institutions can convey a univocal message that reaches the widest possible audience.

We must strive to generate a positive perception in the public, but also couple it with specific actions that offer certitude and real contents to that perception. In this way, we will maintain the attention of our stakeholders and receive valuable input for attaining our institutional goals.

“Effective practices of cooperation
between SAIs and citizens
to enhance public accountability”

21st UN/INTOSAI Symposium
Vienna, July 13-15 2011

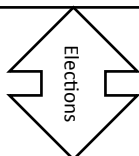
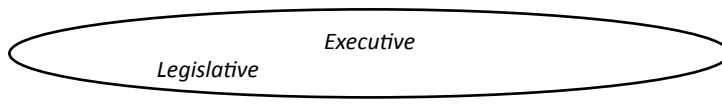
Theme 3
Values and benefits of cooperation between SAIs,
parliaments and citizens

Enrique Peruzzotti
(Consultant UNDESA, Di Tella University)

Traditional approach: arenas and agents of accountability

Horizontal mechanisms (political and legal accountability)

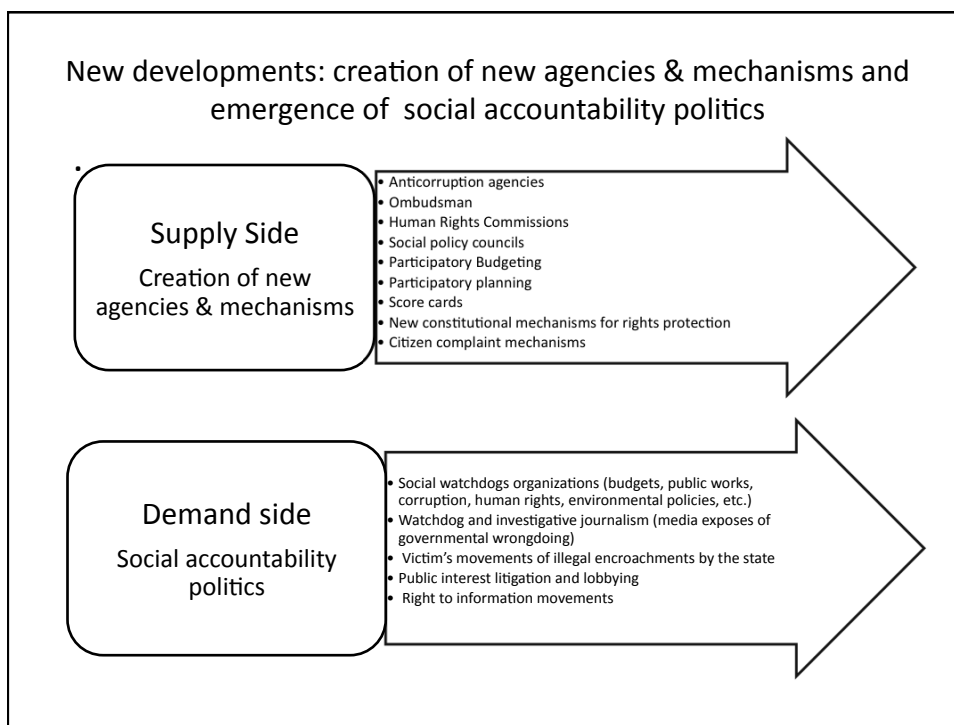
Comptroller General
Public Prosecutor
Public Audit



Individual Citizens

Civil Society Media

Vertical Mechanisms

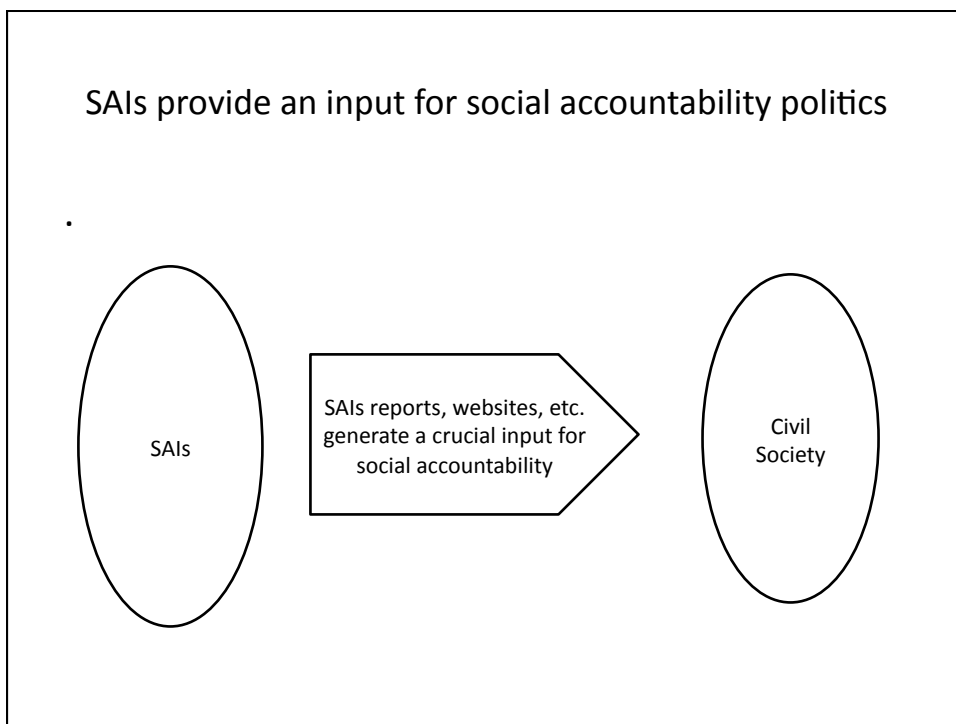
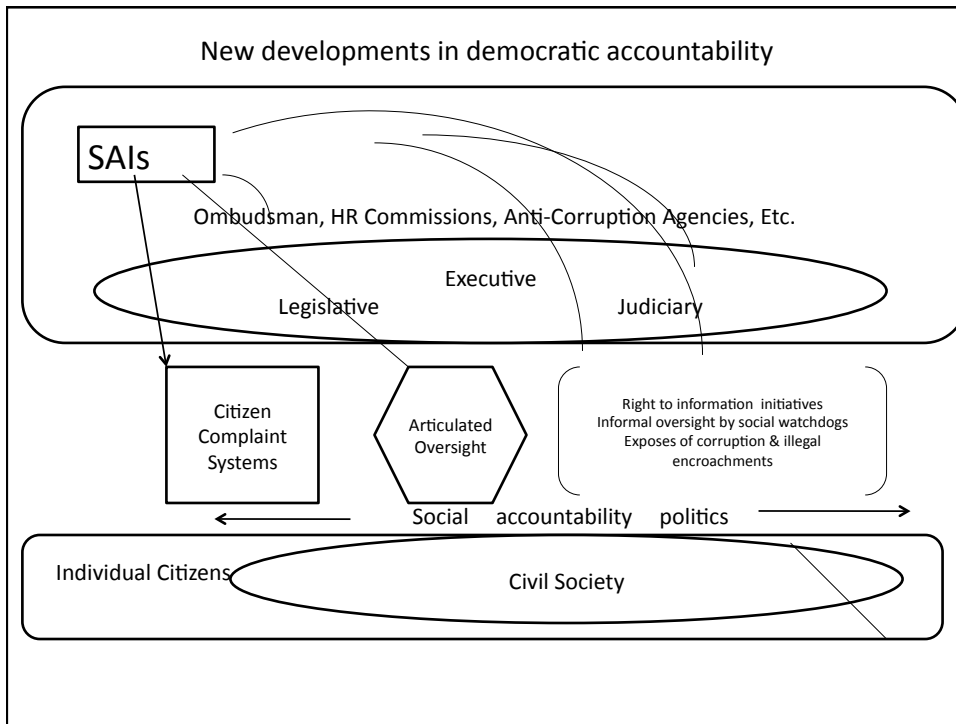


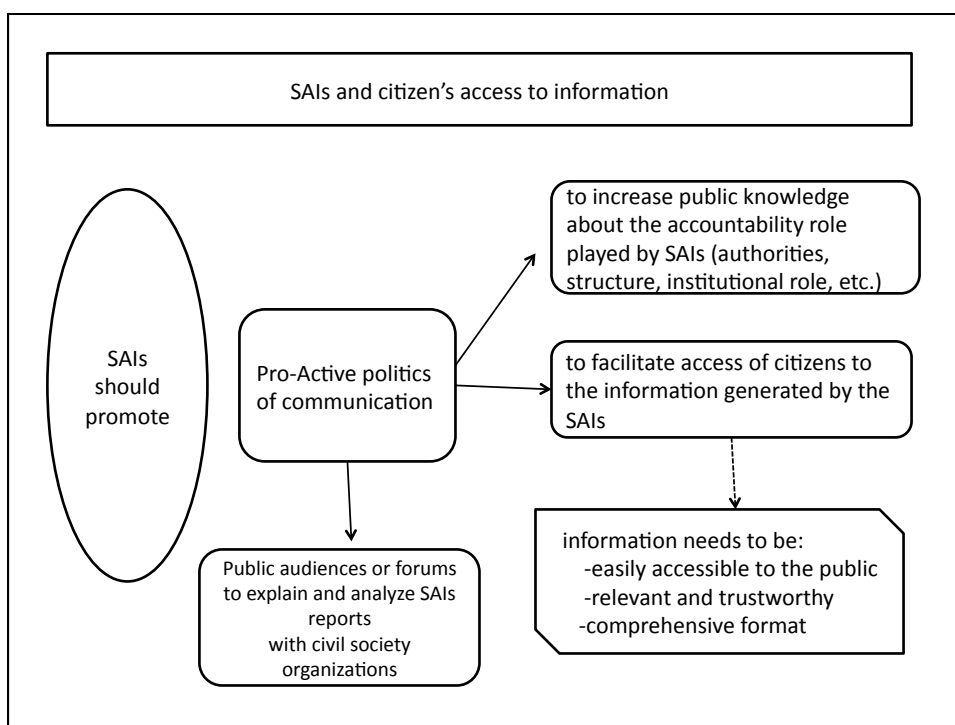
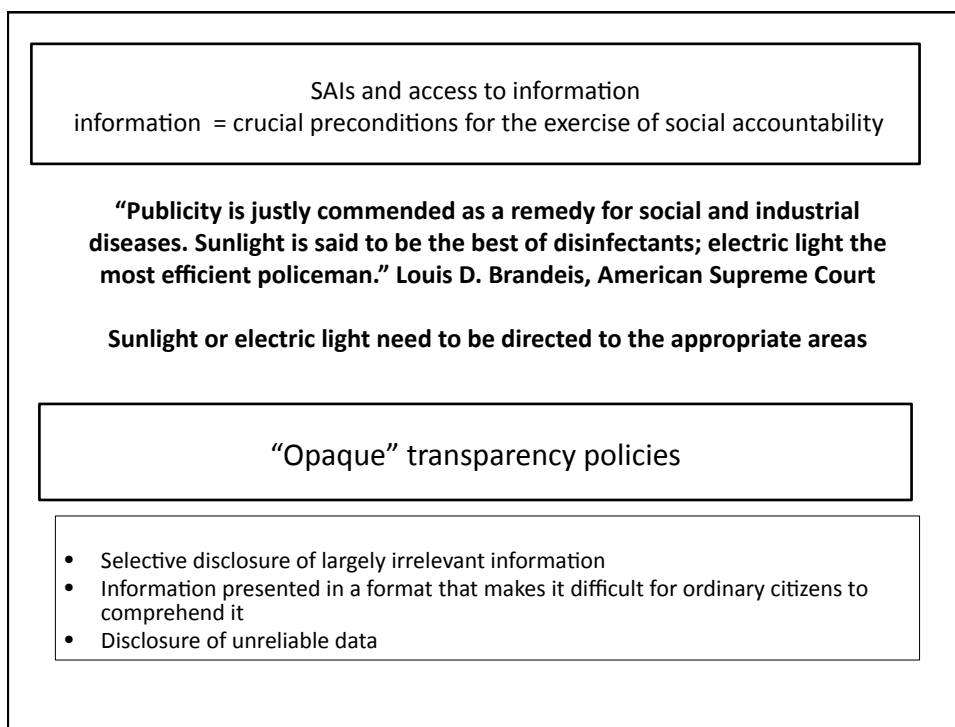
Sub-type of social accountability politics that is directly relevant to SAIs

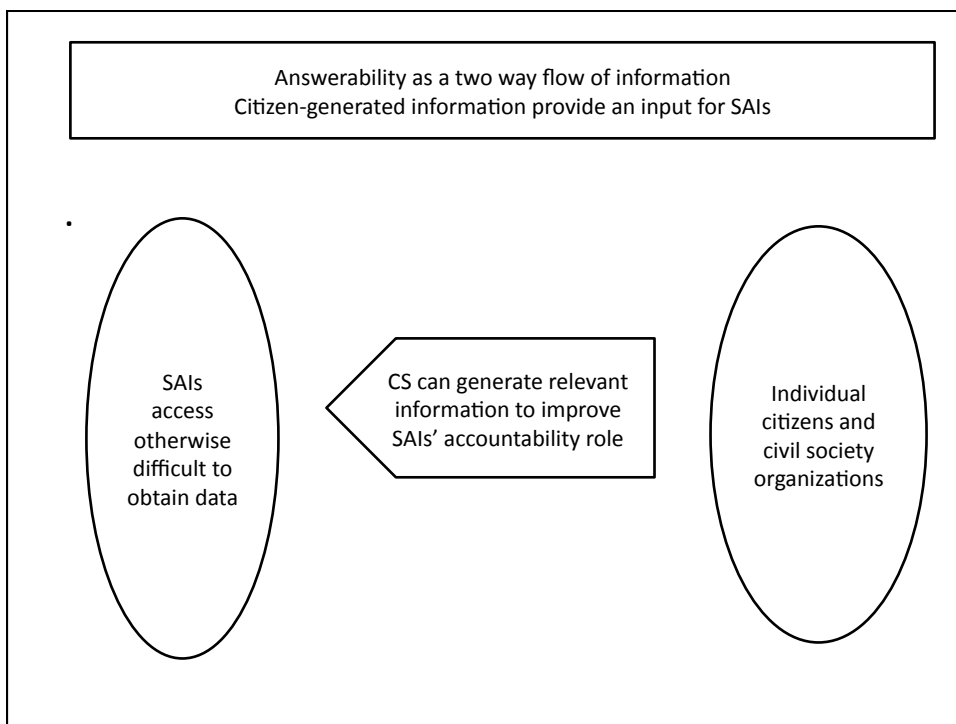
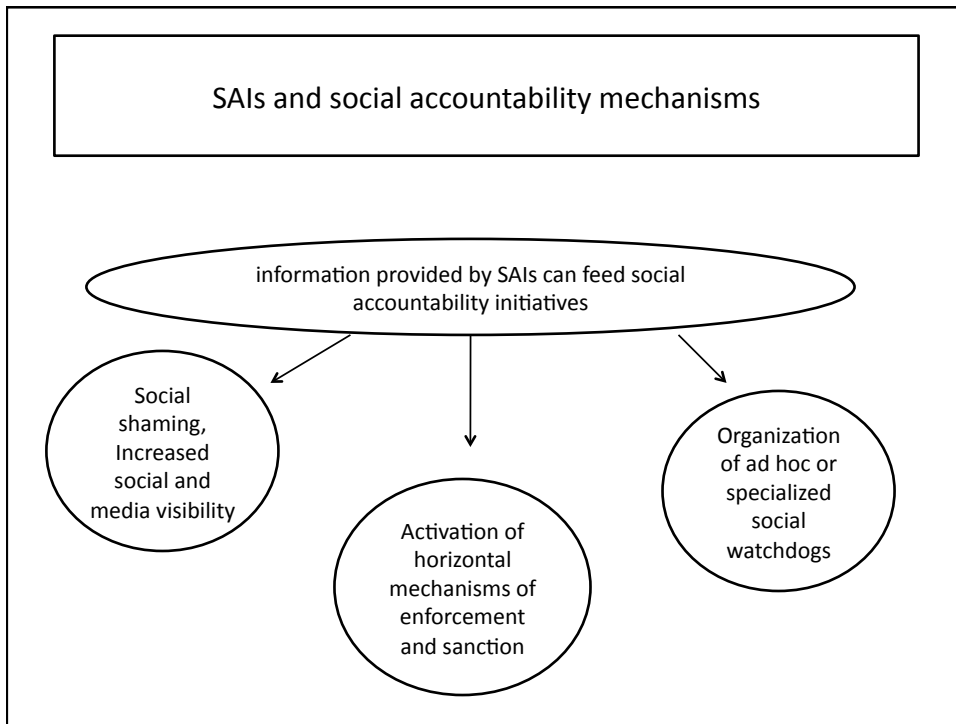
Development of citizen-led initiatives organized around demands for legally accountable government
(Peruzzotti-Smulovitz, *Enforcing the Rule of Law*, 2006)

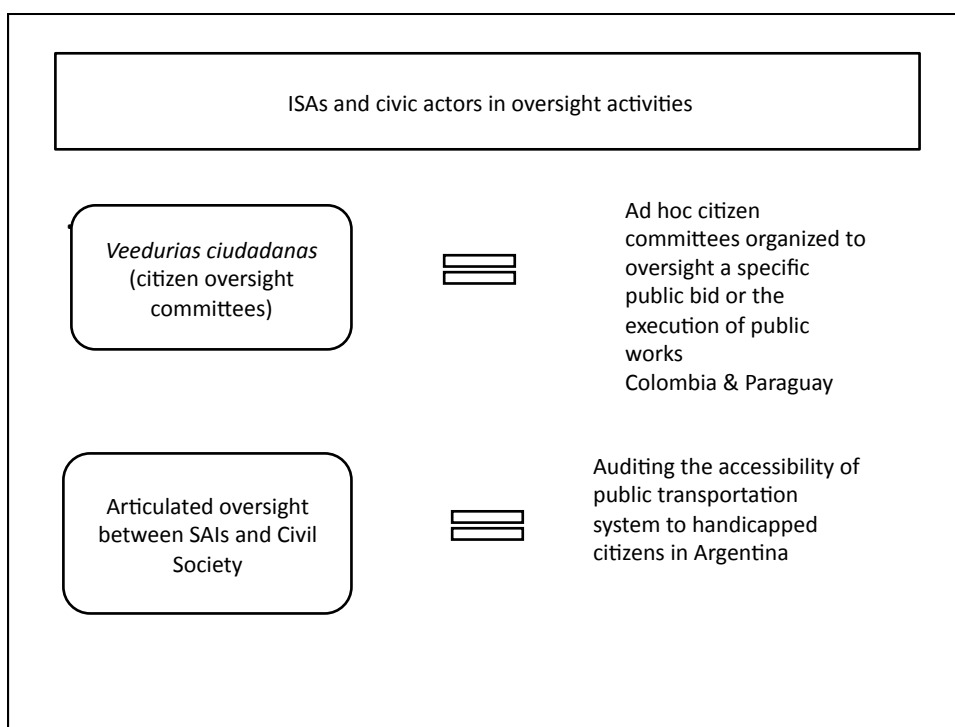
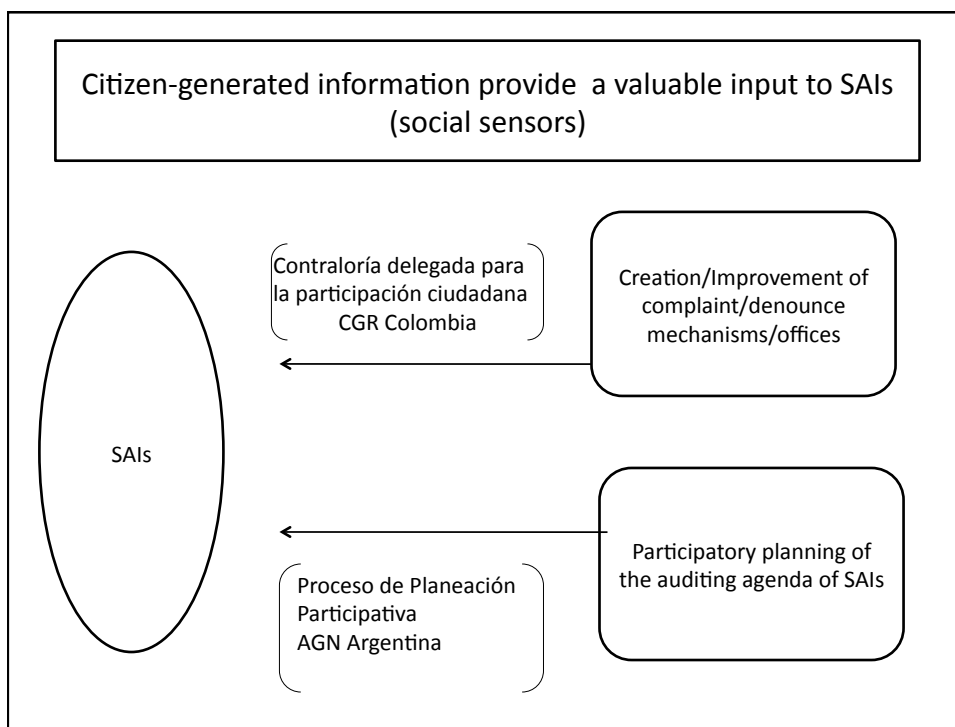
Involvement of civil society in the control of public officials' compliance with existing legal norms and administrative procedures

Expands the traditional repertoire of accountability mechanisms by adding an informal complement to the workings of intra-state agencies









Benefits from the collaboration between citizens and SAIs

- Greater social knowledge and legitimacy of SAIs translate in public support to their mission
- Civil society can become an important ally if SAIs confront illegal encroachments from other state agencies that could jeopardize their integrity and autonomy
- Improvement of their oversight capacities by accessing certain type of information that social organizations are better positioned to obtain
- Mutual interest in improving the overall institutional framework for the exercise of accountability (transparency policies, access to information legislation and mechanisms, and the strengthening of enforcing mechanisms against wrongdoers)



21st UN/INTOSAI Symposium
21^e Symposium ONU/INTOSAI
21. VN/INTOSAI Symposium
21^o Simposio NU/INTOSAI
الندوة ٢١ للأمم المتحدة والانتوساي

13 – 15 July 2011, Vienna, Austria / 13 – 15 juillet 2011, Vienne, Autriche
13. – 15. Juli 2011, Wien, Österreich / 13 al 15 de julio de 2011, Viena, Austria

Topic/Thème/Thema/Tema/الموضوع

- Effective practices of cooperation between SAIs and citizens to enhance public accountability •
- Pratiques efficaces de coopération entre les ISC et les citoyens afin d'améliorer la reddition des comptes publics •
- Wirksame Praktiken der Zusammenarbeit von ORKB und Bürgern zur Förderung der öffentlichen Rechenschaftspflicht •
- Prácticas efectivas de la cooperación entre las EFS y los ciudadanos para aumentar la rendición de cuentas pública •

الممارسات الفعالة للتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمواطنين لتعزيز المساءلة الحكومية

الموضوع 3: القيمة والفائدة في التعاون بين أجهزة الرقابة والبرلمان والمواطنين
تقديم أوراق ودراسات الحالات الفردية

BASIC PAPER / RAPPORT DE BASE / GRUNDLAGENPAPIER / PONENCIA BASE

prepared by/préparé par/verfasst von/elaborado por

فنزويلا

VENEZUELA

تطبيقات الجهاز الرقابي الفينيزويلي لتطوير التعاون بين الجهاز الرقابي والمواطنين

لقد وجدت مشاركة المواطنون فائدة كبيرة ومكانتها، في ظل نظام ديمقراطي، بالأوساط الحكومية والمنظمات الدولية، خلال السنوات الماضية. وخاصة، بأنه يشير إلى مسار، الذي قد تم تثبيته وإقراره بالدستور والتشريعات في العديد من البلدان سواء منها الدول الصناعية أو التي في طريق النمو. ولكن إقرارها لا زال يوجد، حينئذ، في حالة البداية.

تمثل مشاركة المواطنين عامل هام للرقابة المالية العامة وفي مكافحة الفساد. تتمثل المهمة الأساسية لجهازنا الرقابي في الإجابة على طلبات المواطنين، الذين يمارسون حقهم الشرعي للمطالبة بإدارة فعالة واستخدام الوسائل العامة بشكل جذري بجميع الأجهزة والوسائل العامة وخاصة منها الوسائل المادية والخدمات لصالح المواطنين من خلال المساءلة الفعالة من قبل موظفي الدولة، والعمل على تحقيق إجراءات عملية من أجل تخفيض ومقاومة الفساد والاختلاس المتعلقة بالمصادر العامة.

ومن أجل العمل على مشاركة المواطنين بالمجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمساءلة التي تعتبر الجزء الأساسي للحياة الديمقراطية بالبلاد، توجد فينيزويلا في مسار وتحديد المکانیزمات من أجل وضع وتوسيع الفضاءات التي تسمح للمواطنين المشاركة الفعالة والوضع تحت تصرفهم الوسائل الضرورية من أجل التطبيق.

تطوير مشاركة المواطنين

وحسب الفصل 62 من الدستور الفينيزويلي، تم تحديد ما يلي: " كافة المواطنين والمواطنات لهم الحق بالمشاركة وبكل حرية بكافة الأنشطة العامة ". ومن خلال تحقيق هذا الأمر التشريعي، فالقانون للإصلاح الجزئي لـ " قانون هيكل الجهاز الرقابي والنظام الوطني للرقابة المالية العامة <http://www.cgr.gob.ve/contenido.php?Cod=015> بالفصل 8 الفقرة 75 (المتعلقة بمشاركة المواطنين) حيث سمحت للمراقبين والمراقبات العاملين بنشر المعايير من أجل السماح للمواطنين والمواطنات أو أكدت على النقاط التالية:

1. " العناية بكافة المبادرات، التي اتخذتها المجتمعات المنظمة والمتعلقة بمشاركة المواطنين بالرقابة الاجتماعية والبلديات.

2. إعطاء الأمر والتمسك والتدوين وفحص شكاوى المواطنين المستلمة من الدعوات التي أنجزتها الرقابة الاجتماعية،

3. تسهيل الرقابة والمواصلة والفحص سواء بالنسبة للمخططات التي تم وضعها من قبل لجنة الرقابات الاجتماعية أو المشاريع التي تم إنجازها بالشراكة من قبل المجالس البلدية والبلديات،

العمليات الجارية بهذا المجال، التي من الواجب أن تكون موصوفة ومستندة. بالإضافة إلى ذلك، يصدر الجهاز الرقابي على موقعه الإلكتروني تقريراً من أجل تطوير الشفافية والمساءلة (http://www.cgr.gov.ve/informes_actuacionphp?Cod=027) بهذا التقرير، كما يوجد ملخصاً لكل نشاط رسمي. وبنهاية كل سنة مالية، يتم تنقيح وتجميع جميع الملخصات بصورة يمكن من خلالها الاستطاعة من نشرها ككتيب تحت عنوان " الأنشطة الرسمية – ملحق بتقرير الإدارة "، الذي يتم تقديمه كل سنة إلى الكيان التشريعي بفينيزويلا.

تستجيب المصالح الإدارية لدعم المواطنين لرغباتهم، التي توجد من قبل ومنذ زمن بعيد، حيث يوجد لتقديم الخدمات وكوسيط لإبلاغ توصياتهم واحتجاجاتهم وشكواهم. ولهذا الغرض، تم إنشاء هذه المصالح، والقيام بواجب تسجيل الشكاوي وتحليلها وتجميعها بملف كامل ووحيد، من أجل تجنب تقسيمها على العديد من الإدارات المختلفة (المحاكم) مثلما حدث في الماضي، وإعطاء الضمانة والإمكانية للمواطنين، الذين يتصلون بدائرة عامة من أجل تقديم شكواهم.

وبسبب النقص لمثل هذه الخدمات الوسيطة، فإن العديد من الأشخاص، والذين لديهم حجج لا تتسم بالشرعية، يتنازلون على حقهم، خوفاً من ملاحقتهم قضائياً.

وتمثل هذه المصالح (المكاتب) لدعم المواطنين، حينئذ، كمركز للمعلومات، حيث يستطيع المواطنون التوجه في أي وقت إلى هذه المصالح، التي توجههم إلى السلطات المسؤولة على قضايا الفساد المحتمل التي تم إبلاغها. يجب على هذه المصالح القيام بالخطوات الضرورية، من أجل ملاحظة، إذا كان هؤلاء الأشخاص قد شاركوا بهذه القضية ويلتزمون بمسؤوليتهم أم لا. وأيضاً، تعمل هذه المصالح على تشجيع الأشخاص أو المجتمع باتخاذ نصيب أكثر فاعلية بمسار المساءلة واستعمال الميكانيكية التي تسمح بالدراسة المحسوسة للشكاوي، وذلك من أجل المشاركة النشطة بهذه الطريقة في مقاومة الفساد وخلق مجتمع عادل. وأخيراً، تعتبر هذه المصالح (المكاتب) كأجهزة تم وضعها تحت تصرف المواطن من أجل مكافحة الفساد.

برنامج الجهاز الرقابي المتعلق بمشاركة المواطنين بمسار المساءلة

لقد طور الجهاز الرقابي برامج مختلفة التي تعتبر ذات فعالية من أجل إشراك المواطنين بمجال المساءلة، ويحاول إدراجها بأنشطته الخاصة في نطاق الرقابة المالية العامة. ومن بعضها، نتناول الإجراءات التالية:

– تطوير برامج للتكوين والتطوير، وكذلك التشاور في مجال الرقابة المالية العامة والرقابة الداخلية ورقابة مشاريع البناء والخدمات وغيرها،

– الوضع تحت تصرف موظفي الجهاز الرقابي، الرقابة المنجزة من قبل المنظمات الاجتماعية،

- مشاركة المواطنين بمسار الرقابة المالية العامة بواسطة اتفاقات تعاقدية من اجل ضمانه مبادئ السرية والموضوعية والمسؤولية والاحتياط،

- تقييم التغييرات النوعية في كافة مجالات الرقابة المالية العامة، مع اتخاذ بعين الاعتبار خاصة بالمعايير، التي لها علاقة بتمويل المشاريع الاجتماعية، والمساءلة والشفافية المتعلقة بالأموال العامة،

- دراسة وتدقيق النتائج، التي تحصل عليها المواطنين من طرفهم الخاص، خلال التدقيق والرقابة بمجالات البرامج الاجتماعية ذات الأهمية الخاصة.

- تطوير ضمير المواطنين، لتقديم الشكاوى المتعلقة بالجرائم المحتمل المتعلق بالإدارة واستخدام كفاءة وأمانة الوسائل العامة،

- التعاون مع لجان الرقابة الاجتماعية والمجالس البلدية من اجل تحقيق رقابة اجتماعية وتدقيق الاستعمال الجيد المصادر المقترحة،

- تطوير ميكانيكيات لرقابة ذات فائدة ومستمرة خلال انجاز مشاريع، وكذلك خلال المواصلة لتحقيق التوصيات المقترحة من قبل خدمات الرقابة المالية، ومن اجل تصحيح وتقادي المخالفات مستقبلا،

- نماذج لمشاركة المواطنين بالرقابة المالية العامة.

وللبحث عن منظومة تطبيقية، أدت العديد من التطبيقات الموسعة والتجريبية إلى العديد من التحقيقات التجريبية وإلى سلسلة من النماذج المتعلقة بمشاركة المواطنين بفينيزويلا، حيث لها نظام خاص بالمشاركة. ونتيجة لذلك، فإن هذا الموضوع يعتبر خاصة ذا أهمية، بالإضافة إلى منظمات ومحاكم أخرى بالوزارتين بالبلاد، التي تهتم بتطوير المشاركة، خاصة بوزارة الشؤون البلدية والحماية الاجتماعية ووزارة التطوير الاجتماعي.

وبالطبع، فإن الجهاز الرقابي الفينيزويلي، ملتزم في هذا المجال، وبالرغم فيما لم تجد مشاركة المواطنين، فتعتبر مهماته أيضا جوهرية. ومن أجل تفضيل إسهام مشاركة اللجان الاجتماعية (التي لا تمثل ميدان اختصاصها، ولكن من ميدان الوزارات المذكورة أعلاه) وبذلك فإن الرقابة الاجتماعية التي تنجز حسب توجيهات ومناهج الجهاز الرقابي، لا بد من تطوير انجاز الإجراءات الفعلية. ومن بينها الإجراءات التالية:

. ندوة " الرقابة الاجتماعية كوسيلة لإعداد المواطنين لوسائل المساءلة العامة " المقاطعة الفيدرالية لأر سنة 2006،

. ندوة " الرقابة المالية العامة في نطاق ديمقراطية قوية ومشاركة، المقاطعة الفيدرالية ماريدا، سنة 2007.

. ندوة تتعلق بالرقابة الاجتماعية، تم بمناسبة تأسيس تطوير وإنشاء السلطة الجهوية العاصمة – المقاطعة سنة 2009،

. ورشة عمل تتعلق بتكامل الرقابة الاجتماعية والرقابة المالية العامة، الولاية الفيدرالية زوليا سنة 2009،

. ورشة عمل " تطوير لجنة تنفيذية للمجالس البلدية ووسائل تخطيط لتحسين دورة البلدية، الرقابة الاجتماعية كميكانية لرقابة إدارية للبلدية ووسيلة لدعم سلطة المجتمع، رؤساء البلديات، ناطقين باسم البلديات وطالبات وطلاب جامعة بوليفار يانا بفينيوزيلا، جويلية 2010،

. تكوين يتعلق باستخدام وسائل الرقابة الإدارية الجهوية، معايير أخلاقية وكذلك قيم التي يجب على المراقب من خلالها التوجيه عند انجاز العمل. 32 سلطة رقابية حكومية و 6 سلط جهوية. شهر نوفمبر 2010،

. ثلاثة ورشات عمل، تتعلق بالرقابة الاجتماعية، تتعلق الأولى " بالرقابة الاجتماعية"، لتنظيم تطوير وتحسين السلطات المحلية، والثانية تتعلق بتكامل الرقابة الاجتماعية والرقابة المالية العامة تم " تنظيمها بمقاطعة بووارتو كابلو (Puerto Cabello) والثالثة تتعلق بـ " الرقابة الاجتماعية المدمجة بالرقابة المالية العامة تم التنظيم لدى السلطات الرقابية بالمقاطعة الفيدرالية زوليا (Zulia).

ويتمثل الهدف من هذه الورشات في تكوين المواطنين وموظفي الخدمات والتنظيمات الوطنية بالمقاطعات الفيدرالية والجهوية والمجموعات التنظيمية (المجالس البلدية، ومؤسسات الجيرة وغيرها) وكذلك الموظفين من مختلف السلطات الرقابية بموضوع " المجالس البلدية " سنة 2010،

. اجتماع يتعلق بـ " الرقابة الاجتماعية وتكاملها بالرقابة المالية العامة، تحسين مشاركة المواطنين بالنظر للمتطلبات الناجمة عن المشروع الوطني المسمى " سيمون بوليفار ". ومشروع سوناي (سلطة الرقابة الوطنية لرقابة الحسابات الداخلية) 500 مشارك.

. ورشة عمل " الإدارة ورقابة الوسائل، التي تضعها الإدارة العامة تحت تصرف سلطة الشعب ". ويتمثل الهدف في التشجيع لمكافحة الفساد وتكوين البلديات بموضوع التسيير الجيد للأموال العامة. تم تنظيم ورشة العمل هذه بـ 23 مقاطعة بالمنطقة الفيدرالية ماريدا. ماي – جوان 2011.

. الاجتماع الأول المتعلق بـ " تكامل اللجان للرقابة المالية العامة وللرقابة الاجتماعية بمقاطعة ليارتدور بالولاية الفيديريالية كارابوبو. جوان 2011.

وعند استكمال واجبه التشريعي (الجهاز الرقابي) من اجل ضمانة مشاركة المواطنين والمواطنين في مجال التنظيم والتنفيذ وبمسار الرقابة بالكامل والمساءلة حول الحسابات العامة، فقد أنجزت الحكومة خلال سنة 2009 مشروع تحت تسمية " الخطة الاجتماعية كويانا - Guayana - للفترة 2009 - 2019. وبهذه الخطة، فمشاركة المستخدمين ونظم الإنتاج بمجال استغلال المناجم والصناعة القاعدية يجب تنظيمها من جديد. وفي هذا الصدد، تم إنشاء العديد من الشركات لها صبغة نظام اشتراكي، ومن بينها شركة لإنتاج الألمينيوم وشركة إنتاج الحديد والحديد الصلب. ومن خلال تحقيق هذا المخطط، يمكن الاستفادة من الرقابة الاجتماعية من قبل المستخدمين الذين يشتغلون بالصناعة القاعدية، ويمكن القول بان ذلك قد تحقق، بجانب استراتيجيات وإجراءات أخرى.

وفي هذا الصدد، قام الجهاز الرقابي بفينيزويلا بتنظيم وإنجاز وبالتعاون مع جزء من موظفيه محادثات بالمؤسسات الصناعية القاعدية وبالتعاون مع السلطات الرقابية للحسابات بالولايات الفيديريالية بوليفار وكواركو وكاركاس وميرندا والأجهزة الرقابية بالمقاطعات هاراس وكاروني بالولاية الفيديريالية بوليفار ووزارة سلطة الشعب والعمل والضمانة الاجتماعية، بهدف تثبيت الاتفاقيات والتجارب والتعارف لكي تسمح بتقنين معايير الرقابة الاجتماعية بكافة المجالات المختلفة ومسارات الإنتاج. ويتركب هذا النشاط من ثلاثة مراحل: اجتماع تحسيسي وتحليل الوضع والتكوين بحد ذاته.

يشارك الجهاز الرقابي الفينيزويلي أيضا ومباشرة في اجتماعات المواطنين، من جهة، من قبل السلطات الرقابية بالولايات الفيديريالية والمجالس البلدية، التي لها صلة مباشرة مع السلطات الجهوية لمناقشة شكاوهم ومعارضاتهم، من جهة، ومن خلال التوجيهات والمعايير للمشاركة، من جهة أخرى.

برنامج مثالي: مراقبو المدارس

في نطاق النظام الوطني للرقابة المالية العامة، حيث أن الجهاز التوجيهي يتمثل في الجهاز الرقابي الفينيزويلي، حددت العديد من الولايات الفيديريالية برنامج " تدخل سلطة برامج رقابة الحسابات إلى المدرسة ". ويدخل هدف هذا البرنامج في تربية المواطنين بشكل نزيه وحققي، حيث، يمكنها التفرقة بين " الجيد والسيء والفهم منذ الطفولة، ما هو الفساد، وماذا يعني وكيف يمكن تجنبه ومكافحته. وهناك هدف آخر لهذا البرنامج يتمثل في تقديم سلوك أخلاقي والقيم، التي تعتبر ذات أهمية، من أجل العمل بأنشطة الخدمات العامة، وكذلك الشعور بالمسؤولية والنزاهة وأخلاق المهنة والعدالة والانضباط والشفافية وغيرها من الأخلاق العامة والاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، يتوقع البرنامج تكوين وتحسين المواقف المتعلقة بالرقابة والتدقيق والمساءلة في مجال المدارس، من أجل ضمان الشفافية المتعلقة بموارد المدارس وكذلك أيضا التطبيق الجيد للخدمات المختلفة في نطاق المؤسسات التربوية.

مهمة ونظرة والأهداف

مهمة: السهر بالمحافظة على الشفافية والشرعية والفائدة، خلال استخدام الموارد والوسائط العامة، من أجل ضمان وتطوير المشاركة الديمقراطية بالمؤسسات التربوية بشكل سريع وفعال وحسب الإمكانيات.

نظرة: العمل على مشاركة الأطفال والمراهقين بالأنشطة المدرسية وتحويلهم إلى مساعدين ومشجعين لمشاركة المواطنين، مثل ما نصت عليه الفقرة 70 من الدستور.


الأهداف: تنظيم ووضع مسار الرقابة بموقع الاستخدام من قبل تلاميذ الدرجة الثانية من المدارس الابتدائية (الرابع والخامس والسادس) من أجل تطوير وتحسين القيم مثل المسؤولية والنزاهة ومشاركة المواطنين وجعل التربية الأخلاقية أكثر جاذبية، وبذلك يوفر النظام التربوي للمواطنين الشباب وموظفي المستقبل أكثر الفرص للعمل.

انتخاب مراقبي المدارس

تنجز رقابة المدرسة بكل مدرسة من قبل التلاميذ بأنفسهم تحت إشراف ومسؤولية مراقب أو مراقبة التي أو الذي يتم انتخابه أوها بتصويت مباشر وسري من قبل التلاميذ وموظفي الإدارة والمدرسين وكذلك العمال و مندوبي التلاميذ، وتدوم الوكالة سنة واحدة، ولكن يمكن للمراقبات والمراقبون تقديم ترشحهم مرة أخرى.

مجال النشاط وواجبات مراقبي المدارس


يجب على مراقب المدرسة تعيين تلميذ من كل درجة تدريس من أجل تكوين فريق عمل. ويكلف كل تلميذ بمهمة، التي يجب عليه انجازها على مستوى المدرسة. كما يجب عليه تقديم تقرير عمل جماعي كل شهرين، وأيضا ينجز رقابة ممتلكات وصيانة التجهيزات الصحية ورقابة توزيع الأكل بمطعم المدرسة وكذلك سعر مختلف المواد الاستهلاكية، ورقابة عمل وخدمات مكتبة المدرسة وصيانة حدائق المدرسة وملاحظة فيما إذا ما تم تطبيق جدول الأعمال بدقة.



 **UN Public Administration Programme**
Division for Public Administration and Development Management (DPADM)
UN Department of Economic and Social Affairs (UNDESA)

**PUBLIC PRACTICES AND INSTITUTIONS FOR ENHANCING ACCOUNTABILITY
AND PREVENTING CORRUPTION IN THE DELIVERY OF PUBLIC SERVICES
THROUGH THE ENGAGEMENT OF CITIZENS**

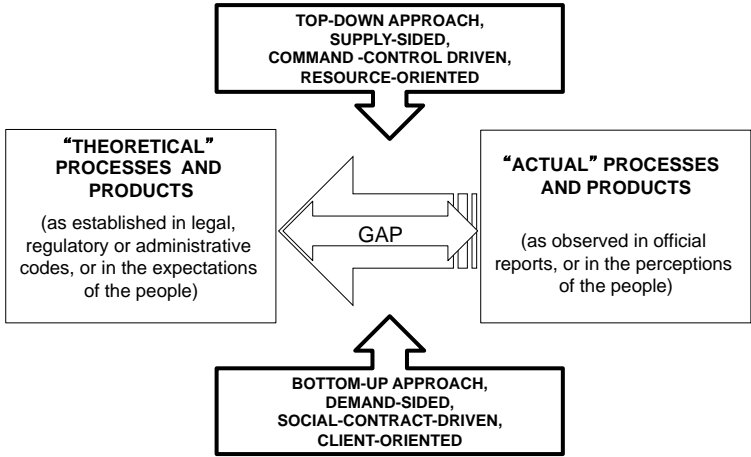
AN ILLUSTRATIVE ANALYTICAL FRAMEWORK

Roberto Villarreal
Chief, Development Management Branch
Division for Public Administration and Development Management
United Nations Department of Economic and Social Affairs
Vienna, Austria, July 2011



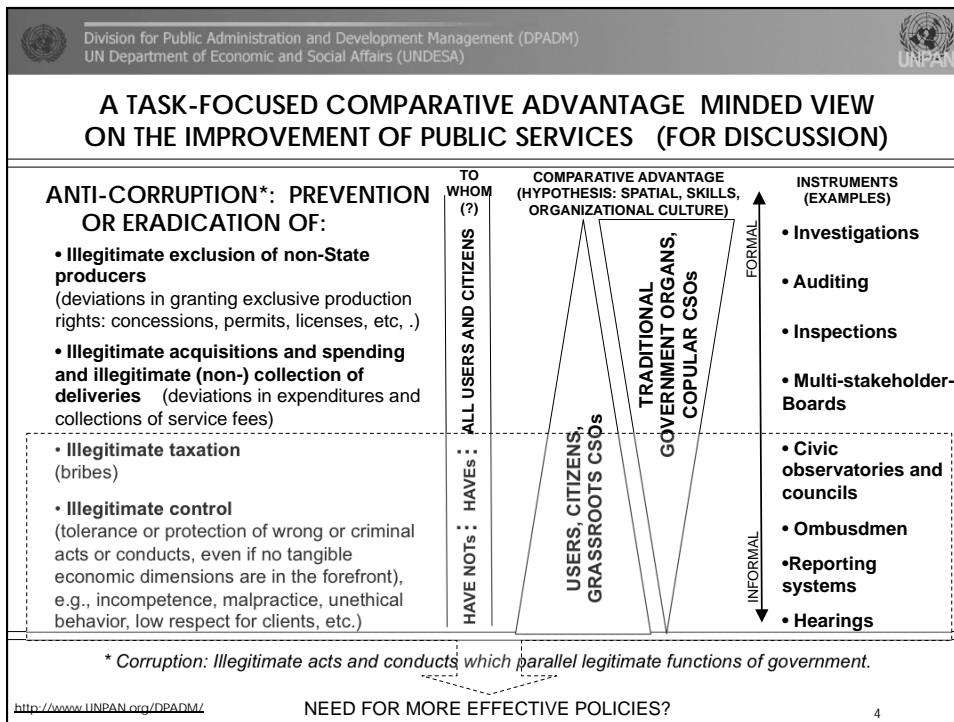
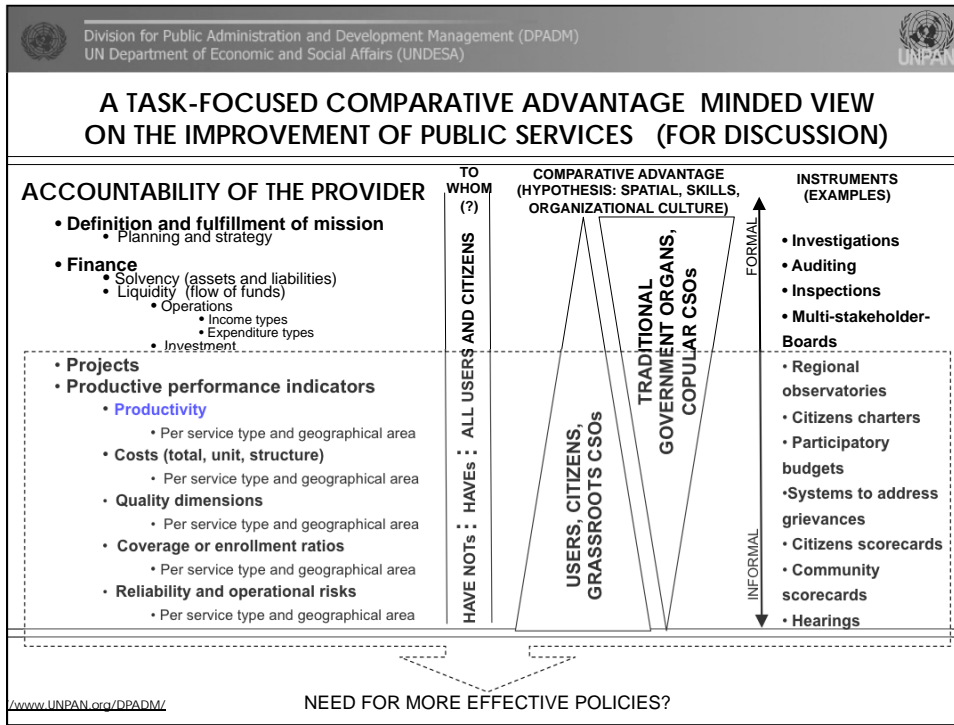
 Division for Public Administration and Development Management (DPADM)
UN Department of Economic and Social Affairs (UNDESA) 

A GENERAL OVERVIEW ON IMPROVEMENT OF PUBLIC SERVICES



The diagram illustrates the relationship between theoretical and actual processes and products. At the top, a box labeled "TOP-DOWN APPROACH, SUPPLY-SIDED, COMMAND-CONTROL DRIVEN, RESOURCE-ORIENTED" has a downward arrow pointing to a box on the left labeled "THEORETICAL PROCESSES AND PRODUCTS (as established in legal, regulatory or administrative codes, or in the expectations of the people)". At the bottom, a box labeled "BOTTOM-UP APPROACH, DEMAND-SIDED, SOCIAL-CONTRACT-DRIVEN, CLIENT-ORIENTED" has an upward arrow pointing to the same left box. A double-headed arrow labeled "GAP" connects the left box to a box on the right labeled "ACTUAL PROCESSES AND PRODUCTS (as observed in official reports, or in the perceptions of the people)".

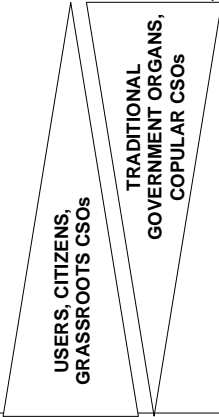
<http://www.UNPAN.org/DPADM/> 2



Division for Public Administration and Development Management (DPADM)
UN Department of Economic and Social Affairs (UNDESA)

FOR DELIBERATION AND ANALYSIS

COMPARATIVE ADVANTAGE
(HYPOTHESIS: SPATIAL, SKILLS,
ORGANIZATIONAL CULTURE)



- Do these comparative advantages exist?
- Are both approaches complementary to each other?
- Are there undesirable duplications of functions or other negative effects?
- Can an effective and efficient combination of the two approaches be attained, and in case, how?
- Were formal institutions which may now be considered as traditional conceived for contexts with no or low inequality?

<http://www.UNPAN.org/DPADM/>

5

Division for Public Administration and Development Management (DPADM)
UN Department of Economic and Social Affairs (UNDESA)

END OF PRESENTATION

EXPERTS ARE EXPECTED TO DELIBERATE ON THESE ISSUES

6

الملاحقــــــــــــــــات

الكلمات والتقديم

3. تقارير الدول

3. 1 أفغانستان

3. 2 الجزائر

3. 3 هندوراس

3. 4 المجر

3. 5 العراق

3. 6 الكونكو

3. 7 ميكرونائيزيا

3. 8 بالاو

3. 9 سلوفينيا

3. 10 سفاسيلاند

3. 11 ترينيدات وتاباكو

COUNTRY PAPER (SAI, AFGHANISTAN)

INTERACTION BETWEEN SAI AND CITIZENS TO ENHANCE PUBLIC ACCOUNTABILITY

Background: Control & Audit Office, which is a supreme Audit Institution of Afghanistan, is about 60 years old, has witnessed series of tumultuous period in Afghanistan affecting its growth and mandate. The country had been in the civil strife for many years in the past and it made a lot of retrograde impact on all the institutions and organizations in Afghanistan. During this period, it could not keep up with the international community in terms of changes being made in various areas of Governance. Democracy is new to Afghanistan and the First President elected by the people came into power in 2004 and first National Assembly was constituted in the year 2005. This has changed the Governance mechanism in Afghanistan and the current institutions and organizations must be aligned with this. Control & Audit Office is working hard to come into the mainstream of the current Governance and adapt to the best international standards and practices.

Control & Audit Office came into existence when there were no distinction between executive and parliament. The reports were only for the consumption to the head of executive and CAO was working as a department under executive. The function was more of a “control” in nature rather than “auditing” which requires independent views and provides an assurance to the custodian of the Government fund.

Current Situation: In the background as mentioned above, the role of CAO being citizen centric was out of question. Unfortunately, the constitution of Afghanistan framed in the year 2002, does not mention the role of supreme audit institution in providing effective oversight to the public exchequer and making the public financial management system more robust, transparent and accountable. At present, the external audit function is carried out on the basis of old audit law and a presidential order of 2005. CAO submit its audit report to the President and also to the National Assembly. In the absence of a Parliamentary Audit Committee, the reports are not being discussed in the National Assembly and hence this mechanism for the audit findings to be known to the public is also not functional. The extant law does not provide full independence to CAO and inhibits CAO to make its report and its findings to be discussed in the public forum also. International Community has been recognizing the importance of this institution and is committed for its capacity development and establishment of the proper legal framework for effective auditing.

Control & Audit Office has submitted a draft audit law, enshrining the principles of audit methodology and independence as declared in the Lima and Mexico INCOSAI respectively. The proposed audit law will make CAO an external auditor in real sense with financial and functional independence. It will also become imperative for a committee in National Assembly to have discussion on Audit Reports and reach out to the people of Afghanistan.

Proposed Action: The Auditor General of Afghanistan is fully aware of the role which an SAI should play in the context of Governance. And to all of this, transparency and accountability is in the core to the functioning of a SAI. Therefore CAO wants to have an effective legal framework to function effectively. CAO has already had its website and once the law is passed, audit reports and other important information will be available there. It will be made sure that it has a reach to citizen at large and can post their views also. CAO has also made a provision in the draft law that it will follow INTOSAI standards and principles as being its member country.

CAO will access to media whenever it is required and publish audit reports once it is submitted to the National Assembly. As CAO in a democratic setup is very new, it will face many challenges, but it is committed to make it an important institution in accordance with international practices and under the guidance of INTOSAI.

« La Cour des comptes et la communication ».

*Institution supérieure de contrôle a posteriori des finances publiques, la Cour des comptes est instituée par la **Constitution** qui lui donne une compétence de contrôle sur les fonds publics ; sa mission consiste à vérifier les conditions d'utilisation des ressources publiques et à apprécier leur gestion en s'assurant de leur conformité aux lois et règlements en vigueur.*

Le contrôle exercé par la Cour des comptes vise à travers les résultats qu'il dégage :

- *A favoriser l'utilisation régulière et efficiente des ressources, moyens matériels et fonds publics ;*
- *A promouvoir l'obligation de rendre compte et la transparence dans la gestion publique.*

*La Cour des comptes dispose de compétences administrative et juridictionnelle. Elle jouit d'une organisation **indépendante** des organismes qu'elle contrôle, qu'elle adapte aux normes d'audit universellement admises.*

*Pour contribuer de façon significative à la transparence et l'amélioration de la gestion publique, la Cour s'efforce de mettre en œuvre une démarche de **communication** en direction des administrations et des entreprises publiques, mais aussi du public en général. Cette démarche s'appuie sur les textes régissant la Cour des comptes, ainsi que sur des pratiques qu'elle a développées.*

Les outils de communication prévus par les textes régissant la Cour des comptes :
*Nous nous efforcerons de développer les instruments légaux les plus significatifs prévus par les textes régissant la Cour des comptes, à savoir le **rapport annuel**, le **rapport d'appréciation** portant sur les conditions d'exécution de la loi de finances, et enfin, les **audiences publiques** de la chambre de discipline budgétaire et financière.*

LE RAPPORT ANNUEL :

Prévu par la constitution et régi par les dispositions de l'ordonnance régissant la Cour des comptes, le rapport annuel est le document par excellence par lequel l'Institution communique ses principales constatations et observations résultant de ses contrôles. Destiné au Président de la République, une copie est transmise aux deux chambres du Parlement.

En raison de sa destination finale, le rapport annuel fait l'objet d'un soin particulier tant dans sa forme que dans son fond. La Cour du compte s'efforce, chaque année, d'en faire un document d'intérêt, regroupant des informations d'actualité. Les constatations, conclusions et recommandations donnent une présentation aussi claire que possible des faits les plus significatifs ayant marqué l'exercice contrôlé qui ressortissent des contrôles effectués. Cette publication met en exergue les débats contradictoires menés avec les gestionnaires puisque les constatations sont suivies des réponses des gestionnaires concernés et de leurs responsables.

Certains rapports annuels, comme c'est le cas de 1995, et 1996-1997 sont publiés en totalité au journal officiel. Ces publications sont suivies durant plusieurs jours, voire dans certains cas durant plusieurs semaines de larges reprises par la presse écrite d'articles sur divers sujets traités ; dans beaucoup de cas, les commentaires qui s'en suivent s'accompagnent de confusions dans la présentation des faits rapportés ; ainsi, les irrégularités relevées, à caractère financier et budgétaire qui n'entraînent pas forcément une qualification pénale, sont confondues avec les délits et fraudes ; et l'opinion ne comprend pas pourquoi seules des

recommandations sont faites ,et le cas échéant ,des poursuites pécuniaires ,souvent de faibles montants , sont enclenchées.

L'émergence d'une presse spécialisée en matière de finances publiques et de droit budgétaire pourrait aider à surmonter ces difficultés dans la compréhension.

La Cour s'efforce de développer son rapport annuel pour en faire un outil de communication utile qui permet une amélioration de la gestion publique et de le forger comme un instrument d'aide à la prise de décision, dans le respect des lois.

LE RAPPORT D'APPRECIATION :

La Cour élabore, adopte et transmet à destination de l'autorité législative un rapport d'appréciation des conditions de mise en œuvre et d'exécution de la loi de finances.

Suivant les dispositions de la Constitution ,le Parlement autorise chaque année des allocations budgétaires suivant des conditions précisées par la loi de finances ;et chaque année ,l'exécutif rend compte des conditions d'exécution de la loi de finances devant le Parlement qui adopte ,à la suite des débats parlementaires ,une loi de règlement budgétaire ;la Cour participe à ces travaux en mettant à la disposition des députés un rapport d'appréciation qui restitue les conditions d'exécutions de cette loi de finances.

Ce rapport est constitué de notes sectorielles qui retracent les conditions de gestion des départements ministériels et services de l'Etat, et mettent en relief les constatations résultant des contrôles effectués à ce titre. Ces notes sectorielles font l'objet d'un contradictoire et les réponses des gestionnaires sont examinés avec soin. Des recommandations sont portées à l'adresse des gestionnaires à l'effet de corriger les lacunes constatées afin d'apporter des améliorations à la gestion publique.

Ce rapport n'a pas vocation à la publication ; il est distribué à l'ensemble des élus des deux chambres du parlement, et la Cour participe à des débats avec ces derniers sur les différentes questions soulevées par le rapport d'appréciation.

Des comptes rendus parlementaires à la presse font souvent état de ces débats.

LES AUDIENCES PUBLIQUES :

Suivant les textes régissant la procédure juridictionnelle devant la Cour des comptes, les audiences de la Chambre de discipline budgétaire et financière sont publiques.

Ce caractère public des audiences est d'ordre public qu'aucun ne peut entraver sous peine de nullité des décisions ; il renforce la volonté de transparence des travaux de la Cour.

Les autres actions de communication développées par la Cour des comptes:

La Cour des comptes a développé des actions propres de communication afin de restituer aux utilisateurs la nature, la qualité et la consistance de ses travaux. Certaines de ces actions, conçues à l'origine comme des outils internes, débordent au profit des utilisateurs externes, généralement des chercheurs, des universitaires ou des praticiens.

LES JOURNEES SCIENTIFIQUES :

Dans son programme d'activités annuel ,la Cour inscrit une série de rencontres ,de conférences et diverses activités de recyclage et de perfectionnement au profit de ses magistrats ;ces colloques prévoient souvent la participation d'experts ou de personnalités (Ministres ,hauts fonctionnaires spécialisés...)avec ,lorsque la situation le permet ,la participation des représentants de médias ;ces derniers répercutent le déroulement de ces journées d'études par des articles de presse qui généralement restituent les conditions de l'événement.

Ces rencontres constituent une opportunité d'informer et de communiquer les résultats des travaux de la Cour, soit sur des questions pointues relevant du thème du jour ,ou sur divers aspects généraux portant sur des préoccupations des participants.

LE BULLETIN DE LA COUR :

*Le bulletin de la Cour « **COUR Infos** »est une publication d'information interne de la Cour des comptes ; il contient plusieurs informations sur l'activité des différents départements de la Cour mais aussi, souvent des articles de réflexion et de débats sur divers sujets ayant trait au contrôle. Bien que de portée interne, il arrive que sa diffusion déborde sur l'externe, chose impossible à empêcher, contribuant ainsi à faire connaître une partie de l'activité de la Cour.*

LES INTERVIEWS ACCORDEES PAR LE PRESIDENT DE LA COUR DES COMPTES AUX ORGANES DE PRESSE

A la demande des organes de presse, le Président de la Cour des comptes accorde des interviews portant sur des sujets divers, tels que l'organisation et le fonctionnement de l'Institution, les méthodologies de travail qu'elle développe ou plus généralement sur les aspects généraux touchant aux finances publiques ou sur le contrôle. Ces interviews qui sont publiées par des organes de presse à forts tirages, constituent un instrument de transparence et de communication avec un large public constitué de lecteurs qui sont, ainsi, informés de l'activité de la Cour des comptes.

LES INSTRUMENTS ELECTRONIQUES:

*Afin de mieux faire connaître au public les résultats de ses activités de contrôle, la Cour s'est dotée d'un **site web** qui donne une large gamme d'informations utiles sur l'organisation et le fonctionnement des différents organes et structures de l'Institution. Cet instrument d'information électronique est en phase de développement. A coté, d'autres instruments fonctionnent comme la **messagerie électronique** qui permet aux membres de la Cour des comptes de communiquer entre eux et avec les gestionnaires publics qui peuvent transmettre leurs réponses et les données demandées par voie électronique, ainsi que le **site intranet** de la Cour destiné aux échanges internes ,qui est très largement utilisé par les membres de la Cour des comptes pour des échanges conviviaux d'informations et d'expériences.*

Conclusion :

*La Cour des comptes entend mieux affiner sa démarche de communication en l'insérant dans une stratégie d'ensemble. Cette stratégie, dont les contours généraux sont précisés dans son **programme stratégique triennal** s'inspire des **lignes directrices relatives à la communication de l'INTOSAI de novembre 2010.***

L'interaction entre les Institutions Supérieures de Contrôle et les citoyens en vue d'améliorer la reddition des comptes publics.

COUR DES COMPTES DE LA REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO.

La reddition des comptes devient une obligation démocratique dans la mesure où les ressources nationales sont publiques.

Les citoyens ont ainsi le droit de savoir si ces ressources sont bien utilisées par ceux qui ont la charge de les gérer.

En RD Congo, cette obligation est constitutionnelle.

L'article 173 de la Constitution stipule à ce sujet : et je cite ; « Le compte général de la République est soumis chaque année au Parlement par la Cour des comptes avec ses observations le compte général est arrêté par la loi ».

La Constitution a ainsi déterminé expressément le rôle que doit la Cour des comptes dans ce processus.

Pour permettre à l'Institution Supérieure de Contrôle de préparer les observations destinées Parlement, l'article 3 de l'Ordonnance -Loi no 87-031 du 22 juillet 1987, relative à la procédure devant la Cour des comptes stipule que « Les comptes doivent être produits au plus tard le 30 juin de l'année suivant celle à laquelle ils se rapportent ».

Bien que l'échéance du dépôt du projet de loi à la Cour des comptes n'a jamais été respectée, le Gouvernement s'acquitte chaque année de cette obligation ; ainsi les observations relatives à l'exercice 2009 sont en voie d'être déposées au Parlement.

Les observations de la Cour des comptes, Institution Supérieure de Contrôle, sont transmises au Parlement et publiées dans le Journal Officiel de la RD Congo pour être ainsi à la portée des citoyens.

Mais il faut reconnaître qu'au stade actuel de notre démocratie naissante, les citoyens n'ont pas la conscience politique suffisante pour s'intéresser aux problèmes de gestion de cet ordre.

La reddition des comptes publics reste, dans ces conditions, la préoccupation de la classe politique et d'une certaine élite.

Des actions spécifiques s'avèrent indispensables pour favoriser des rôles interactifs des citoyens dans la gestion de l'Etat et des ressources publiques.

Les efforts actuels de la Cour des comptes tendent à :

1. Demander au Parlement de jouer un rôle prépondérant ;

La Cour des comptes rappelle, avec insistance en premier lieu, au Parlement, constitué des représentants élus démocratiquement et tenu responsable en tant qu'autorité budgétaire, d'assurer la promotion des rapports de la Cour des comptes en général et de ses observations sur le projet de loi de reddition des comptes publics en particulier.

La Cour des comptes est convaincue que les débats parlementaires sur ses rapports permettront aux citoyens, habitués à les suivre avec attention, d'améliorer leur jugement s'agissant de la gestion de l'Etat en général et de la reddition des comptes de la gestion des ressources publiques en particulier.

2. Corriger ses propres déficits de communication et d'information ;

Au cours d'un sondage médiatique ayant ciblé l'homme de la rue dans la capitale congolaise, deux groupes ont semblé traduire l'opinion générale sur la Cour des comptes:

- Le premier est celui des citoyens qui ignorent l'existence de la Cour des comptes et son rôle véritable.
- Le deuxième est celui des citoyens informés de l'existence de l'Institution, mais qui estiment pour la plus part que la Cour des comptes n'agit pas assez pour envoyer les délinquants financiers

en prison et résoudre les problèmes de détournements des deniers publics ainsi que celui de la corruption.

Ces graves lacunes résultant de l'ignorance sont en voie d'être corrigées. En effet, la Cour des comptes s'ouvre de plus en plus aux médias par des interviews en langues nationales pour informer et sensibiliser les citoyens sur ces activités et sur ce qu'elle attend des citoyens notamment pour renforcer la lutte contre la corruption.

Par ailleurs dans le cadre des actions pour la mise à exécution de son Plan Stratégique de Développement à Moyen Terme 2010-2012, réalisé avec l'appui du Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD), un programme de sensibilisation des acteurs des Institutions politiques et administratives des Provinces et des Entités Territoriales Décentralisées, est en cours d'exécution. Les résultats sont très positifs pour la visibilité et l'image de l'Institution vis-à-vis des citoyens.

D'autres actions ont été entreprises en direction des organisations de la Société civile, plus à même de former des citoyens responsables, apolitiques et conscients que les ressources mieux gérées contribueront à l'amélioration du niveau du bien-être des citoyens.

Grâce à l'appui des partenaires, le Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD) et la Coopération Britannique (DFID), le Journal Officiel de la RDC imprime les rapports de la Cour des comptes rapidement et en quantité suffisante (jusqu'à 5000 exemplaires) ce qui permet à l'Institution d'assurer une distribution gratuite et une large diffusion des rapports de contrôle et des observations sur les redditions des comptes.

Ainsi outre les Parlementaires nationaux et provinciaux, les corporations professionnelles, les Universités, les confessions religieuses et les syndicats reçoivent nos rapports, à charge pour ces structures de sensibiliser leurs membres sur la gestion des finances publiques et sur l'importance de la reddition des comptes.

Ces actions sont décisives bien que récentes.

La Cour des comptes a ainsi entrepris d'exiger un rôle plus conséquent du Parlement pour la promotion de ses rapports d'activité et d'intégrer les citoyens dans son travail par ses actions de sensibilisation.

Elle espère vivement que les citoyens sensibilisés par ses actions s'impliqueront pour influencer sur ses activités et participeront à l'amélioration de la reddition des comptes.

Le chemin est encore long. Il faut encore beaucoup de volonté politique et des moyens pour que la Cour des comptes puisse agir de façon autonome et en toute indépendance.

Je vous remercie.

Communication of specific information relevant to audits of citizens for the EFS

I. Legal Aspects.

In the historic event of one hundred and eighty six (186) years of the Superior Court of Auditors (TSC) of the Republic of Honduras, its first and last reform is recorded as follows:

The Constitution of the State of Honduras, of December 11, 1825, Chapter XIII OF THE PUBLIC FINANCE AND ITS ADMINISTRATION IN GENERAL, Article 92 states: There shall be a Court of Audit.

By Decree No. 10-2002-E, dated December 5, 2002, the Decree No. 224-93 of December 20, 1993, is repealed and the Law against Illicit Enrichment of Public Servants (Decree No. 301 of December 30, 1975); and the Organic Law of the Supreme Court of Auditors is approved, published in the Official Newspaper of the Republic of Honduras, "The Gazette", on Monday January 20, 2003, date when the Supreme Court of Auditors formally begins its functions.

The Organic Law of the Supreme Court of Auditors, Section Four Measures Against Corruption in its Articles 69 and 70 empowers the TSC and the public to contribute to legal, accurate, ethical, honest, efficient and effective administration of resources and assets of the State.

The Supreme Court of Auditors (TSC) in fulfilling its constitutional duty to oversee public resources and mindful of the need to involve citizens and social organizations in building a culture of participation and social control, applies as a tool the CITIZEN COMPLAINT, which allows the TSC to know firsthand the irregular acts committed by government officials and employees in the administration of state assets and resources.

II. Organic Structure.

The Administrative Act No. 2004-2010 of July 19, 2010, amended the Organic Structure of TSC, including the Citizen Participation Directorate in charge of the macro process of the organization and administration of the national network of Citizen Participation to strengthen the bond of institutional control with the social control.

At the same time it promotes citizen participation and control and monitoring of citizen complaints through the Department of Control and Follow up of Complaints responsible for the activities of reception, registration, evaluation and investigation of citizen complaints.

The Supreme Court of Auditors has three (3) Regional Offices, created to bring together the TSC with the public, they also comply with the activity of receiving and investigating the complaints that citizens submit to the TSC in the geographic area of their jurisdiction.

III. Operation

The numerous cases of corruption that occur daily in the Public Administration in Latin America, suggest an obvious weakness in the design and implementation of monitoring and control models of public management.

This weakness led to states of the region to address this problem through the implementation of innovative strategies to curb administrative corruption, ranging from the creation of Presidential Programs to Fight Corruption, National and Local Commissions of Transparency up to institutional modernization with approaches that consider the citizen participation (Articles 69 and 70 of the Organic Law of the TSC), as a key input to ensure a substantial improvement in the quality of the management of the EFS.

The Citizen Participation Directorate depends on the Presidency of TSC, consisting of one (1) Sub Directorate and one (1) Department:

a. The Sub Directorate is responsible together with the technicians of the promotion of Citizen Participation in the two hundred ninety eight (298) municipalities of eighteen (18) Departments of Honduras, raising the sensibility and training the social organizations and citizens in general.

The process is done by providing seminar-workshop to social organizations and citizens in general, with the purpose that they allege irregular acts committed by public officials in the use and management of state assets and resources (Article No. 74 of the LOTSC)

b. The Department of Control and Follow up of Citizen Complaints (DCSD), responsible for investigating allegations of specific facts that citizens claim, the Citizen Participation Directorate investigates through the auditors of complaints investigation.

Results of the investigations developed by the TSC, the following responsibilities are made:

- Administrative
- Civil
- Criminal

The **administrative responsibilities** conclude with the payment of the penalties provided by the plenary of the TSC. If the fine is not canceled in the legal term established, it is transferred to the Attorney General's Office of the Republic, which must make the collection.

The **civil responsibilities** follow an administrative process within the TSC, which concludes with an administrative appeal. However, the officials responsible have the option to go to the Administrative Courts to request the annulment of the resolutions; process in which the TSC continues to intervene until the determination if releases or confirms the responsibility.

In both cases: the administrative process and judicial process and once confirmed the responsibility the records are referred to the Attorney General's Office of the Republic (lawyer of the State), which is responsible for its implementation.

Criminal Responsibility: if the TSC finds evidence of criminal responsibility, it transfers the case to the Public Ministry, notwithstanding that when the law so requires, continue to make investigations for the purpose of making civil liabilities.

Another strategy developed by the TSC, in their struggle to get closer and closer to the public, was sponsored by the World Bank in 2007 in the framework of the Project of Technical Assistance for Support for of Poverty Reduction-Credit IDA-3939-HO, under the Joint Financing Agreement No. TF-054176 called "Social Organizations Linkage to the TSC Auditor Process".

This strategy was developed through a pilot project that conducted eight (8) audits with citizen participation in the following areas:

- Health: Two (2) hospitals
- Education: One (1) Institute and a Regional Centre of the UNAH (CUROC)
- Municipal Mayors: Two (2) municipal mayors
- Environment: One (1) Regional Office of the Honduran Forest Development

Corporation (COHDEFOR), now National Institute of Forest Conservation and Development, Protected Areas and Wildlife (ICF).

- Infrastructure: abandoned stretch of highway from Gracias, Department of Lempira to San Juan, Department of Intibucá.

The experience of the TSC interested the Central American and Caribbean Organization of Supreme Audit Institutions (OCCEFS) and the Latin American Organization of Supreme Audit Institutions (OLACEFS), reason why at this time the World Bank will fund the replication of such successful experience in Central America and the Caribbean in the framework of which Honduras will be the model of this linkage process, given the excellent results obtained with the Pilot Project.

Finally, the TSC to bring together the public has a Web site, which features a **Citizen Complaint** link, which allows all Honduran nationally to formulate their own complaints.

Article 72 of the TSC Act establishes the duty to report irregularities committed by public servants in the performance of their duties. At the same time, it offers the state protection to those making the complaints.

The final reports of citizen complaints approved by the plenary of TSC are posted on the website, allowing the claimants and defendants to know the results of the investigations.

IV. Conclusions

Citizens are always a strategic ally and an important support for audits articulated, present actors in the community and know about the task and responsibilities of public officials, also the organized society in Transparency Commissions are observant of state investments in their municipalities and occasionally they develop social audits, which sometimes are inputs for auditors of the TSC.

V. Recommendations

Strengthen the bonds of communication with citizens, social organizations and local and national authorities, to continue straight, fighting corruption and the transparency in the management of public resources.

László Domokos
President

21st century solutions in external and internal communication

**The recently launched news portal of
SAO**

13 July 2011

Should we change our communication method?

2

We have to provide easily understandable, user-friendly news and publish them immediately.

Our target is to make our results and activities well-known.

To stretch the existing organizational frames is not a possible solution.

It is better to have a fresh, novel approach.



13 July 2011

Innovative solution: the news portal



Realizing the importance of online communication and its potentials, we created a news portal in line with the official website of SAO.

How to run a news portal?

- Pick up and prepare all the information.
- Create the process of immediate publishing.
- The whole organization has to change its attitude.

13 July 2011

How to provide direct, immediate, first-hand information?



The operational centre is the communication team.

Departments, experts and auditors upload individually the edited news before and after the event, with pictures, ending the article with the name of the department and the writer.

We gave access for 10% of our employees to the uploading system.

13 July 2011

Positive results inside of the organization

Employees have better relation to their job and professional activities.

The signed text creates a tight bond between the publisher and the organization.

They feel that their job is important and has a great value.



13 July 2011

Main targets of the news portal



- To be the first source of our own news
- Give up-to-date, authentic information as swiftly as possible
- Set a good example for other public institutions
- Enhance transparency

13 July 2011

Using this new communication tool

we are able to

- publish more news, pictures and videos
- show the usefulness and the values of the auditors' activities
- decrease the distance between organization and citizens
- serve as a reference point for the press, the members of the parliament and the professionals



13 July 2011

What does the news portal provide?

On the official homepage: information and documents which are laid down in acts and laws

On the news portal:

Information in a vivid way

Reports about many events are available only here

Detailed and often updated news

Dynamic and continuously changing elements

More interesting topics

Illustrated with photos and videos



13 July 2011

Train the participants

Participant employees have to learn:

- How to upload news and pictures technically
- How to write and edit news
- How to choose the right information or event



Giving more information to the public is a vital element of our successful functioning.

13 July 2011

Thank you for you attention

13 July 2011

**Identifying and Communicating the Value and Benefit of
SAIs**

**Country Paper by
The Board of Supreme Audit of Iraq**

Presented

To

UN-INTOSAI 21st Symposium

Vienna, Austria

Introduction

Among the directing factors experienced by accounting profession throughout its development stages decades was the challenge of the lack of regular, streamlined, and lucid financial statements an auditee may present to the contrary of the factual events or related economic claims.

To ensure the fairness conspicuous of such statements, there should be, firstly, an effective internal control system to maintain the safeguard of entity's financial resources and assure accuracy of its financial statements, which would consequently convince the management and other stakeholders of reasonably spend and preserve the resources, underscore confidence and reliability of the statements, and ensure absence, detection, and remedy of errors and treating once they occur. Secondly, the existence of an external neutral independent efficient controlling body to audit and inspection of different activities based on pre-set standards and rules that represent the foundation or methodology for audit, their results, together with the results of internal control bodies' efforts, is the recognition whether the accounting information are correct and material errors free and finally reflect the fairness and clarity of the activity within a specified period of time and the financial position at the end of the period.

The importance and effectiveness of audit and control require willingness of the financial data beneficiaries to have credible, fair, clear and impartial information. It should be realized also that audit is a mean and not an end, aims to serve this end, due to spread and outbreak of manipulation cases that included all administrative and personnel levels, reasonable assurance of how the financial statements was credible and fair and of being professionally verified and presented to express the financial position and activity outcome clearly, must be provided.

Auditing, while developing, the target becomes more centered around neutral technical opinion on the extent to which the financial statements are fair and clear and how they express the financial position fairly as well as the outcome of activity, a shift has been made towards test audit which depends on well-grounded and strong internal control system. Many objectives now have been added to audit including, plans monitoring and follow up, identifying the

relevant realized objectives, evaluation of work results, audit of production efficiency and welfare of the public, and reduce audit risk since its impacts on customers or auditees are difficult to assess.

Regardless whether the audit was conducted in the public or private sector, the fundamental audit principles should be maintained. The difference will be in the objectives and scope of the audit, therefore it is useful in this paper to clarify the Iraqi BSA's definition and objectives that are legally stipulated. Moreover, conducting audits in public organizations require the auditor to take into his /her consideration the specific requirements and any other related legislations and regulations as well as the ministerial orders that affect the audit mandate, the auditor's freedom in proving the relative materiality, reporting manipulations and errors, and the form of the auditor's report as well. There is also a possibility that there maybe differences in the audit method and technique.

BSA's definition and objectives

Since the first ever national rule in modern Iraq in 1921 and upon the issuance of the first Iraqi constitution, the legislative authority has endeavored to establish a supreme financial audit authority that is directly correlated to it and works on its behalf in auditing the activities of various state ministries and departments. The Iraqi BSA, founded under law no.17 of 1927, is a financially and administratively independent authority. It is a legal entity that contributes in consolidating the economy and the creditability of the Iraqi government. Under the BSA's in force law no. 6 of 1990 (amended), the BSA has been entitled to numerous mandates that support its administrative and regulatory independence in a way that help to fulfill its tasks and activities that BSA seeks to render to the authorities that are within its audit extent. The BSA's law regulates also its audit authorities.

Article (11/first) of the law provided a definition of the BSA as being (a legal independent institution that helps consolidate economy, effectiveness and creditability of the Iraqi government)

Article (4/first) specified the auditees (public and state institutions that has the authority to dispose of public funds in terms of collecting, spending, planning , exchanging , trading , goods and service production should be subject to financial auditing).

As it is stipulated in article (2) of the above mentioned law, BSA's tasks and objectives are as follows:

First – Control and audit the accounts of the auditees and verify proper implementation of the financial laws, regulations and rules, and has to include:

- a- Examine and audit transactions of public expenditure to ensure their integrity and that they do not exceed the allocations set for them in the budget, the use of public funds for their intended purposes and not wasted or abused as well as evaluating their revenues.
- b- Examine and audit transactions of assessment, asserting and collecting public revenues to make sure that the proper procedures are being correctly applied.
- c- Express an opinion on statements and reports related to the works results and the financial status of auditees and to decide if they were organized in accordance with the legal requirements and approved accounting principles and rules, and reflect the auditees' financial status, the set investment incomes as well as the activity result .

Second – Performance audit and control in accordance with the provisions of this law.

Third – Provide the technical assistance in the accounting and auditing areas and their related administrative and regulatory aspects

Forth – Publish the accounting and audit systems based on the internationally accepted accounting and audit standards and the best practices in cooperation with the Commission on Public Integrity in order to constantly improve the rules, practices and standards applicable to management, accountability and public funds audit of Iraq.

Fifth – Reveal, through financial and performance audit, evidence of corruption, fraud, waste, abuse, and inefficiency in issues related to receiving, spending and using public funds.

Sixth – Investigate and report on matters related to spending efficiency and public funds use and as formally required.

Seventh – Refer all claims or evidence of corruption, fraud, waste, abuse or inefficiency of spending and using public funds to the related ministry's Inspector General or directly to the Commission on Public Integrity.

Eighth - Impose regulations and procedures to fulfill its work as a supreme audit institution in Iraq.

BSA fulfills its above mentioned duties and objectives in the field through its audit teams within the auditees, as BSA prepares a plan each year (the annual plan) to accomplish its duty as a supreme audit institution in Iraq. The plan must describe and comment on the following:

- 1- All financial and performance audits expected to be conducted next year.
- 2- Cooperation fields with the Commission on Public Integrity or the ministries' Inspectors General.
- 3- Any other topic that BSA considers essential to achieve transparency, accountability and efficiency.

The Board's role in identifying and communicating the value and benefit of the audit institutions as a supreme audit institution in Iraq:

BS's main objective is to protect public funds from being abused and provides technical assistance to the auditees in accounting and control areas and the related administrative and organizational matters to improve their performance. BSA used protective audit to conduct its various duties especially under the exceptional circumstances that Iraq went through in light of its available expertise, work methodologies, relied on its legal authorities and guided by the international, regional and Arab professional organizations standards and guidelines to reveal the violations and communicates benefit to the auditee. The next topics will include some of those matters, clarifying the aspects of the measurement of quantitative impact of the audit observations, diagnosed through the procedures taken by BSA or the related authorities:

1- Promoting the capacities to handle the external environment:

BSA was keen on making its various audit reports (such as financial statements audit reports, periodical reports, performance audit reports and inspection visits reports) clear and written in a constructive and objective language, and should be supported by in force legal and legislative texts and sufficient evidence. BSA was keen that its reports include the suggestions and recommendations to help the auditee in making the necessary modifications in a timely manner.

BSA issues many audit reports referred to the related authorities and as detailed below:

- a- The general annual report, which is referred to the Parliament, includes the BSA's opinion concerning the whole financial and economic status of the country and a summary of the aspects of deficiencies and irregularities diagnosed by BSA, its work process, problems and obstacles faced and how to overcome them, the observations concluded from the BSA's reports on the activities of the related institutions and entities whether these reports were periodical, final or special.
- b. Reports on the level of entities: Such reports on the audit and control results are prepared and conducted by BSA according to usual annual programs and plans in accordance with BSA law No. (6) (1990) (amended), rules and customs of audit profession to state opinion about the works results of the fiscal year subject of the report. These reports are presented to the parties concerned. They could be classified in to the following:
 - Final statements report (the external report).
 - Works result report (Internal report).
 - Inspection visits reports.
 - Specialized performance audit reports.
 - Performance efficiency audit reports.

- Control over execution of public contracts and their award procedures reports.
- c. Special reports: These reports are prepared when BSA is assigned to special and specified tasks by governmental high level's authorities or when it initiates studying some phenomena, practices and legislations related to public interest including the results of these works in its report, or when there is a necessity to issuing special report on any of the important matters and points discovered without waiting till the completion of control and audit.
- d. Final Financial statement of the Republic of Iraq: Pursuant to item (6) of section (11) of financial management and public debt No. (95) for 2004, BSA issues an audit report on the final financial statements of the Republic of Iraq, in which it states observations, qualifications and its final opinion on the final financial statements its correctness, clarity and fairness as they reflect the whole status of the Republic of Iraq's rights and commitments for the specific year.
- e. Various reports

In addition to the aforementioned, BSA follows up audit reports of DFI (Development Fund for Iraq). Also, it audits and controls reconstruction projects executed by US contracting office funded by Iraqi money. Moreover, BSA audited the donors' projects approved by reconstruction strategic body through which many observations on contracting methods, advertising, execution, quality of services rendered were recorded and referring the reports to the Ministry of Planning and the concerned ministry in addition to auditing projects of US grant on the level of the ministries and governorates on which reports were issued.

2. The Reports' Follow Up Procedures

Through the aforementioned reports, many phenomena that negatively affect public fund or abusing it are diagnosed; thus, out of BSA legal

responsibility and duty, it follows up these reports and takes necessary procedures to clear irregularities and correct deficiencies reflected by these reports. BSA has set a specific mechanism to follow up them and is represented by the following:

- a. Presenting the report that specifically includes audit results to the concerned administration which was previously discussed with it before its issuance setting up a specific period of time for the administration to clear and overcome the observation.
- b. Briefing the concerned Minister with the most important observations requesting him to instruct the related administration to dedicate efforts to clarify these observations within the specified period.
- c- In case of the specified period stated in the report expired, and no reply has been received related to the observations, BSA reiterates its request, then it refers the report to higher authorities to which the administration subject of the report is related, reaching to the General Secretary of the Council of Ministers.
- d- Follow up the correctness of clearing the observations stated in BSA's reports, the integrity of corrective procedures, and mentioning this matter within consequent reports.

3- BSA's role in administrative development

SAIs' laws and executive declarations all over the world include provisions of follow up the implementation of laws, declarations and administrative decisions issued to organize the auditees work. Moreover, follow up executing state's plan; audit its performance in a way that complies with modern era and concepts for administrative methods. Consequently, SAIs should be acquainted with these methods, to be capable of referring their audit reports to the legislative and executive institutions appropriately and executing them.

BSA's essential duties to achieve administrative development can be summarized as follows:

- a- Analyzing the role, functions, work systems and financial resources of state's institutions and tasks assigned for.

- b- Reviewing legal aspects that determine institutions' authorities and evaluating appropriateness to perform their duties.
- c- Evaluating effectiveness of institutions comparing with their adopted laws, responsible officials and limit of independence of political pressure.
- d- Developing the skills of the SAI and state institutions' staff through educational and training courses.
- e- Reviewing governmental units' framework, their administrative practices and preparing necessary recommendations to be introduced to these frameworks.

4- BSA's role in raising performance of state institutions

BSA's role and its effective contribution in administrative development could be summarized by raising organizing level of auditees, simplifying work procedures and methods and improving quality in an essential field which is human resources development, as follows:

- a- Contribution in developing laws and regulations, reviewing their application and current circumstances in order to renew and pertain these laws and regulations for achieving efficiency and sufficiency of the general organizing of those units.

Through the results of audit and control work, BSA has indicated a number of observations that specified the following aspects:

- Specifying the lack of laws that organize the work of some state entities.
- Irregularities in applying financial management law No. (95) of 2004 and instructions of annual budget execution.
- Indicating encroachment cases on state property.
- During the recent years, BSA has studied the valid laws, regulations and instructions, specified many loopholes and defects which could be used in passing corruption cases, suggesting appropriate solutions to be referred to the executive and legislative bodies to take the necessary procedures. Moreover, BSA has given opinion on draft laws, regulations and instructions referred to it in the recent years, especially those which are related to the financial and accounting aspects.
- b- Contribution in developing organizational charts of auditees and clarifying the extent of availability of main elements of management within these charts, as a study of this matter has showed that a number of ministries and other administrations made changes on their administrative charts represented by creating new managements or amending some

managements to be General Directorates instead of General companies without getting formal approvals of higher authorities or ministry of finance being the authorized body which enact these amendments, this led to the existence of unplanned and uncalculated employments.

- c- The Board of Supreme Audit contributed in developing the job description of state through consideration adopted description, clarifying the extent to which it is connected with organizational charts and determining the required qualifications to occupy them, this aspect is considered important in facing job inflation, a base of planning labor forces and ensuring stability of the conditions of workers which leads to rise production rates.
- d- In the field of simplifying work's procedures and methods, and improving its environment:

This aspect depends on findings of studies concerning the analysis of administrative work to know in detail its stages, procedures and methods adopted to perform the activity and achieving its goals in order to simplify the procedures, developing the adopted methods, improving level of performance and saving efforts and cost. it is possible to determine the most important two aspects that BSA focused on during the last period in this respect in addition to its tasks which include control, financial and performance audit, as follows:

First _ The Role the Board of Supreme Audit in evaluating the internal control systems

Launching from commitment of Board of Supreme Audit to present technical assistant for state administrations, BSA prepared a guideline for internal audit units aiming to assist these bodies to perform their tasks efficiently and effectively to avoid abusing resources and properties. Moreover, BSA examined and evaluated the internal control systems in the ministries and administrations not related to a ministry. The findings of examination and evaluation have produced a number of significant observations which have an influence on effectiveness of the system and they have been reported to offices of ministers according to detailed reports and all reports have been discussed through holding separate meetings for these bodies attended by the inspector General

and officials of internal control, the detailed report about this respect has been sent to General Secretariat of the Cabinet.

Second: considering costs system in self- financing administrations

Due to the effective role of this system in providing the management with information and analytic detailed data about all the productive departments in the company which enables it to evaluating the performance of these departments and know the participation of each one as a result of its activity, BSA examined and audited the nature of these regulations and for sample of self- financing administrations from different sectors like agriculture, industry, transportation and communication, buildings, services and education. The findings of examination have produced a number of defects which were showed in a detailed report including observation and recommendations required to develop these regulations.

- Promotion human resources

Providing scientifically and practically, qualified human abilities, is considered a main component to rise performance level of state units, and we cannot loss them even though the state bodies was provided with techniques, technological means and new administrations, BSA realized this fact and organized training courses for state employees in different area, upon the request of ministries and other bodies, as well as preparing plans for annual training courses, which include programs and axes as needed by state bodies and according to functions and specialties, aiming to qualify and train employees, and they are informed by these plans to assist directly in developing public sector and to progress performance and improve the quality of rendered services.

5- Setting up and developing adopted accounting systems of self and central financed units:

a- Updating the Unified Accounting System:

BSA has formed a committee to study and update the unified accounting system adopted by economic activities units according to comprehensive view of economic situation, developments in accounting function and international

accounting standards. The committee has depended in its work on suggestions and opinions of academics and staff at economic units in the public sector. It has applied most of suggestions received as appropriate to Iraqi accounting environment.

b- Creating accounting system for municipalities:

In order to organize and unify the accounting work among several formations of municipal offices, BSA has formed specialized committee of BSA staff with experience and speciality. The committee has prepared an accounting system related to municipalities that set up a plan to apply it and to train state offices employees on application mechanism.

c- Costs systems:

Due to the importance of ensuring good and effective costs system under accounting system adopted by all self financed companies and administrations in such a way that contributes in reaching to costs' reports which enable the management and other parties to make administrative decisions related to production, pricing, selling and profit margins according to scientific and objective bases, the Board of Supreme Audit has prepared a study concerning the cost system in self financed administrations. An audit program, with questionnaire form, has been prepared and applied in economic units which are subject of BSA audit. Recently, BSA coordinates with auditees to update cost system as appropriate with their activities' nature and specification.

d- Studying the financial information management system and its divisions:

The financial information management system was, its divisions and accounting guideline was studied by BSA. It has also been studied the method of financial statements presentation according to state's new accounts guideline and the proposed model. The financial statements of the Ministry of Education Head quarters for 2007 have been chosen as a sample to apply the model. The Ministry of Finance has been informed with the findings of application and specified observations concerning the system.

6- Adopting standards and indicators of performance evaluation of state institutions:

a- Indicators of performance audit of state institutions

Due to the importance of units' performance measurement of different kinds and to identify the activities' efficiency, effectiveness and economy, BSA has prepared a guideline that included indicators and standards of performance audit including joint and professional indicators according to activities and was circulated to all state entities. A committee headed by BSA and membership of two representatives from the Ministry of High Education and Scientific Research and the Ministry of planning has been formed to undertake the study of indicators of specialized sectors performance audit. The committee has submitted several recommendations to the Secretariat General of the Cabinet/ the Directorate of committees' affairs.

In the light of that, the general secretariat of Cabinet / Directorate of Committees Affairs issued circulation to all ministries and authorities not related to a ministry to form central committees at the Headquarters of each entity which undertake preparing indicators and standards of specialized performance audit and according to the nature of each entity's activity, or managing and naming representative in order to discuss the indicators which are prepared by the main committee formalized pursuant to the order mentioned – above ; the committee still holding meetings to discuss the indicators prepared by central committees to determine their conformity with it's activities and appropriateness for the nature of it's works .

b- Performance audit of Inspectors General Offices

The quality of performance of inspectors general offices have impact on the quality of work inside concerned ministry. In order to determine on the targets and tasks of office and it's clarity, requirements of administrative and financial organizing and appropriateness for the office activity, in addition to the utilizing of available powers and effectiveness of achieving office targets a program was prepared specialized in testing the work quality of these offices, moreover were set a group of indicators specialized in measuring the offices performance applied by specialized auditing bodies in BSA to evaluate the performance of these offices and reporting on evaluation findings, in addition to form committee for study and evaluate the reports related to findings of quality

control procedures and performance of inspectors general offices in the ministries and non-ministerial authorities and providing the final conclusions concerning it to issue them in final copy.

7- Contribution in coping with latest developments and

requirements of accounting work:

a- Partnership contracts:

BSA has studied the partnership cases and the mechanism of transfer the factories of Iraqi Cement Company to the private sector in order to rehabilitate its production lines, and entries required to be registered in the records of Ministry Of Industry And Minerals according to the partnership principle and obtaining full manufactured quotas in favor of ministry's companies concerning the received quantities of cement at the cost price and company's quota of production free of charge, also the entries of the fixed assets of these factories. The Ministry Of Industry And Minerals was addressed concerning these entries.

b- Treatment of War Damages

As a result of great damages that occurred for most of operating companies and damages of their assets whether in whole or in part, the BSA endeavors to set up a mechanism to treat or write off those damages in the records. In the light of BSA's suggestions, a central committee was formed that undertook auditing of statements submitted by different ministries and administrations concerning the damages and approving the proper statement which are prepared by ministries, administrations not related to a ministry and governorates. According to the findings of the committee; the Cabinet issued decision which include authorizing the concerned minister, Minister of Finance and central committee to write off assets in specified limits for each one.

c- Requirements of Financial Statements Preparation :

In order to unify bases, policies and disclosure of information in correct and unified way within financial statements prepared by all state units and in such a way that ensures applying proper methods in preparing financial statements, the ministries and administrations not related to a ministry are informed annually before the beginning of the fiscal year with the requirements of preparation and

at the level of each account of the statements' accounts, in addition to the requirement of preparing management report and letter.

8. Activating the contributions of BSA in support and develop the educational system:

- a. Preparing a study in order to equate the highest degree in the specialized field, whether from the Arab Institute inside Iraq or outside, or from universities and other foreign institutes officially recognized with the certificate granted by the Higher Institute for Accounting and Financial Studies and submitted several proposals for the purpose of the equation to the Ministry of Higher Education and Scientific Research.
- b. Contribution in the meetings of specialized sectors committees to develop the curriculums for the students of the Management and Economic College and the curriculums of Vocational Education Institutes.
- c. Financial and technical support for the conferences, workshops, and seminars held by the specialized colleges, and institutes in Baghdad and the governorates.
- d. Training the students of charter accounting department in four stages of the Higher institute of financial and accounting studies annually within the audit teams for six months in order to increase their experiences and field skills in the control and audit field.

9. The role of media to disclose the irregularities

BSA seeks to provide its services as councilor and adviser in order not to avoid any mistakes in the concerned institution. BSA adopted the preventive control approach as a basic method in its work as shown in the above paragraphs, without neglecting to give hints to the offenders on the possibilities of using the media as one of the maximum mechanism for the transparency of the statements. BSA has a website, it publishes some results of audit that reveals some aspects of defect and irregularities that took place in the entities subject to its audit that is discovered, the reports of specialized performance audit that represents the performance audit of specific activity related to (health and educational) services, and some of the reports of overall performance audit, in

addition to the disseminate of all the issued evidences and programs. BSA also publishes some of its activities through the newspapers and satellites channels.

The Conclusion

The legal and constitutional enhancement of SAIs independence and impartiality is the main pillar in the implementation of its tasks and work. This is confirmed in the Lima's declaration that the SAIs can fulfill their specializations effectively and satisfactory if they were independent from the entities subject to their audit, have protection from the external influences surrounding, and that is stated in the state constitution. This is confirmed by the Board of Supreme Audit during its work with entities subject to its audit through preparing the clear and simplified evidences, procedures, instructions, and standards that covers all the activities and areas of work and finds a mechanism to transfer the knowledge and development in the work to those entities that contributes in raising and improving the work efficiency continuously to serve them and the other entities.

Interaction between the SAI and Citizens
INTOSAI SYMPOSIUM
Country Paper
July 13-15, 2011
By: Haser Hainrick

Background:

The Federated States of Micronesia (FSM) has a population of 110,000 spread out across 3 million square miles of the Pacific Ocean, just north of the equator. The political institutions of FSM are built upon US models. FSM is an independent country in free association with the U.S. The country consists of four states, Kosrae, Pohnpei, Chuuk and Yap. Travel among the states, one must travel by plane or go on a ship to get to the other states. FSM is Independent Sovereign Nation and a permanent sitting member of the United Nations. FSM receives majority of its funding from the government of United States of America through the agreement of the Compact of Free Association between U.S and FSM and uses the U.S dollar as currency. The Compact was started in 1986 and lasted for 15 years, now being amended for another 20 years after renegotiations between the two countries.

FSM Office of National Public Auditor (SAI)

Under the (1979) FSM Constitution Article XII Finance Section 3. (a) The Public Auditor is appointed by the President with the advice and consent of Congress. He serves for a term of 4 years and until a successor is confirmed. (b) The Public Auditor shall inspect and audit accounts in every branch, department, agency or statutory authority of the national government and in other public legal entities or nonprofit organizations receiving public funds from the national government. Additional duties may be prescribed by statute. (c) The Public Auditor shall be independent of administrative control except that he shall report at least once a year to Congress (d) The Congress may remove the Public Auditor from office for cause by 2/3 vote. In that event the Chief Justice shall appoint an Acting Public Auditor until a successor is confirmed.

The National Public Auditor oversees two divisions and they are the Audit Division and the Compliance Investigation Division (CID). The Office has two different locations, the main headquarters situated in the State of Pohnpei and a satellite office in the State of Chuuk. SAI's mission states that "We conduct audits and investigations to recommend improvement in government operations, efficiency and accountability for the public's benefit." Our audits and investigations are prioritizing within the public's interest.

Interaction between SAI and Citizens:

1. Reports and Publication

One of the means of interacting with citizens is through our SAI's reports and publications. This is where our Audit Division distributed audits reports which highlighted the audit findings and recommendations and the corresponding positive results in operations as a result. Our audit reports are directed to the citizens, media, office website, and through our report distribution list. For example, we are monitoring the conversation about our office in the media arena. We keep our audit reports simple and easy to read and understand. We also hold exit conferences with the Auditees where we discuss the draft findings and recommendations to ensure that all is understood by providing their corrective action plans on how to resolve the weaknesses reported in the audit.

Our Investigation Reports are referred to the FSM Department of Justice (DOJ) based on case referrals which resulted to filing at the court system for conviction and sentencing. Some of our investigative findings are administrative which resulted to restitution and adverse action. Our Investigation Reports are not disclosed to the public, only when it is filed in court.

SAI's Annual Report highlighted the value, contributions, services which our office contributes to the public through audits and investigation. The Annual Report basically highlighted yearly activities of the offices which are also provided to the public and citizens.

Our hotline program is managed by our CID where we receive tips and complaints on a 24/7 basis. We advertise widely throughout the FSM so citizens can report suspected fraud activities either anonymously or openly. The hotline program provides us a great number of complaints that we can initiate investigations and audits. Additionally, we have a web-page where citizens can also submit their complaints online.

2. Assistance and Collaboration:

Our SAI also provides and receive assistance and collaborations both on a regional and international scale. We are assisting all the other SAI's in our country for capacity building and information sharing. We are a permanent and strong member of the Association of Pacific Islands Public Auditors (APIPA). APIPA is established as an organized body to act as one voice in support of the goal of promoting efficiency and accountability in the use of public resources of member jurisdictions and a forum to share ideas, experiences, and concerns and identifying solutions. We provide assistance and collaboration with our donor agencies (US Office of

Inspector General) which are very vital so they know how we are spending the money, especially sharing of information and capacity building. Our CID division has a Memorandum of Understanding with the FSM DOJ to support criminal investigation and litigation on financial fraud. Our CID is also a member of the Joint Law Enforcement Association or Head of Law Enforcement Association. The Association's purpose is to provide more effective coordination and communication among all law enforcement agencies of the four states and National Government of FSM.

3. Fraud Awareness Program:

Our latest instrument of interaction with our citizens is from our newly launched Fraud Awareness Program (FAP). The FAP aims and objective is basically to promote fraud awareness and preventive outreach in the FSM. This is also part of doing proactive work instead of reactive. A presentation type forum conducted by the CID to go out and do public education to government officials and employees, students and the general public about the roles and responsibilities of our office and the manner in which we perform our duties and responsibilities, in addition to educating them about the magnitude of fraud and its impact on government operations and where to report these suspected activities they may witness. The program also includes disseminating of promotional tools such as brochures, hotline cards, banners, key-chains, pens, t-shirts which are distributed to the participants during the presentation. There is also a question/answer session after each presentation where the participants were given the chance or time to question the program and provide feedback to CID by completing an evaluation form.

The FAP was launched back in 2009 where our SAI was able to capture around 1300 participants from all the four states. The feedbacks from the participants were very positive toward the program. Majority of the participants stated that the presentation was beneficial and should be conducted annually. Some of them claimed it's an eye opener and the first time for them to hear about it and very worthwhile. The feedbacks from the participants assist us to measure and track how the public and our stakeholders perceive us and what they want from our organization. One of the objectives is to also educate students in high school and college so they can be aware of what's going on within the government, as they will be the future leaders of our Nation. This is part of our preventative work to cultivate a culture against fraud.

Conclusion:

In the end, all three methods of reporting and publications, assistance and collaboration and the fraud awareness program are ways of interacting with public and government whom are the citizens which is an essential part of our role to promote good governance, transparency and accountability in government operations and activities. It is also enhancing public confidence and trust in government. The FAP interaction is an instrument for the government and the citizen's to work together to control and prevent fraud in government. Lastly, these activities will encourage or inform legislative change.



REPUBLIC of PALAU

Office of the Public Auditor

P.O. BOX 850
KOROR, PALAU 96940
TEL: (680) 488-2889
FAX: (680) 488-2194
HOTLINE: (680) 488-5687
E-MAIL: palauopa@palaunet.com

21st UN/INTOSAI Symposium, Vienna, Austria

Palau SAI Country Paper on “Effective Practices of Co-operation between SAI and Citizens to Enhance Public Accountability”

On behalf of the Pacific Association of Supreme Audit Institutions (PASAI), I want to thank you for the invitation to participate in the 21st UN/INTOSAI Symposium on the Theme “Effective Practices of Co-operation between SAI’s and Citizens to Enhance Public Accountability”.

The Republic of Palau is an independent island nation located in the south-western Pacific Ocean. The Republic exercises the democratic principles of government with an elected president and members of a bi-cameral legislature. Palau has a land area of 171 square miles (444 square kilometers) with total population of 20,796 (2009 estimate). Presently, Palau’s political status is covered under a Compact of Free Association with the United States of America. Majority (70%) of Palau’s population reside in Koror, the main commercial and business district. The country has two (2) main print media (newspapers) and two local cable news networks that broadcast local and international news, in addition to major cable news international networks (i.e. CNN, BBC, etc.).

While the Republic of Palau's Office of the Public Auditor (OPA) has not established a process to build cooperation directly with citizens in dealing with audit issues, it does publish its audit reports in local newspapers (2 media outlets), which provide citizens access to audit issues and related information. Although audit reports are not published verbatim, the title of the report is usually published together with the major findings and recommendations in the report. One of the downside to this approach is the potential for the author to misquote the report or misinterpret the data and information. Another shortcoming is that the report is not published in its entirety and therefore the issues that are published are those the author thinks are important, not necessarily the reader. The local cable news networks also broadcasts audit issues when they arise, especially when issues stir local debates.

The other outlet where citizens can access the audit information is the Public Library, which the OPA provides copies of audit reports to. Again, the limitation with this process is that only those who hold a library card can have access to audit reports. In addition, the OPA provides copies of its audit reports to a government agency, Bureau of Domestic Affairs, which should be availing to the public access to the audit reports. The OPA also provides copies of its audit reports to local Non-Government Organizations (NGOs. i.e. Palau Chamber of Commerce). The Public Auditor has previously worked with the Palau Chamber of Commerce to discuss audit issues dealing with government procurements. The OPA is presently working with the Chamber of Commerce to devise a working

relationship that can be used to address government procurement issues (audit findings) that affect local businesses.

At the time of drafting of this paper, Palau's Office of Public Auditor is negotiating with a computer company for the design and creation of an OPA's Website. The OPA plans to use the Website to publish its audit reports, which the public will be able to access. The Website also will be used to host a Hotline for the public to report suspected illegal activities and other issues. The Website will also serve as a host for information regarding regional and international best practices on fiscal matters, policies and procedures, technology updates, training opportunities, etc. For the time being, citizens interested in a particular audit report can request a copy of the report from the OPA for a fee (duplication).


In recent months, the Office of the Public Auditor received a grant from the United States Department of the Interior to conduct a Fraud Awareness Outreach Program. The Office of the Public Auditor of the Federated States of Micronesia (FSM) conducted the initial pilot program, which involved citizens (and students in local schools) from all facets of FSM community, and proved quite successful. The Palau OPA plans to conduct a similar fraud awareness program in the Republic of Palau to educate the public (citizens) on the effects of fraud on government.

The Office of the Public Auditor is very interested to learn of new ways to involve citizens in the dissemination and cooperation on audit issues which will lead toward

increased transparency and accountability in government. In this context, we look towards the 21st UN/INTOSAI Symposium for guidance, assistance, and partnership in improving effective practices of cooperation between SAI and citizens to enhance public accountability.

In closing, I would like to, once again, thank the INTOSAI for the invitation to participate in this year's symposium and all the delegates for sharing the information and the discussions.

Respectfully submitted by,

A handwritten signature in black ink, appearing to read 'Satrunino Tewid', is written over a large, light-colored oval shape.

Satrunino Tewid
Acting Public Auditor
Office of the Public Auditor
Republic of Palau

COMMUNICATING PUBLIC MONEY

Nina Furman, Court of Audit
Republic of Slovenia

OUTLINE

Constitution: the highest body for supervising all public spending

Independency

Regularity and performance audits (any user of public funds)

Over 4000 potential audited bodies

The reputation of public sector is in close connection with sound financial management

Rising media interest of audit findings

WATCHING OVER PUBLIC MONEY

Mission: inform the public about important audit findings

Were the public funds appropriately protected?

Was the use of funds by Government, local authorities and public enterprises regular and effective?

WATCHDOG

CoA is responsible for auditing government income and expenditure, act as a watchdog over financial integrity and the credibility of reported information.



MEDIA AND PUBLIC ARE THE CoA'S STRONGEST ALLIES

Building media trust on openness,
transparency and visibility

All audit reports are public – published on the
Website

Preparing short easy reading abstracts on
audit findings for all audit reports

Web-publishing: best practices, opinions on
public finance issues, news

PR tools: You-tube channel, referring sites

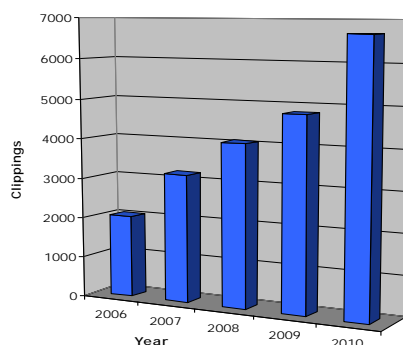
COMMUNICATING THE SAVINGS

2006 CoA started communicating savings:
3 CASE STUDIES

From 2006: the rise of media clippings

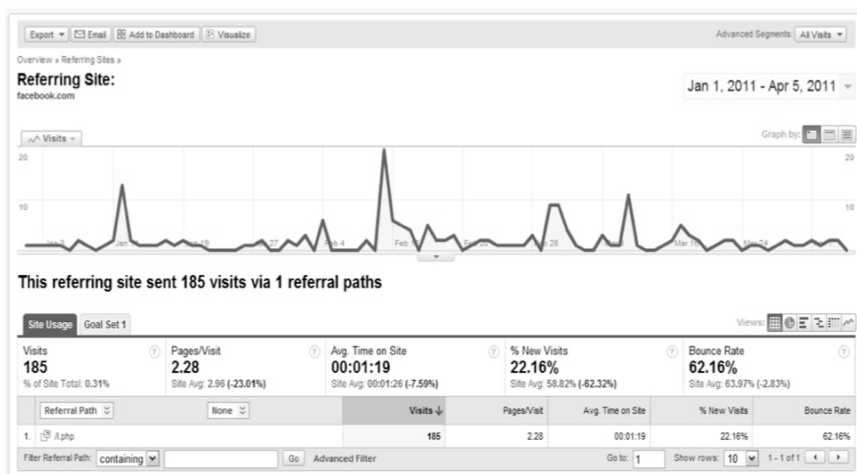
2007 CoA started prevention campaign in local
communities, further rise of media clippings in
regional media

EVALUATING OUR COMMUNICATION IN MEDIA



*2011 (until the beginning of July over 5000)

EVALUATING PUBLIC RESPONSE – REFERRING SITES



EVALUATING PUBLIC RESPONSE – REFERRING SITES

RAČUNSKO SODIŠČE
REPUBLIKE SLOVENIJE

Referring Sites

Jun 1, 2011 - Jul 1, 2011



Referring sites sent 823 visits via 90 sources

Site Usage		Goal Set 1		Views	
Visits	Pages/Visit	Avg. Time on Site	% New Visits	Bounce Rate	
823	3.13	00:02:03	52.73%	60.02%	
% of Site Total: 5.75%	Site Avg: 3.11 (0.51%)	Site Avg: 00:01:29 (38.30%)	Site Avg: 58.13% (-9.28%)	Site Avg: 61.68% (-2.69%)	
Source	Visits	Pages/Visit	Avg. Time on Site	% New Visits	Bounce Rate
1. web.vecer.com	262	1.94	00:01:19	73.81%	62.30%
2. google.si	68	3.54	00:02:38	60.29%	60.29%
3. facebook.com	61	2.80	00:01:50	9.84%	73.77%
4. portal.zag.si	61	1.82	00:01:04	57.38%	73.77%
5. google.com	43	4.93	00:06:53	23.26%	37.21%
6. gov.si	29	5.00	00:01:14	17.24%	48.28%
7. istaknik.gov.si	29	3.38	00:02:52	72.41%	65.52%
8. mf.gov.si	27	6.33	00:03:48	22.22%	37.04%
9. forum.racunovodja.com	19	6.58	00:03:32	76.95%	31.58%
10. onko-lsi	18	2.17	00:00:55	44.44%	44.44%

Filter Source: containing [] Go Advanced Filter Go to: 1 Show rows: 10 1 - 10 of 90

SWAZILAND

OFFICE of the AUDITOR GENERAL

COUNTRY PAPER on COMMUNICATION between the SAI and CITIZENS

COUNTRY HISTORY BACKGROUND

Swaziland, officially the Kingdom of Swaziland (*Umbuso weSwatini*), and sometimes called Ngwane or Swatini, is a landlocked country in Southern Africa, bordered to the north, south and west by South Africa, and to the east by Mozambique. The nation, as well as its people, are named after the nineteenth century king Mswati II.

The Kingdom is a small country, no more than two hundred kilometers north to south and one hundred and thirty kilometers east to west. Today, the population of slightly over a million people is primarily ethnic Swazis whose language is siSwati, though English is spoken as a second language.

The country gained independence in the year 1968. Swaziland is a member of the Southern African Development Community, the African Union, the Commonwealth of Nations and the United Nations. The head of state is the king, who appoints the prime minister and a small number of representatives for both chambers of parliament. Elections are held every five years to determine the majority of members of parliament's House of Assembly who represent fifty five constituencies at national level. The Auditor General obtains mandate from the Audit Act of 2005 and a new constitution which was adopted in the year 2005.

Swaziland's economy is dominated by the service industry, manufacturing and agriculture. Some seventy five percent of the population are employed in subsistence farming, and sixty percent of the population live on less than the equivalent of US\$1.25 per day. Swaziland's main trading partner is South Africa, and her currency is pegged to the South African rand.

INTRODUCTION

The organizations INTOSAI and AFROSAI-E to which the Swaziland SAI is affiliated to emphasize the importance of stakeholder communication. The INTOSAI has come with a standard on communication which states that there must be communication of information to public authorities and the general public through the publication of objective reports. It states that there must be extensive distribution and discussion, and enhances opportunities for enforcing the findings of a SAI. It further states that the reporting should be objective, clear and easily understood. The AFROSAI-E has developed a communication handbook to assist

their SAIs to develop a communication policy, strategy, procedures and plan for internal and external communication. These organizations are emphasizing the importance of strengthening communication with stakeholders. One writer by the name of Sarah Reuben states that “the importance of strengthening communication with stakeholders is no longer a theory, but it is a reality and a challenging issue”.

Hence as an SAI we have realized the importance of communication and we are in the process of formulating a communication policy.

COMMUNICATION WITH PARLIAMENT

The Office of the Auditor General communicates with parliament through meetings, memoranda, e-mail and telephonically whenever there is need for interaction. The law also allows the Auditor General to communicate with the Speaker of parliament’s House of Assembly to request for funding of audit work whenever the funds that are allocated by the Finance Ministry are insufficient. The Auditor General has not so far solicited parliament’s assistance for funding of audit work.

The report of the Auditor General is presented to parliament through the Speaker of parliament’s House of Assembly annually by the Minister of Finance usually in February which is the last but one month of the Swazi government’s financial year. Usually the Auditor General invites all media houses to his office for an overview of the report as well as to avail copies of the audit report to each media house. Other stakeholders such as former members of parliament, former Auditors General and other partners are given copies of the audit report. The document is also published in the government’s website. Members of the media include a government owned radio and television station, two independent daily newspapers and other private owned publications including a monthly magazine .

However, the forum does not scrutinize the details of the audit report but is also used by the Auditor General to encourage the media to attend the ensuing sittings of the Public Accounts Committee which commence once the report has been tabled in parliament. It is worth mentioning that it is common occurrence that news headlines are dominated by extracts from the audit report during this period and the following weeks. Swazi citizens are able to make comments on the audit report through writing to print media editors as well as making telephone calls to the radio station during a program that covers the so called “hot news”.

THE PUBLIC ACCOUNTS COMMITTEE

The report is then debated by a parliamentary sub-committee, the Public Accounts Committee (PAC) after taking into consideration the previous year’s PAC report. The Public Accounts Committee is provided for under Section 209 of the constitution. It is composed of twelve members of parliament’s House of Assembly, the Auditor General and the Accountant General who provides the committee with technical assistance.

Functions of the PAC include, among others, investigating and inquiry into the activities and administration of ministries and departments as parliament may determine. The committee has the powers, rights and privileges of the High Court at trial for:

- ✓ Enforcing the attendance of witnesses and examining them on oath, affirmation or otherwise
- ✓ Compelling the production of documents
- ✓ Issuing a commission or request to examine witnesses abroad.

Sittings of the committee are open to the public and the PAC may summon any Controlling Officer of government ministries or departments. The Public Accounts Committee's sittings afford an opportunity to all media houses to cover the debates of the sub-committee. Over the years, deliberations of the PAC have enjoyed wide coverage on daily basis in our newspapers, radio station as well as on television.

An important role of the PAC is to produce a report and make recommendations based on their findings during the committee's sittings and table it before the national House of Assembly for its approval. The exercise intends to facilitate better use of public funds, ensuring that policies and programs of government are implemented in an effective, efficient and economic manner. It is also to ensure that the PAC and the Auditor General work together to achieve maximum accountability to the legislature and to play an oversight role in the use and administration of public resources.

COMMUNICATION WITH THE MEDIA

Looking back over the years it can be concluded that the Swazi SAI has had a healthy and fruitful working relationship with all in the country. This good relationship has been the direct link with the general public as members of the public have been able to get information contained in the annual audit report. Likewise the SAI has been able to get feedback on the work done by the SAI through their (the public) comments either on radio or in newspapers. An example of such feedback is that of a former Senator of the Upper House of Parliament, who wrote in his weekly column in one of our daily newspapers about the "good work" that the Office of Auditor General has consistently done over the decades since the country's indecency.

CONCLUSION

Our SAI's communication with the public has mostly been through the media. The fact that there is no official political parliamentary opposition to government since our political system does not allow for elections through the multi-party system, increases the Auditor General's role in promoting accountability and proper financial management by government. To a large extent, the Swazi citizenry relies on the competence of public audits in order to ensure good governance.

In summary the role of the Auditor General and the PAC is to ensure integrity, accountability, transparency and improving efficiency of Public Finance management as a basis of socio economic development.

21ST UN/INTOSAI SYMPOSIUM

EFFECTIVE PRACTICES OF COOPERATION BETWEEN SAIS AND CITIZENS TO ENHANCE PUBLIC ACCOUNTABILITY

PAPER PREPARED BY THE SAI OF TRINIDAD AND TOBAGO

The Supreme Auditing Institution (SAI) of the Republic of Trinidad and Tobago interacts directly with citizens to a very limited extent. The need to take action to remedy this situation and seek greater involvement by the members of the public in the role and responsibility of the SAI is recognised. Our recently developed Strategic Plan 2011 - 2015, which is to be submitted to the Cabinet shortly, includes this issue under Stakeholder Analysis and is one of the many areas of vital concern to us.

2. The Auditor General is responsible for the audit of the public accounts of the Country and the accounts of regional corporations, regional health authorities, the Tobago House of Assembly and other statutory boards and similar bodies where the legislation so specifies.

3. The Report of the Auditor General on the Public Accounts of the Republic of Trinidad and Tobago is one of the major reports issued by the Auditor General. As the situation exists, once the Report is laid in Parliament, it can be made public. However, more often than not, only small portions that may be regarded as newsworthy are reproduced in the press on an *ad hoc* basis. The Report on the Public Accounts is however placed on the Department's website (www.auditorgeneral.gov.tt).

4. Additionally, a few of our Audit Reports are presented at Annual General Meetings to which the entity's Stakeholders are invited. Stakeholders range from shareholders to depositors to employees. Statistical data defining individuals' reasons for attendance, whether to follow the entity's performance or the Auditor General's input at the meetings is not available.

5. The Audit Report is usually made available to the public prior to the holding of the Annual General meeting. Usually, following the end of the presentation of corporate performance by the entity's officials, the Audit Report is presented and then there is a period

for questions and comments by those present. Historically, even when our Audit Reports contain contentious matters, some readers appear oblivious to its potential implications to the stakeholders and the entity. From this standpoint therefore, it may be necessary to commence a Public Awareness Programme to sensitise the Public of the role and responsibilities of the SAI.

6. With respect to the Public Accounts, there is a team that reviews comments to be included in the Audit Report to ensure that the report is clear and unambiguous. With respect to other entities, draft Reports are prepared by senior officers and reviewed by the Auditor General. In addition, before the Report is issued a “Courtesy Call “ is held with officials of the entity and any comments made are referred to the Auditor General for her consideration.

7. In the past, this SAI had a program where senior students were invited to attend sessions explaining the roles and responsibilities of the Auditor General. The impact of this initiative was never assessed however and the exercise was discontinued.

8. Over a period of time our SAI has recognised that there have been drawbacks in keeping out of the public eye. Certainly, the majority of the public does not have a fair understanding of the role and function of the SAI and its responsibilities to them. This has resulted in a wide expectation gap in the eyes of the public as they may use inappropriate criteria to gauge the performance of the SAI.

9. No formal mechanism exists to receive citizens’ complaints. The Auditor General receives letters, sometimes anonymously, sometimes from members of Parliament (usually from the Opposition) asking for certain matters to be investigated. Therefore, an element of independence is present in considering areas for examination.

10. Citizens are not usually included in the planning process. As we expand our foray into Value for Money audits, it is expected that the input of citizens will be harnessed where applicable, both in planning the audit and monitoring the implementation of recommendations made.

11. These interventions as limited as they are, can also be viewed as a feedback mechanism. Our SAI needs to be able to determine if it is satisfying the needs of our stakeholders, including the public, and also to determine if we are performing our duties optimally.

12. This SAI recognises the importance and value of the need for citizens' involvement in and understanding of our activities. Our Strategic Plan, previously mentioned, makes provision for a communications unit that will be used to mitigate the disadvantages of excluding the public in our activities and reinforce the advantages of engaging the public in our work. It is envisaged that the discussions at the 21st UN/INTOSAI Symposium and the recommendations emanating therefrom will also assist us in developing a system to deliver the relevant information to the appropriate target audience.